الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـامعـة أبو بكر بلقايد- تلمسان-

ملحقة مغنية

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

تخصص :اقتصاد نقدي و مالي

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

أثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية

حالة الجزائر- دراسة قياسية(1970-2014)-

من إعداد الطالبيين:

- بن رمضان جواد .
- زرقاني منير عبد النور.

تحت إشراف الدكتور:

- شيبي عبد الرحيم.

لجنة المناقشة :

د. مكيديش محمد	أستاذ محاضر - أ -	جامعة تلمسان	رئيسا
د.شيبي عبد الرحيم	أستاذ محاضر - أ-	جامعة تلمسان	مشرفا
د.شكوري سيدي محمد	أستاذ محاضر - أ -	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنـــــة الجامـــعية

2016/2015

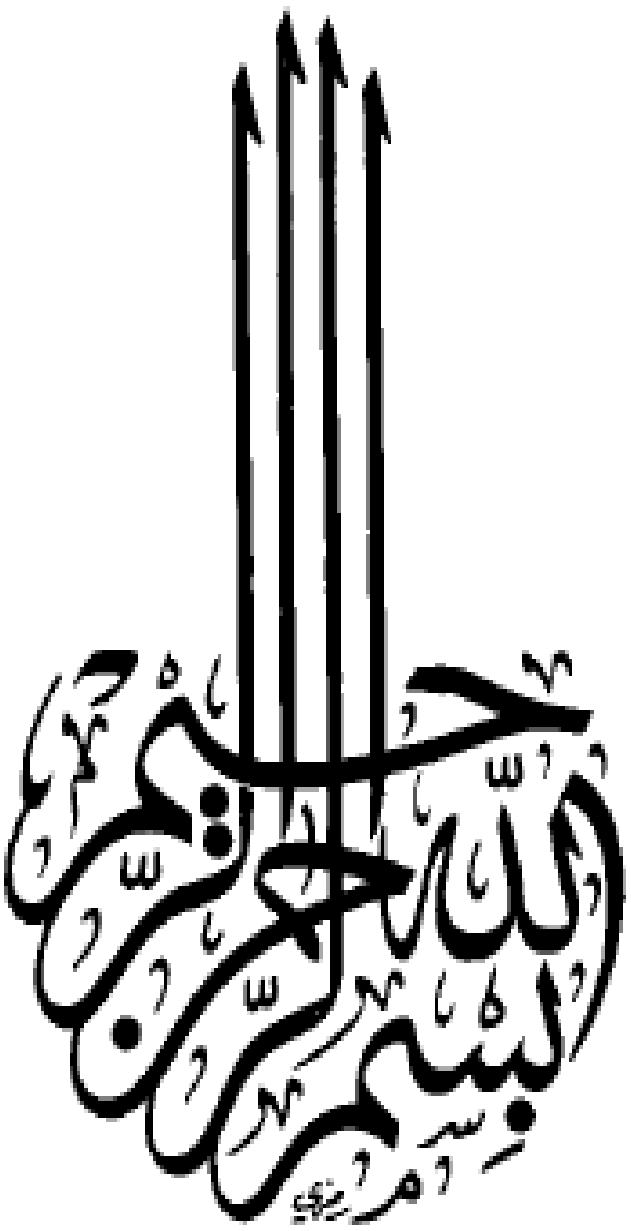
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفـــان

بعد الشكر لله عز وجل الذي أعانني على إتمام هذا العمل ، أتقدم بجزيل الشكر و العرفان لأستاذي المحترم الدكتور شيبي عبد الرحيم الذي تفضل مشكورا بقبوله

الإشراف على هذا العمل ، على ما قدمه لي من إرشادات و توجيهات قيمة كانت نبراسا ليعرف هذا البحث النور .

كما اتوجه بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين خصصوا قسطا من وقتهم الثمين لقراءة هذه المذكرة.

وشكري الجزيل إلى أساتذة ملحقة مغنية التي طالما اعتبرتها ذلك الصرح الذي وجدتفيه راحتي.

كما لا أنسى ان اتوجه بالشكر إلى الاصدقاء الذين ساعدوني على إتمام هذا العمل و لو بكلمة مشجعة أو لفتة طيبة فلهم مني أفضل و اسمى ما يعبر به المحسن إليه للمحسن و المتفضل عليه للمتفضل.

الإهـــــــــــــداء

إلى والدي الكريمين
""وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا""
إلى إخوتي حفظهم الله ووفقهم إلى ما يحبه ويرضاه.

وإلى كل أفراد عائلتي الكريمة

إلى رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة إخوتي ،زملائي و أصدقائي الأعزاء، إلى كل طلبة ماستر دفعة 2016/2015.

إل كل من جمعتني بهم الحياة هم في ذاكرتي و لم تسعهم مذكراتي و غرسوا في قلبي و لم ينسهم قلمي

إلى كل هؤلاء و بأسمى معاني الوفاء أهدي هذا العمل.

فهرس المحتويات

الفهرس

المحتويات	الصفحة
شكر و عرفان	
إهداء	
الفهرس	
قائمة الجداول و الأشكال البيانية	
المقدمة العامة	أ- ش
الفصل الاول: الجوانب الفنية والاقتصادية للنفط	
تمهيد.	01
المبحث الأول :مدخل للإقتصاد النفطي	02
المطلب الاول :عموميات حول البترول	02
المطلب الثاني :مميزات السلعة النفطية	06
المطلب الثالث : اهمية النفط في الإقتصاد الحديث	07
المبحث الثاني : السعر النفطي و محدداته	12
المطلب الأول :مفهوم السعر النفطي و أنواعه	13
المطلب الثاني :الاسواق النفطية و تطور طرق التسعير البترولي	14
المطلب الثالث :تطور طرق التسعير البترولي	16
المطلب الثالث : محددات السعر البترولي	17
المطلب الرابع : تطورات اسعار البترول خلال الفترة 1986-2014	27
خلاصة الفصل	33
الفصل الثاني :الموارد الطبيعية والنمو الإقتصادي	
تمهيد	34
المبحث الاول : الأثر الإيجابي للموارد الطبيعية	35
المطلب الاول : ماهية النمو الإقتصادي	35
المطلب الثاني : الموارد الطبيعية الناضبة	39
المطلب الثالث : النموذج النرويجي	42
المطلب الثالث : التجربة الإماراتية	47
المبحث الثاني : نظرية نقمة الموارد (الأثر السلبي للموارد الطبيعية)	51
المطلب الاول :نظرية المرض الهولند ي الإقتصادي	52
المطلب الثاني: دورية السياسة المالية	55
المطلب الثالث : تطاير أسعار البترول	56
المطلب الرابع : التفسير السياسي و المؤسساتي لنقمة الموارد	57

خلاصة الفصل	63
الفصل الثالث: قياس تغيرات اسعار البترول على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية	
تمهيد:	64
المبحث الاول : القطاع النفطي في الجزائر	65
المطلب الاول : التطور البترولي للقطاع البترولي الجزائري	65
المطلب الثاني : إمكانيات الجزائر النفطية	71
المطلب الثالث :الميزات التنافسية للصناعة النفطية الجزائرية	77
المطلب الرابع : نفطلة الإقتصاد الجزائري	82
المبحث الثاني : الأداء الإقتصادي الكلي بالجزائر	87
المطلب الاول : تطورالنمو الإقتصادي	87
المطلب الثاني:تطور التضخم	90
المطلب الثالث : تطور البطالة	93
المطلب الرابع : تطور التوازن الخارجي	98
المبحث الثالث :دراسة قياسية لإنعكاسات تغير اسعار البترول على المربع السحري لكالدور	100
المطلب الأول : مفاهيم اساسية	101
المطلب الثاني :دراسة العلاقة بين أسعار البترول و المربع السحري لكالدور	104
خلاصة الفصل	116
الخاتمة العامة	118
قائمة المراجع	123
قائمة الملاحق	131

فهرس الجداول والأشكال البيانية

قائمة الجداول :

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	إجمالي الطلب العالمي على النفط(2010-2014)	18
(2-1)	النمو الإقتصادي والنمو في الطلب على النفط وفق المجموعات الدولية2010-2014	21
(3-1)	تطور إنتاج النفط الخام من إجمالي العالم خلال الفترة 2010-2014	24
(4-1)	تطور اسعار البترول خلال الفترة 1986-2000	28
(5-1)	تطور الاسعار الفورية لسلة خامات الاوبك (2000-2014)	30
(3-1)	تطور الإحتياطات من النفط الخام في الجزائر خلال الفترة(1986-2014)	72
(2-3)	الإكتشافات البترولية في الجزائر خلال الفترة(2004-2014)	74
(3-3)	تقدير المسافة بين أهم الدول المصدرة للمحروقات و أوروبا الغربية	79
(4-3)	مقارنة بين البترول الجزائري وبعض نفوط دول أوبك	81
(5-3)	تطور المبادلات التجارية حسب القطاع في الستينات	83
(6-3)	معدل التضخم المتوسط في الفترة(1970-1989)	91
(7-3)	نتائج تقدير معادلة النمو الإقتصادي	107
(8-3)	نتائج تقدير معادلة التضخم	109
(9-3)	نتائج تقدير معادلةالبطالة	111
(10-3)	نتائج تقدير معادلة الميزان التجاري	113

قائمة الأشكال البيانية:

الرقم	عنوان الشكل البياني	الصفحة
(1-1)	إجمالي الطلب على النفط وفق المجموعات الدولية(2010-2014)	19
(2-1)	النمو الإقتصادي والطلب العالمي على النفط (2010-2014)	22
(1-2)	نموذج gregory	54
(2-2)	المحددات العميقة للدخل	60
(1-3)	تطور الإنتاج من النفط الخام في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)	73
(2-3)	تطور إحتياطات الجزائر من الغاز الطبيعي (1986-2014)	75
(3-3)	تطور الإنتاج من الغاز الطبيعي في الجزائر(1986-2014)	76
(4-3)	تطور النمو الإقتصادي في الجزائر(1970-2014)	88
(5-3)	تطور التضخم في الجزائر(1970-2014)	91
(6-3)	تطورالبطالة في الجزائر(1970-2014)	94
(7-3)	تطورالبطالة في الجزائر(1970-2014)	98

المقدمة العامة

مقدمة عامة :

إن الحديث عن البترول ليس بجديد ، فكثير من الدراسات تطرقت إلى هذا الموضوع كمادة للبحث والاهتمام شغلت – ولا تزال – بال الاقتصاديين والسياسيين على السواء ، يتناولونه من زوايا مختلفة لميزة المحروقات ودورها الحاسم كطاقة لها أهميتها الكبيرة في التطور الاقتصادي والاجتماعي على المستوى العالمي ومكانة أساسية في اقتصاد الدول المصدرة لها.

عرفت العقود الأخيرة من القرن الماضي تحولات جذرية ألقت بظلالها على الثورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي خاصة فيما يتعلق بإفرازات العولمة ،الثورة التكنولوجية من جهة والتحولات السياسية من جهة أخرى، وقد كان لهذه العوامل دورا هاما في تزايد الاهتمام والبحث عن الموارد الاقتصادية الطبيعية الكفيلة بالسيطرة والسيادة والمواجهة أمام زحم هذه التطورات.

يعتبر البترول سلعة إستراتيجية ومادة حيوية أساسية للصناعة وهامة للتجارة الدولية، ويؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي. وقد ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذا الذهب الأسود الذي كان له دور كبير في تكوين معالم الخريطة الاقتصادية العالمية. فليس من الصدفة أن تجد مورد أساسي نادر ومحدود يتحكم في اقتصاديات بأكملها ، وأنه مجرد صدمة بترولية واحدة قد تؤدي إلى انهيار اقتصاديات قائمة لتصل فيما بعد إلى إحداث فجوة في العلاقات الاقتصادية الدولية.

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال اعتمادا كبيرا على الثروة البترولية (رئة حيوية) خلال مسيرتها التنموية، إلا أن ما تعرضت له السوق البترولية العالمية من تقلبات حادة بداية من سنة 1970 إلى وقتنا الحالي انعكست في النهاية على أسعار البترول نزولا وصعودا أفضت إلى حالة من عدم الاستقرار ، فكان الاقتصاد الجزائري من أكثر الاقتصاديات تأثرا بتغيرات أسعار البترول خصوصا في الفترة الأخيرة التي عرفت فيها السوق البترولية انخفاضا محسوسا في أسعار البترول.

الإشكالية:

لمعالجة هذا الموضوع سنحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسية المتضمنة في السؤال الجوهري التالي:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر؟

و للإجابة على هذا التساؤل و الإلمام بحيثيات الموضوع قمنا بطرح **التساؤلات الفرعية** التالية:

- ما هي مختلف الجوانب الفنية والاقتصادية للنفط؟
- ما هي العوامل الرئيسة المحددة لأسعار البترول؟
- هل للموارد الطبيعية أثر ايجابي على النمو الاقتصادي؟
- ماهو الأثر السلبي للموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي؟
- كيف هي حالة القطاع البترولي في الجزائر؟
- كيف تؤثر تقلبات أسعار البترول على المربع السحري لكالدور؟

فرضيات الدراسة:

كما يمكننا صياغة الفرضيات التالية كمنطلق للبحث :

- نمو قطاع المحروقات الجزائرية أثر بالسلب على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى ، مما خلق تبعية تامة لهذا القطاع.
- تؤثر التقلبات الحاصلة في أسعار البترول تأثيرا كبيرا على الأداء الاقتصادي في الجزائر.

تحديد إطار الدراسة المكاني و الزماني :

سيتم التركيز في هذه الدراسة على معرفة الآثار الحقيقية لتقلبات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر والتي تشمل : النمو الاقتصادي ، البطالة ،التضخم والتوازن الخارجي بداية من سنة 1970 إلى غاية سنة 2014.

أسباب اختيار الموضوع:

ترجع دوافع اختيار الموضوع إلى:

- ✓ الانخفاض الكبير في أسعار البترول في الآونة الأخيرة.
- ✓ أن موضوع أسعار البترول يتميز بالتغير السريع والمستمر ، و بالتالي فإن الخوض فيه يجذب كل شخص يواكب التغير و يبحث عن الجديد لفهم العلاقات التي تسيره وتضبطه.

- ✓ أن الاقتصاد يعتمد كله على ما يجنيه من هذا القطاع وأن تقلباته تنعكس بالسلب والإيجاب على مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

أهمية هذه الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على أحد القضايا الأساسية التي أخذت اهتمام الدول البترولية المصدرة ومنها الجزائر والمستهلكة بصفة خاصة.

وعلى اعتبار أن القطاع النفطي في الجزائر هو العمود الفقري للاقتصاد الجزائري. فقد أصبح من الضروري تسليط الضوء على هذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها:

- أن السياسات الاقتصادية للجزائر وتوقعاتها المستقبلية ترتبط ارتباطا وثيقا بعنصر السعر البترولي ، لما يمثله قطاع البترول من ثقل كبير في هيكل الاقتصاد الجزائري.

- الارتفاع الكبير للبترول في السنوات الماضية والانخفاض غير المسبوق في الفترة الأخيرة مما أدى إلى تزايد الاهتمام بهذا الموضوع في الآونة الأخيرة.

أهداف الدراسة :

إن هذه الدراسة تكتسي أهمية بالغة نظرا لأن موضوع تغيرات أسعار النفط يأخذ طابعا عالميا، وهو ما يدفع إلى ضرورة دراسته لاستشراف آفاق المستقبل واحتمالاته خاصة في الوضع الراهن الذي تشهده الجزائر ، ومن أهداف هذه الدراسة:

- التعرف على الأبعاد الفنية والاقتصادية للنفط في العالم ، مع إبراز إمكانيات الجزائر البترولية.

- إبراز أهم الفاعلين الأساسيين في السوق البترولية ، والتعرف على محددات السعر البترولي .

-الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بمورد تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الجزائري رهبينا للظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدث في السوق البترولية العالمية أي إبراز لعنة الموارد الطبيعية.

- وكذلك تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الأثر الذي يحدثه التغير في سعر البترول على الأداء الإقتصادي من خلال المربع السحري لكالدور(النمو الاقتصادي ، التضخم ، البطالة ، التوازن الخارجي) على الجزائر.

منهج و أدوات الدراسة :

للإحاطة بموضوع الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة ومن أجل اختبار الفرضية التي تم صياغتها ، فإننا سنعتمد في دراستنا على استخدام المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف الظاهرة المدروسة المتمثلة

في أثر تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر ، كما سنستخدم المنهج الاستقرائي عن طريق استعمال الأدوات الإحصائية والقياسية لاستقراء المعطيات الإحصائية الخاصة بالدراسة.

الدراسات السابقة:

1) **Mousli Abdenadir**[1](2015) :

من خلال مساهمته في ندوة اثر تغيرات أسعار البترول على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر قام باختبار تجريبي لهشاشة الاقتصاد الجزائري لتقلبات أسعار النفط واستخدم منهج الاقتصاد القياسي وذلك من خلال ديناميات الذي يسمح بتحليل تأثير صدمة إيجابية في أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر وتحليل التباين ، التحلل من خطأ التوقعات وتحليل وظائف الاستجابة النبضية التي هي أدوات تشخيص العلاقات بين المتغيرات والسلوك على المدى الطويل تظهر أن صدمة سعر النفط سوف يكون لها تأثير كبير على عائدات التصدير و بالتالي على الإنفاق العام والاستثمار والتي بدورها لها تأثير على النمو الاقتصادي.

2) **Aarón González and Sherzod Nabiyev**[2](2009)

فتح نقاشا في دراسته حول استدامة الطاقة و الآثار المعقولة من صدمة النفط في الاقتصاد العالمي، وكيف يمكن اعتماد سعر النفط كمتغير اقتصادي للتنبؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وقام باختيار الولايات المتحدة الأمريكية والسويد لمقارنة الناتج المحلي الإجمالي لهما و مدى تأثره بتقلبات أسعار النفط.

الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال كأكبر اقتصاد وتستهلك 25٪ من النفط المنتج في العالم أما السويد فتتعارض مع كفاءة الطاقة فهي تستهلك أقل نسبيا من النفط مقارنة بالدول المتقدمة ، تعتر من أكثر الدول تقدمية في تطوير و استخدام الطاقة المتجددة.

[1] -**Mousli Abdenadir** (2015). « l'impact de la variation des prix du pétrole sur les variables macroéconomiques en algérie : approche économétrique, contribution au colloque (les politiques d'utilisation des resources énergitiques , entre les exigences du développement national et la sécurité des besoins internationaux) université de béjaia.

[2] -**Aarón González and Sherzod Nabiyev**(janvier 2009). « les fluctuations des prix du pétrole et son effet sur la croissance du PIB (Une étude des Etats-Unis et la Suède cas) », Bachelor sein Economics, l'Université de Jönköping, en Suède.

وتوصل في نهاية دراسته إلى أن السويد لا توجد ارتباطات سلبية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي و الزيادات الحقيقية في أسعار النفط أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فهي تعتبر أكثر حساسية لارتفاع أسعار النفط.

3)Tiru K. Jayaraman1, Evan Lau[3]. (may2011)

تناول في هذه الدراسة تأثيرات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الدول الجزرية للمحيط الهادي(14دولة)من بينهم بابوا غينيا الجديدة لديها منابع الوقود الأحفوري، أما 13 دولة الباقية ليس لديهم أي موارد للطاقة فهي تعتمد كليا على واردات البترول من أجل نشاطاتها الاقتصادية.

وكان للارتفاعات الأخيرة لأسعار البترول مضاعفات خطيرة على النمو الاقتصادي،(هذه الدول لديها إيرادات النقد الأجنبي محدودة، نطاق ضيق جدا من الصادرات وتعتمد اعتمادا كبيرا على المساعدات إختبارعلى محمل الجد للمرونة الخارجية)كما أن هذا الارتفاع لأسعار البترول في الأشهر الأخيرة-2011- الاقتصادية ،و يطبق هذا البحث إجراءات التحليل لوحة وضعت مؤخرا إلى خمسة بلدان جزر المحيط الهادئ رئيسية و هي: فيجي، ساموا، جزر سليمان، تونغا، و فانواتو، بهدف تقييم تأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي وفي الأخير توصل إلى انه: بالرغم من على المدى الطويل، لا توجد علاقة سببية طويلة المدى بين هذه المتغيرات، و في المدى القصير السببية تمتد من أسعار البترول و الاحتياطي الدولي لنمو الاقتصاد.

.

4)Uyiosa Omoregie[4]**(**December 2015**)**

تناول في هذه الدراسة أثار انهيار أسعار النفط ابتداءا من 2014 بحيث اعتبر سعر النفط هو على الأرجح المتغير الاقتصادي الأهم في الاقتصاد,

[3] -Tiru K. Jayaraman1, Evan Lau(May2011). « Oil Price and Economic Growth in Small PacificIsland Countries.sientific research ». *Modern Economy. N :2. pp*153-162. The University of the South Pacific, Suva, Fiji Islands. Malaysia.

[4] - Uyiosa Omoregie(December2015) . « The Oil Price Crash of 2014: Implications for a Multi-Billion Dollar LNG Project ». *Natural Resources,* N : 6. pp 577-582. Nigeria.

حيث تم إلغاء أكثر من 150 مليار من استثمارات الشركات النفطية لسنة 2015 بسبب انخفاض سعر النفط مع التقليص في النفقات .وكان من المفترض أن يؤدي انخفاض سعر البترول إلى تحفيز انتقال الثروة من الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة .وتشير التقديرات إلى أن سقوط سعر البرميل الواحد بنسبة 10 دولار قد ساهمت في تحويل 0.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من الدول المصدرة للنفط إلى الدول المستوردة للنفط ..إن الانهيار الأخير في أسعار النفط قد أدى إلى التأثير على المشاريع الرأسمالية في مجال صناعة النفط و الغاز على المدى البعيد . وتوصل في الأخير إلى أن تحليل تأثيرات انخفاض أسعار النفط يكون عن طريق كمية المشاريع الاستثمارية التي تشمل البناء و عمليات استخراج الغاز الطبيعي المسال (LNG).

5)Sahbi FARHANI[5](2012) :

تناول في هذه الدراسة تأثير زيادات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الأمريكي: تحليل السببية ودراسة تأثيرات إضعاف هذه العلاقة . بحيث أن الصدمات النفطية من سنة 1970 خفضت الناتج المحلي الإجمالي وقد أعتبر ارتفاع أسعار النفط كمصدر رئيسي للتباطؤ الاقتصادي في العالم.و قام بتقدير لنموذج الإنحدارالخطي البسيط ، نموذج الانحدار الحيوي ونموذج لتقييم أثر ارتفاع أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي الأخير توصل إلى أن نقاط الضعف قوية(ضعف شديد) على العلاقة بين هذين العاملين(أسعار البترول والنمو الاقتصادي) وأنه يكون هناك انخفاض محسوس في النمو الاقتصادي ناجم عن تأثير نقطة التوقف و الآثار غير المتماثلة لارتفاع أسعار النفط.

6)Brian DePratto, Carlos de Resende, and Philipp Maier[6](2009)

[5] - **Sahbi FARHANI**(2012). « Impact of Oil Price Increases on U.S. Economic Growth:Causality Analysis and Study of the Weakening Effects in Relationship ». International Journal of Energy Economics and Policy. Vol. 2, No. 3, 2012, pp.108-122. University of Tunis El Manar, Tunisia.

[6] **- Brian DePratto, Carlos de Resende, and Philipp Maier** (2009). « How Changes in Oil Prices Affect theMacroeconomy ». International Economic Analysis Department Bank of Canada Working Paper 2009-33.

اعتمد في دراسته "كيف يمكن للتغيرات في أسعار النفط أن تأثر على الاقتصاد الكلي "على جديد كينز _ التوازن العام نموذج اقتصاد مفتوح_وان تغيرات أسعار البترول تخضع لقانون العرض والطلب بصفة مؤقتة (التي تؤثر على فجوة الناتج الداخلي الخام)كما انه من خلال استخدام أثار العرض(التي تؤثر على اتجاه النمو) وقام بتقدير هذا النموذج لكندا و المملكة المتحدة و الولايات المتحدة الأمريكية(1971-2008). وتوصل في دراسته إلى أن : "1"أسعار البترول تؤثر على الاقتصاد في المقام الأول من خلال العرض،أما من ناحية الطلب فليس لها تأثير كبير ،"2"ارتفاع أسعار النفط لديها الآثار السلبية المؤقتة على كل من فجوة الناتج واتجاه النمو ،وهذا ما يترجم إلى إنخفاظ دائم في مستوى الإنتاج الفعلية والمحتملة، كما توصل إلى ان صدمات إمدادات النفط للولايات المتحدة الأمريكية أثار سلبية على اتجاه نمو الطلب العالمي على النفط، هذه الآثار ذات دلالة إحصائية ، غير أنها أثار اقتصادية صغيرة.

7)Nildag Basak Ceylan and Hakan Berument[7](2006)

قام بدراسة تأثير صدمات أسعار البترول على النمو الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (إما إن تكون مصدرة أو مستورة لهذه السلعة) وفرض قيود في أسعار النفط العالمية في ديناميكية(الانحدار الذاتي). وبعد التحليلات توصل إلى إن آثار ارتفاع أسعار البترول على الناتج المحلي الإجمالي على كل من: الجزائر،إيران ،العراق ، الأردن ، الكويت،عمان ، قطر، سوريا،تونس و الإمارات العربية المتحدة ذات دلالة إحصائية (تأثير إيجابي).وأما بالنسبة للبحرين،جيبوتي، مصر، لبنان،المغرب و اليمن ليست ذات دلالة إحصائية(تأثير سلبي).

8) Mahmud Suleiman[8](2013)

تهدف هذه الأطروحة" الطلب على النفط، وأسعار النفط، النمو الاقتصادي تحليل ميداني لعنة الموارد" إلى تحليل تجريبي للعلاقة بين النفط مستوى النمو في الناتج الاقتصادي(أو الدخل)، تبدأ أطروحته بدراسة" الطلب على النفط" من خلال العلاقة بين استهلاك النفط والدخل عبر ست مناطق من العالم عن طريق

[7] - **Nildag Basak Ceylan and Hakan Berument**(2006). "T he iumpact of oil price shocks on the economic growth of the selected MENA countries". journal of Bilkent University, 06800, Ankara, Turkey.

[8] - **Mahmud Suleiman**(october2013). « Oil Demand, Oil Prices, Economic Growth and the Resource Curse: An Empirical Analysis ». Thesis submitted for the degree of Doctor of Philosophy. Surrey Energy Economics Centre (SEEC),University of Surrey. Britain.

تطبيق نموذج تحليل السلاسل الزمنية و من تم استخدام تقديرات الإنتاج للتنبؤ بسيناريوهات الطلب على النفط في كل منطقة من المناطق حتى عام2030.

وحسب الحالة المرجعية للافتراض، فإنه من المتوقع أن يرتفع الطلب العالمي للنفط من

87 mb/d في سنة 2010 إلى حولي110.27 mb/d في سنة 2030 بحيث يكون نمو قوي في الشرق الأوسط ، إفريقيا وأسيا مقارنة بنمو هامشي في أوروبا وأوراسيا ،في حين يتوقع أن ينخفض استهلاك النفط في أمريكا الشمالية.

كما تطرق في أطروحته العلاقة بين أسعار النفط و الناتج المحلي الإجمالي لغير بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي(OECD)، مصنفة فيما كانت هذه الدول مصدرة أو مستوردة للنفط. باستخدام لوحة السلسلة الزمنية كنموذج البيانات.و توصل إلى أن هناك تكامل مشترك للعلاقة بين أسعار البترول والناتج المحلي الإجمالي. وان لأسعار النفط تأثير قوي على GDP للدول المصدرة للنفط، بينما يكون تأثيرها ضعيف أو معدوم على GDP للدول المستورة للنفط.

وفي الأخير توصل إلى أن لعنة الموارد فرضية للمناقشة باستخدام تحليل وفرة النفط على النمو الاقتصادي على المدى الطويل.وأستنتج من ذلك أن النفط كمورد لا يمكن أن تعزى إلى ضعف الأداء الاقتصادي ولكن ربما يكون نتيجة تقلب أسعار النفط التي عادة ما تتسبب في أثار سلبية على الأداء الاقتصادي.

9)Zhenbo Hou, Jodie Keane, Jane Kennan and Dirk Wille[9](2015)

قام بدراسة صدمة أسعار البترول2014 والآثار المترتبة على السياسات و خصوصا أن سعر النفط انخفض إلى النصف من جوان 2014 إلى مارس 2015 وذلك يرجع إلى زيادات إمدادات النفط في الولايات المتحدة الأمريكية و أماكن أخرى و تخفيضات في الطلب العالمي، و كان لهبوط أسعار النفط آثار مباشرة من خلال التجارة وتأثيرات غير مباشرة من خلال النمو والاستثمار والتغيرات في معدلات التضخم. و قام بتقديم إحصائيات حالية و تنبؤات مستقبلية هامة ل"أسعار النفط، الصادرات النفطية، الواردات النفطية، النمو الاقتصادي، التضخم " لبعض الدول المصدرة للنفط و أخرى مستوردة له.

من خلال الآثار المترتبة على السياسات توصل انه يمكن للبلدان اتخاذ بعض الإجراءات لتفادي الصدمات البترولية أو تقليل تأثيرها نذكر منها :

[9] - **Zhenbo Hou, Jodie Keane, Jane Kennan and Dirk Wille(2015).** «The oil price shock of 2014». Overseas Development Institute .Working paper 415. London, britain.

- خفض دعم أسعار النفط أو زيادة الضرائب .
- تقليل العجز المالي .
- الحد من كثافة الطاقة(التخلص من لعنة الموارد) و السير نحو التنويع الاقتصادي للحد من الاعتماد على أسعار النفط المتقلبة.

10) Martin Schneider[10](2004**)**

تناول في هذه الدراسة تأثير التغير في أسعار النفط على النمو الاقتصادي و التضخم و اعتبر صدمات أسعار النفط تؤثر على الاقتصاد من خلال جانب العرض(ارتفاع التكاليف ، إعادة تخصيص الموارد) ، و من جانب الطلب (أثار الدخل و عدم اليقين) ومعدلات التبادل التجاري.

و يرى أن أثار صدمات أسعار البترول أصبحت أقل حدة مع مرور الوقت(بفضل تطوير الفعالية من حيث تكلفة مصادر بديلة للطاقة والتغير القطاعي ، والتغير الهيكلي في سوق النفط...) و أن زيادة أسعار البترول يساعد في رفع نموGDP إلى حد أكبر بكثير من الانخفاض ، وهذا يعزى إلى تكاليف السياسات القطاعية(الآثار المترتبة على الإنفاق على السلع الاستهلاكية، الاستثمار و الأجور). و على حسب توقعاته فإن انخفاض أسعار النفط سيبطئ من النمو الاقتصادي و يرفع من التضخم.

11)Rebeca Jiménez-Rodríguez and Marcelo Sánche [11](2004)

هذه الورقة تقييم تجريبي لأثر صدمات أسعار النفط على النشاط الاقتصادي للبلدان الصناعية الرئيسية وقام بتحليل VAR باستخدام النماذج الخطية والغير خطية، و توصل إلى أنه وجود تأثير غير خطي بين أسعار البترول و الناتج المحلي الإجمالي على وجه الخصوص ، وأن الزيادات في أسعار النفط يكون لها تأثير أكبر على نمو الناتج المحلي الإجمالي بحجم أكبر من الانخفاض.

وان الزيادات في أسعار النفط بالنسبة للدول المستورة يكون لها تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي في جميع الحالات، أما بالنسبة للدول المصدرة للنفط يختلف هذا التأثير فمثلا الولايات المتحدة

[10] -**Martin Schneider**(2004) . « The Impact of Oil Price Changes on Growth and Inflation ».Monetary Policy & the Economy Q2/04 ,(2004), Oesterreichische Nationalbank, Austria

[11] - **Rebeca Jiménez-Rodríguez and Marcelo Sánche.** « OIL PRICE SHOCKS AND REAL GDP GROWTH EMPIRICAL EVIDENCE FOR SOME OECD COUNTRIES ». European Central Bank, working paper series , no.362, May 2004.

الأمريكية يكون تأثير ارتفاع أسعار البترول على النشاط الاقتصادي سلبي ، أما فيما يخص النرويج فيكون التأثير إيجابي.

12) بن زيدان الحاج [12] (جويلية 2011) :

حيث ركز في بحثه على إبراز دور البترول صحاري بلند وأثره على مستوى الأداء الاقتصادي وبالضبط على النمو الاقتصادي في الجزائر ، فقد تأكد أن هذه السلعة لها أهمية كبيرة في تحسين معدل النمو الاقتصادي وهذه الوضعية استدعت ضرورة انتهاج الدولة برامج البحث عن الميزة النسبية انطلاقا من الوافرات المالية المتأتية منه.

13)ميهوب مسعود[13] (2011-2012) :

توصل من خلال تحليله الاقتصادي القياسي إلى وجود علاقة قوية بين تقلبات أسعار البترول ومتغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (الناتج الداخلي الإجمالي ، الواردات،الاحتياطات ، والنفقات العامة في الجزائر) مما يبين ارتباطا كبيرا للاقتصاد الجزائري بتلك التقلبات السعرية ويجعله رهينة لسلوك تلك الأسعار في السوق النفطية العالمية وهو ما دفع إلى إبراز الإمكانيات التي تحوزها الجزائر لتخفيف تبعيتها لقطاع المحروقات.

14)قويدري قوشيح بوجمعة[14] (2008-2009) :

تطرق في بحثه إلى درجة التأثير التي يمكن أن تحدثها تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية على التوازنات الاقتصادية في الجزائر وخاصة التأثير على الميزان التجاري ،الميزانية العامة للدولة والناتج الداخلي الإجمالي ،وتوصل إلى النتائج التالية :

* تعتبر الصناعة البترولية صناعة معقدة ومكلفة وتحتوي على درجة مخاطر كبيرة.

* أن الجزائر في موقع تنافسي جيد مقارنة مع الدول المصدرة الأخرى.

---

[12] - **بن زيدان الحاج** ." أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية 200-2010" ، بحث علمي في مجلة الإستراتيجية والتنمية ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، تاريخ النشر : جويلية 2011

[13]- **ميهوب مسعود** :" دراسة قياسية لإنعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة الممتدة بين 1986-2010" ، مذكرة ماجستير تخصص تقنيات كمية التسيير ،جامعة المسيلة ،الموسم الجامعي 2011-2012 .

[14]- **قويدري قوشيح بوجمعة :** "انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر".-رسالة ماجستير تخصص نقود ومالية ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف- السنة الدراسية 2008-2009.

* يتحدد السعر البترولي نتيجة العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والمنافسة التي تؤثر في حجم الطلب والعرض العالميين.

* ليس للدول المصدرة للبترول دخل في التقلبات السعرية في أسعار البترول في السنوات الأخيرة بل تعود إلى عوامل أخرى.

15)مشدن وهيبة[15] (2004-2005) :

والتي تطرقت إلى مختلف التغيرات المؤثرة في السوق البترولية وحرب الأسعار بين الدول المصدرة والدول المستوردة بالإضافة إلى تحديات ومستقبل البترول العربي في ظل معطيات الاقتصاد العربي الحديث ومن خلال معالجتها للموضوع توصلت إلى النتائج التالية :

- سياسة الأوبك دفاعية عن الأسعار أي أنها لم تنجح في التحكم في الطاقة الإنتاجية الفائضة للبترول.

أثبت - نجاح دول المركز في منظومة الاقتصاد الرأسمالي في إدارة ما أسمته أزمة الطاقة بفاعلية شديدة وقد أزمة 1986 هشاشة الاقتصاد العربي بغض النظر عن بعض التوجهات الإيجابية (تنويع مصادر الدخل).

16) **بلمقدم مصطفى وبن رمضان أنيسة**[16] (2012) :

يعد موضوع اقتصاديات الموارد الطبيعية الناضبة أحدا لقضايا الأساسية التي أخذت اهتمام الاقتصاديين والدول الغنية بها خاصة في الآونة الأخيرة، وتتم دراستها في إطار قسمين رئيسيين بحيث يهتم القسم الأول بدورها في عملية النمو الاقتصادي في إطار نظرية لعنة الموارد، أما الثاني فيهتم بكيفية تخصيصها. ونهدف في مقالنا هذا إلى توضيح أثر استخدام البترول وعوائده على النمو الاقتصادي في الجزائر، وقد توصلنا إلى أن تزايد معدل استخدام البترول وعوائده ذو أثر سلبي وذلك من خلال الحد من نمو القطاعات الإستراتيجية، حيث أن الثراء الناتج هو ظاهري فقط يتمثل في نمو المؤشرات.

[15]- **مشدن وهيبة** : "أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي ملال فترة 1973-2003 "، رسالة ماجستير ، فرع النقود والمالية ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2004-2005 .

[16]- **بلمقدم مصطفى وبن رمضان أنيسة** : "الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة البترول في الجزائر" ، بحث علمي في المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ، جامعة تلمسان (2012) .

17) شكوري سيدي محمد[17] (2011-2012):

لقد حاول في هذه الأطروحة معرفة هل الاقتصاد الجزائري يعاني حقيقة من ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية؟. حيث قام الباحث بتقسيم عمله هذا إلى جزئين ، الجزء الأول حاول فيه عرض الإطار النظري لعمله من خلال عرض لأدبيات الاقتصاد الحديث التي تبين الارتباط السلبي بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي،شرح لأهم التفسيرات الاقتصادية والمؤسساتية لنقمة الموارد الطبيعية، وتقديم أهم السياسات التي من شأنها مساعدة البلدان الغنية بالموارد الطبيعية على تجنب نقمة مواردها، أم الجزء الثاني فقد قام بمحاولة إسقاط التفسيرات المقدمة لهذه الظاهرة سواء منها الاقتصادية أو المؤسساتية على الاقتصاد الجزائري ، كما قام بتحليل قياسي لتقييم نقمة البترول على الاقتصاد الجزائري.

وقد توصل إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من بعض أعراض المرض الهولندي، لا سيما التراجع الكبير في القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي ، كما توصل كذلك إلى أن ريع النفط ساهم في انتشار ظاهرة الفساد والبيروقراطية وعرقلة وإبطاء سرعة التحولات الهيكلية وتنويع الاقتصاد الجزائري ، وقد بينت النتائج التطبيقية أن سعر البترول يعتبر من بين أهم محددات النشاط الاقتصادي في الجزائر ، كما أن له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل وهذا ما يدعم فرضية نقمة الموارد الطبيعية في الجزائر.

هيكل وتقسيم البحث :

حتى يتم الإلمام بالموضوع والتطرق بشكل مفصل إلى هذه الدراسة ارتأينا تقسيم عملنا هذا إلى ثلاثة (03) فصول هي كالتالي :

* الفصل الأول: خصصناه لدراسة الجوانب الفنية والاقتصادية للنفط من خلال إعطاء عرض عام للبترول وأهميته في الاقتصاد الحديث في المبحث الأول .اما في المبحث الثاني تطرقنا إلى مفهوم السعر البترولي ومحدداته و إبراز تطور أساليب التسعير البترولي وتقديم التطورات الحاصلة في أسعار النفط 1986_2014.

* الفصل الثاني : تم تخصيصه لدراسة العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي ، وذلك من خلال وجود جانب إيجابي لوفرة هذه الموارد الطبيعية (البترول) ، نتطرق لحالة دولتين نفطيتين هما النرويج والإمارات العربية المتحدة.

[17]- **شكوري سيدي محمد** : "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي -دراسة حالة الاقتصاد الجزائري "، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص: نقود ، بنوك ومالية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، السنة الجامعية : 2011-2012

كما نقوم بدراسة التفسير الاقتصادي لنقمة الموارد الطبيعية (الأثر السلبي لهذه الموارد) ، من خلال شرح بعض النظريات منها: المرض الهولندي الإقتصادي ،ة دورية السياسة المالية ، تطاير سعر البترول و المرض الهولندي السياسي.

* الفصل الثالث :تطرقنا في المبحث الاول إلى حالة القطاع النفطي في الجزائرمن خلال التطور التاريخي للقطاع وابراز الإمكانيات والميزات التنافسية النفطية ، أما في المبحث الثاني فقمنا بدراسة تحليلية لتطور مكونات الاداء الإقتصادي الجزائري من خلال اهم المؤشرات الإقتصادية خلال فترة الدراسة .و المبحث الثالث فهو دراسة قياسية لتأثير التقلبات السعرية للبترول على المربع السحري لكالدور (النمو الاقتصادي ، التضخم ،البطالة ، التوازن الخارجي) في الجزائر من سنة 1970 إلى سنة 2014 .

اما الخاتمة العامة فسوف تجمع أهم النتائج التي توصلنا إليها فيما يتعلق بتأثير أسعار البترول على الأداء الإقتصادي في الجزائرخلال فترة الدراسة .

الفصل الأول :

الجوانب الفنية والإقتصادية للنفط

تمهيد:

يمكن بحق تسمية القرن المنصرم والحالي بعصر النفط من حيث الإعتماد الكبير عليه كمصدررئيسي للطاقة، مكنته من اعتلاء سدة المصادر المختلفة للطاقة في العالم.

تتعدد مفاهيم الطاقة فهناك الطاقة البشرية والطاقة الآلية والطاقة الحرارية والطاقة النووية، وقدعرف الإنسان الفحم منذ مئات السنين، ومنذ قيام الثورة الصناعية، وحتى الحرب العالمية الثانية كان الفحم يعتبر المصدر الرئيسي للوقود والطاقة في العالم، ثم أخذ الفحم يتخلى تدريجيا عن هذه المترلة للبترول خلال الحرب والفترة التي أعقبتها، واستطاع البترول أن يحتل الصدارة بين مختلف مصادر الطاقة الأخرى، وقبل

الولوج في الدراسة ارتأينا أنه من الواجب توضيح بعض المفاهيم والمصطلحات الفنية والاقتصادية الخاصة

بالسلعة البترولية، بالإضافة إلى التطرق للتطور الذي عرفته الصناعة البترولية في الجزائر، وذلك لفهم المصطلحات الموظفة في هذه الدراسة، فإعطاء صورة واضحة وشاملة على البترول والصناعة البترولية ستكون لب اهتمامنا في هذا الفصل الذي قسمناه إلى مبحثين وهما على النحو التالي:

1-مدخل إلى الإقتصاد النفطي.

2- السعر النفطي ومحدداته

المبحث الأول : مدخل للاقتصاد النفطي

يعتبر النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان منذ آلاف السنين ، وتعاقبت على استعماله الكثير من الحضارات، إلا أنه لم يحظى بالأهمية والمكانة التي هو عليها في العصر الحديث. فهو المصدر الأول والأساسي للطاقة، ومحور كل الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر، وقد أصبح عنصرا حيويا من عناصر الحياة اليومية. ولم يعد النفط أهم مصدر من مصادر الطاقة فحسب، بل أصبح أيضا مصدرا لاستخراج ما لا يقل عن أحد عشر ألف سلعة صناعية مختلفة في العالم ولم تستحوذ أي مادة أخرى على القدر نفسه من الأهمية التجارية والاقتصادية التي استحوذ عليها البترول رغم المحاولات العديدة للدول الصناعية في تعويضه بطاقات أخرى سواء كانت طاقات ناضبة كالغاز والفحم والطاقة النووية أو بالطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والطاقة المائية وغيرها من الطاقات الدائمة.

المطلب الاول : عموميات حول البترول

لابد أولاً من التنويه بأن استخدام كلمة أو مصطلح النفط ليس موحدا في جميع الأوساط العلمية عامة أو الجامعية منها تحديدا سواء على الصعيد العربي بشكل خاص أو الدولي بشكل عام، فالبلدان الغربية تستخدم كلمة بترول لأن أصلها لا تيني، أما بلدان أوربا الشرقية ذات الأصل السلافي، فيستخدمون كلمة نفط بدلا من بترول، وفي منطقتنا العربية من محيطها إلى خليجها منقسمون في استخدامهم لهذين المصطلحين.

علما بأن الكلمتين (النفط أو البترول) يرمزان ويعنيان نفس الشيء عن هذه المادة، رغم أن البترول أكثر وضوحا في دلالته الموضوعية والعلمية وبتجسيد المعنى لهذه المادة.

إن كلمة البترول هي في الأصل كلمة لاتينية (بتروليوم) وهي تتكون من مقطعين (بترو) وتعني الصخر و(اوليوم) وتعني الزيت اي بمعنى زيت الصخر[1]، ويسمى اشتقاقا من اللغة الفارسية "نفاتا"وتعني قابلية السريان، وهو عبارة عن سائل كثيف قابل للاشتعال، بني غامق أو بني مخضر،ويوجد في الطبقة العليا للقشرة الأرضية.

يعتبر البترول مادة بسيطة ومركبة في نفس الوقت. فهو بسيط من حيث انه يتكون كيميائيا من عنصرين هما الهيدروجين والكربون[2]. إضافة إلى بعض الشوائب العضوية وغير العضوية كالغاز الطبيعي المنفصل عنه

[1]-محمد أحمد الدوري ،"محاضرات في اللإقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية،1983، ص8.

[2]- قويدري قوشيح بوجمعة ،2009 ،ص2.

أو الممزوج به والمياه والأملاح والرمال والشمع والكبريت[1]. وهو مركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته باختلاف التركيب الجزئي لكل منها حيث كل جزئ يتألف من ذرات وتحدد خصائص المادة بعدد ونوع الذرات التي تتحد لتكون جزيئاتها وبالطريقة التي يتم بها هذا الإتحاد.

1- موجز تاريخي للبترول[2]:

عرف الإنسان النفط منذ آلاف السنين، حيث كان الأقدمون يقومون بجمع النفط المتسرب من المنافذ والشقوق الأرضية، وذكرت التوراة النبي نوح عليه السلام استخدام النفط لطلاء وسد الشقوق في سفينته،كما استخدمت أم النبي موسى عليه السلام النفط في طلاء الصندوق الذي وضعت فيه النبي موسى عليه السلام قبل إلقاءه في اليم.

واستخدم سكان مصر والعراق وبلاد فارس النفط في عدة أغراض أهمها التدفئة والإضاءة وأغراض البناء، تحنيط الموتى، طلاء التوابيت، طلاء أرضية السفن، سد شقوق المعابد وكعلاج لدهن الجروح (لاحتوائه على الكبريت والفعال في القضاء على البكتيريا)[3].

وبالرغم من قدم استخدام النفط في عدة دول إلا أن اكتشاف مكامن النفط لم يحدث إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ففي 1830م تدفق البترول أثناء استخراج الملح في الولايات المتحدة الأمريكية. واكتشف مكمن النفط في روسيا سنة 1856م، وآخر في رومانيا سنة 1858م. ولكن أول اكتشاف تجاري

كان في مدينة تتسفيل بولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية عندما قام "ادوين دريك" في 1859 بحفر أول بئر لاستخراج النفط من جوف الأرض وقد عثر دريك على الزيت الخام على عمق 69,5 قدم بمعدل إنتاج يتراوح بين 35 – 20 برميل في اليوم[4]، ويعتبر هذا الحدث بداية تاريخ عهد صناعة البترول. فتأسست عدة شركات في أمريكا لحفر آبار الزيت.بعدها بذلت جهود مماثلة في عدة دول، ففي 1901 منحت إيران رجل الأعمال الإنجليزي "وليم لارس" عقد امتياز لمدة 60 سنة، مكنه من استخراج النفط في 26 ماي 1908م من منطقة مسجد السليمان بالقرب من عبدان على عمق 1200 قدم.

وبحلول سنة 1910 أصبح النفط ينتج في كل من رومانيا ، كندا، ايطاليا ، ألمانيا ، اليابان ، الهند ، البيرو ، المكسيك ، الأرجنتين ، اندونيسيا. وفي سنة 1911 م بدأ الإنتاج في جزر البورينو البريطانية ثم فنزويلا

[1]-بوزيان الحاج"السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين زالمستهلكين"مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر،2002،ص8.

[2]- سيد فتحي أحمد الخولي، "اقتصاد النفط" ، دار زهران للنشر والتوزيع ، جدة، ط 5 ،1997،95-96.

سنة 1914،وفي سنة 1927 أكملت الشركة العراقية للنفط أول حقول النفط في كركوك، وفي 1932 تم اكتشاف النفط في البحرين ، وفي 1936و 1938 اكتشف النفط في كل من الكويت والعربية السعودية على التوالي، وفي سنة 1956 تم اكتشاف النفط في الجزائر وفي سنة 1967 أكتشف في النرويج .

وكان الوصول للنفط سببا في كثير من التشابكات العسكرية بما فيها الحرب العالمية الثانية، حرب العراق وإيران في سنة 1990، حرب العراق في سنة 2001. وتقريبا 80% من مخزون العالم للنفط يتواجد في الشرق الأوسط، حيث قدرت بنسبة 62,5% منه في خمس دول: العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، العراق،الكويت وإيران.

وفور اكتشاف واستغلال النفط عبر العالم في القرن العشرين، لم يتوقف تطور الصناعة النفطية في جميع نشاطاتها إلى يومنا هذا، كون النفط مادة أساسية في العديد من الصناعات الكيمياوية ومصدر طاقة لمعظم المركبات، مما يجعله من أهم السلع في العالم.

2- النظريات المفسرة لأصل ونشأة البترول[1] :

لقد اختلفت وتباينت آراء المعنيين والمختصين بشؤون النفط من جيولوجيين وكيميائيين حول أصل البترول وكيفية تكونه في الطبيعة. وهذه الآراء أو النظريات متعددة ومتنوعة، بعضها يركز ويستند على أن نشأة وتكوين النفط كان من عناصر غير عضوية وذلك بتفاعل بعض العناصر غير العضوية مع الماء لتعطي مركبات الإثيلين التي تتفاعل بدورها مع الماء لتكون المركبات الهيدروكربونية. والبعض الآخر يعتمد ويركز على أن العناصر العضوية وذلك نتيجة تحلل هذه المواد العضوية الناجمة عن إنطمار الحيوانات والنباتات في طبقات الطين المترسب ثم تحولت بفعل البيكتيريا والضغط والحرارة إلى مواد هيدروكربونية وفي مايلي عرض موجز لهاتين النظريتيين :

2-1- النظريات اللاعضوية :

وهي من أولى وأقدم النظريات حول تفسير أصل تكون النفط والكيفية التي يتم فيها. ففي عام 1866 قام العالم (برتلو) بأبحاث في هذا الصدد وبين أنه من الممكن الحصول على البترول بمعاملة حمض الكربون بالمواد القلوية تحت تأثير حرارة مرتفعة وبوجود بخار الماء وإستنادا إلى هذه النظرية أعلن الكيميائي الروسي (مندليف) نظريته القائلة أن البترول الموجود في مكامن الأرض جاء نتيجة لتفاعل كميات كبيرة من كبريت الحديد في باطن الأرض مع المياه الجوفية تحت درجات عالية جدا من الضغط والحرارة،وكذلك

[1]-ميهوب مسعود،مرجع سبق ذكره ،2012،ص4-5.

بتفاعل كربونات الكالسيوم المكونة للحجر الجيري مع كبريت الهيدروجين الموجود في الغاز الطبيعي. إلا أن هذه النظرية اللاعضوية لم تجد قبولا عند الكثير من العلماء الذين قاموا بتنفيذها في ضوء مجموعة من الحقائق العلمية والحجج التي نلخصها فيمايلي :

- إن زيت البترول يضم أعدادا ضخمة من المركبات الهيدروكربونية التي يصعب تخليقها بطريقة غير عضوية.

- وضوح قدرة زيت البترول على إدارة حزمة من الضوء المستقطب شأنه في ذلك شأن جميع المواد العضوية.

- وجود زيت البترول في الصخور الرسوبية البحرية بصورة كبيرة بينما ينذر وجوده في الصخور النارية، وإن وجد فيكون ذلك نتيجة تسربه إليها من خلال الشقوق والفجوات التي قد تكون موجودة بها.

- وجود زيت البترول في الصخور حديثة العمرنسبيا بنسبة تفوق وجوده في صخور العصور السحيقة القريبة من جوف الأرض.

2-2- النظريات العضوية[1] :

وهي مجموعة من النظريات على تنوعها وتعددها فإنها تعتمد على العناصر العضوية في تكوينها للبترول وهي تنقسم إلى قسمين :

2-2-1- نظريات الأصل النباتي :

هذه النظريات تعتمد على العنصر العضوي النباتي في أصل تكون البترول ، حيث هذه المواد النباتية اندثرت وانطمرت في باطن الأرض عبرآلاف السنين، ثم تحللت في باطن الأرض بفعل توامل الضغط والحرارة لتكون مادة البترول .

2-2-2- نظريات الأصل الحيواني :

وهي تعتمد على العنصر العضوي الحيواني في أصل تكون البترول حيث اندثرت بعض الحيوانات و خاصة الأسماك والزواحف بكميات كبيرة وغيرها ،حيث انقرضت وانطمرت تحت قاع البحار والمحيطات منذ آلاف السنين وتحللت في أعماق مكونة بذلك مادة البترول.

وتعتبر النظرية العضوية الحيوانية الأكثر قبولا واستحسانا من قبل المعنيين في الصناعة البترولية .

3- التجمعات النفطية :

[1]- ميهوب مسعود،مرجع سبق ذكره ،2012،ص5.

وهي تمثل الحالة الطبيعية للبترول قبل القيام بعملية الحفرو الاستخراج، وهي كالآتي[1] :

3-1- المكامن والمصائد النفطية :

بعد أن يتكون النفط في الصخور الرسوبية ولأنها ذات مسامية ، فإنه ينتقل منها إلى طبقات أخرى ويتجمع في مكان واحد عند وجود عوائق تحد من حركته، أو يتراكم نتيجة انكسارات وإلتواءات تحدثها حركة القشرة الأرضية[2]، وتسمى تلك التجمعات بالمكامن أو المصائد.

3-2- الحقل النفطي :

هو مجموعة من المصائد أو المكامن تكون قريبة من بعضها البعض وتشكل وحدة إنتاج واحدة تسمى حقلا نفطيا.

3-3- الحوض النفطي :

هي مجموعة من الحقول البترولية وعندما تكون متقاربة تشكل حوض نفطي، مثل حوض الخليج العربي الذي يضم أكبرالحقول البترولية في السعودية، إيران والعراق.

المطلب الثاني :مميزات السلعة النفطية

تتميز السلعة النفطية عن غيرها من السلع الأخرى بمميزات خاصة أكسبتها أهمية بالغة في تعظيم منفعتها وزيادة قدرتها التنافسية مع السلع البديلة لها، وهذه المميزات مرتبطة بطبيعة النفط أو بكيفية استغلاله، ومن أبرز هذه المميزات:

1-الميزة التكنولوجية الفنية:

هي ما يتعلق بمستوى تكنولوجيا أساليب ومعدات استغلال الثروة النفطية، فكل تقدم في تكنولوجيا استغلال النفط يعزز مكانته وأهميته من خلال التخفيض من تكاليف الإنتاج وما ينجر عن ذلك من انخفاض في

[1]-حمادي نعيمة "تقلبات اسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008 "،مذكرة ماجستير ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف،السنة الجامعية 2008_2009.ص3-4.

[2]-مشدن وهيبة،مرجع سبق ذكره،2005،ص22.

الأسعار لاحقا، وتجدر الإشارة إلى أن أغلب الدول النامية المنتجة لهذه المادة الحيوية تفتقر إلى هذه الخبرات الفنية والتكنولوجية [1] مما يزيد من تكلفة إنتاجها لهذه السلعة.

2-الميزة الإنتاجية:

السلعة النفطية تتميز بارتفاع إنتاجيتها عموما، وهذا راجع لأن النشاط الصناعي النفطي يتم بأساليب إنتاج واستغلال متطورة فنيا وتكنولوجيا، وتكون تكاليف العمل في الدول النامية أقل مما هي عليه في الدول المتقدمة، وكلما انخفضت تكاليف العمل انخفضت التكلفة الإجمالية للإنتاج[2].

3-ميزة مرونة الحركة الإنتاجية

يقصد بها سهولة نقل السلعة النفطية من مراكز الإنتاج إلى مناطق الإستعمال والإستهلاك في أي نقطة من العالم، وقد ساعد على ذلك الطبيعة السائلة للنفط والقدرة على تخزينه لفترات طويلة دون أن يطرأعليه أي تغيير[3].

4-ميزة الإستعمال الواسع

تتعدد وتتنوع استعمالات النفط وتشمل مختلف المجالات والنشاطات الإقتصادية مثل الزراعة والصناعة، وما يجعل من هذه المادة موردا حيويا للإقتصاد العالمي وللحضارة الإنسانية هو أن المشتقات النفطية على إختلاف أنواعها واسعة الإستعمال وتدخل في كل مظاهر الحياة المعاصرة.

المطلب الثالث : أهمية النفط في الإقتصاد الحديث

إن الحضارة المعاصرة قائمة في معظم جوانبها على النفط، ليس فقط لكونه مصدر للطاقة وسلعة إستراتيجة لها مكانتها الإقتصادية، بل يتعدى ذلك بكونه ظاهرة لها مكانتها السياسية والعسكرية والإجتماعية، وأهميته تنعكس وتتجسم في جوانب رئيسية متعددة هي كالأتي:

1-أهمية البترول على الصعيد الاقتصادي:

[1] -حسين عبد الله،"مستقبل النفط العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006 ، ص86.

[2]-محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره،1983، ص59 .

[3]-- حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره ، 2009.ص7.

تشكل الطاقة برأي علماء الاقتصاد المحدثين أمثال أدلمان و فرانكل عاملا جديدا من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض ، العمل، رأس المال و التنظيم و تعتبر الطاقة البترولية لحد الآن الأوفر،الأسهل و الأفضل كما أن تبعية المجتمع العصري حيال البترول أصبحت وثيقة واعتبر استهلاكه معيارا للتقدم الاقتصادي.

1.1–دور البترول في القطاع الصناعي:

يكرس ثلث البترول المستهلك في العالم لأجل تشغيل الصناعة و يمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون البترول فهو مصدر للحرارة ، الطاقة المحركة و أغراض أخرى كما تستخدم رواسبه لتعبيد الطرقات، و هو أساس الصناعة البتر وكيميائية حيث تقدر عدد المنتجات البترولية بأكثر من 80 ألف.

2.1–دور البترول في القطاع الزراعي:

دخل القطاع الزراعي في الوقت الحاضر طوره الحديث الذي يمكن أن نطلق عليه اسم " البترو – زراعة" وذ لك لسببين رئيسيين هما:

–البترول كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة.

–استعمال المنتجات البتروكيمياوية و أثرها في التقدم الزراعي.

3.1–دور البترول في القطاع التجاري[1]:

يشكل البترول و منتجاته سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة فالشركات الأجنبية تشتري من الأسواق العالمية أكثرية البترول المستخرج في البلدان النامية و من ثم تبيع منتجاته المصنعة في أكثر من 100 بلد محققة بذلك أرباحا خيالية، ففي سنة 1984 قدرت الأرباح الصافية لمجموع الاحتكارات البترولية الغربية حوالي 27 مليار دولار كان نصيب الاحتكارات الأمريكية منها 20 ملياردولار و خلال السنوات 1974-1983 حولت الشركات البترولية الأمريكية إلى بلدها الأم ما مقداره 110 مليار دولار كربح صاف نتيجة الاستثمارات البترولية في الخارج كما حولت الشركات البريطانية و الهولندية و الفرنسية إلى بلدانها في الفترة نفسها 30 مليار دولار نتيجة هذه العمليات.

[1]- مشدن وهيبة،مرجع سبق ذكره،ص30

إذن يعتبر البترول الدولي صناعة تشمل المليارات من الدولارات تؤثر بأوجه مختلفة في موازين المدفوعات لثلاث[1] فئات من الدول هي الدول المنتجة للبترول و الدول غير المنتجة و المستهلكة و بلاد الشركات البترولية الكبرى وبينها بلاد غير منتجة للبترول لكنها تعمل عبر الدول أو الشركات ذات الجنسيات المتعددة.

2-أهمية البترول على الصعيد الاجتماعي:

إن بلدان أوروبا الغربية التي دمرتها الحرب العالمية الثانية قد أعيد بناؤها بفضل البترول الذي يتألق دوره في المجال الاجتماعي.

1.2-دور البترول في قطاع المواصلات[2]:

أصبح البترول بمثابة الدم للنقل الحديث وتقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات بحوالي 35%من مجموع البترول المستهلك في العالم ويعتبر البنزين وقود السيارات ، المازوت وقود الطائرات و البواخر، الكيروزين وقود الطائرات النفاثة وتجدر الإشارة إلى أن صناعة السيارات تبقى الصناعة الأساسية في الدول المتطورة و تحتل المرتبة الأولى في التجارة الدولية.

2.2-دور البترول في توليد الطاقة الكهربائية:

يؤمن البترول معظم الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم فهو الوقود الأفضل في التكلفة والنظافة.

3.2-المنتجات البتر وكيماوية و استخداماتها:

حلت المنتجات البتروكيماوية محل المنتجات الطبيعية بحيث بات من الصعب الاستغناء عنها في حياتنا مثل مواد البلاستيك ، الألياف الصناعية، المنظفات ، المطاط ، الأدوية ، الدهانات، الأسمدة.

3-أهمية البترول على الصعيد السياسي:

[1]-حافظ البرجاس" الصراع الدولي على البترول العربي"، بيسان للنشر، لبنان الطبعة 1 سنة 2000 ص82.

[2]-قويدري قوشيح بوجمعة ، مرجع سبق ذكره،2009،ص35

إن علاقة البترول بالسياسة هي علاقة قديمة تعود إلى تاريخ اكتشافه إلا أنه أصبح محورا في السياسة الدولية بعد أن حل مكان الفحم كمصدر أساسي للطاقة حيث قال كليمنصو [1] أثناء الحرب العالمية الأولى أن " البترول ضروري كالدم " وكتب كوليدج رئيس الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1924عند افتتاح اللجنة الفدرالية للبترول أن " تفوق الأمم يمكن أن يقرر بواسطة امتلاك البترول ومنتجاته "و يعتقد ساسة الولايات المتحدة أن البترول هو الإنتاج العالمي الذي يجب أن يبنى على أساسه السلام , لذلك بات يشكل عاملا مؤثرا في صنع القرار السياسي في كل من الدول المنتجة والمستهلكة معا.

1.3–بروز الدور السياسي للبترول:

المعروف أن توزيع الثروة البترولية في العالم هو توزيع غير متساو فهناك بلدان صغيرة ليست لها قوة سياسية أو عسكرية تمتلك احتياطيا كبيرا من البترول في حين أن معظم الدول الصناعية الكبرى باستثناء الولايات المتحدة و الاتحاد السوفياتي السابق محرومة منه، هذا الواقع جعل من البترول و كيفية الحصول عليه هدفا من أهداف التخطيط السياسي و الاستراتيجي لدول العالم الصناعي و أصبحت المناطق الحيوية كالشرق الأوسط و شمال أفريقيا تحتل مركز الصدارة في العلاقات الدولية منذ منتصف هذا القرن و حتى الآن كما أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الوطن العربي لا يمكن أن تتم بمعزل عن موضوع البترول الذي تعتبره مادة استراتيجية لأمنها القومي وتطبيقا لهذا المبدأ دأبت منذ منتصف هذا القرن على إقامة الأحلاف السياسية وإنشاء القواعد العسكرية لتأمين تدفق البترول و حماية طرق إمداداته[2].

وقد برز الدور السياسي للبترول بشكل فعال من خلال الحروب التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في ظل الصراع العربي –الإسرائيلي فمن أزمة السويس سنة 1956 مرورا بحرب1967 فحرب أكتوبر 1973 إلى الحرب العراقية –الإيرانية سنة 1980 ثم حرب الخليج سنة 1991 و العدوان الأخير على العراق سنة 2003 كان البترول في كل هذه الحروب عنوانها الأكبر و هدفها المعلن والخفي حتى أطلق عليها تسمية " حروب البترول."

[1]-كليمنصو الرئيس الفرنسي سابق.

[2]- قويدري قوشيح بوجمعة ، مرجع سبق ذكره،2009،ص36.

2.3-البترول كسلاح سياسي:

لقد استعمل البترول كسلاح ضغط سياسي في أكثر من مناسبة حيث استعملته الشركات البترولية للضغط على الحكومات التي أممت بترولها [1] أو التي حاولت أن تتمرد على عقود الامتيازات أو بسبب المنافسة كما استخدمته الدول المنتجة[2] للبترول لبلوغ أهداف سياسية أو لتحسين أوضاعهاالاقتصادية و استعملته الهيئات الدولية [3] للضغط على دول رأت أنها حادت عن الإجماع الدولي.

4-أهمية البترول على الصعيد العسكري:

يقول أوكونور في كتابه إمبراطورية البترول الصادر في موسكو سنة1985 "من يملك البترول سيملك العالم لأنه بفضل المازوت سيسيطر على البحر و بفضل بنزين الطائرات سيسيطر على الجو وبفضل بنزين السيارات سيسيطر على البر بل أكثر من ذلك إنه بفضل الثروات الخيالية التي يمكن أن يجمعها من البترول سيتحكم بقطاعات اقتصادية كاملة"[4].

1.4-البترول مصدر الوقود الضروري لآلة الحرب الميكانيكية:

يقدر الطلب العسكري العالمي على البترول ما بين 2.5 و 4.5 م/ب/ي أي ما يعادل5 % من الاستهلاك البترولي العالمي و ترتفع هذه النسبة في حالة الحروب و يحتل الوقود النفاث (الكيروسين) مركز الصدارة بين المشتقات البترولية المستعملة إذ تصل حصته إلى أكثر من3/2الاستهلاك البترولي العسكري وبالرغم من التطور الحاصل في الأسلحة النووية فإن الخيار النووي لازال مخيفا.

2.4-التجهيزات البترولية ذات الأغراض العسكرية:

[1]- مثال :عندما أمم العراق شركة بترول العراق سنة 1973 قامت الشركات البترولية بتخفيض سعر البترول العراقي عن مثيله في الدول المجاورة و الامتناع عن تسويق حصته من البترول و الامتناع عن توسيع ميناء الفاو.

[2]- استخدمت الدول العربية في حرب أكتوبر البترول كسلاح ضغط سياسي.

[3]- قرار الأمم المتحدة رقم 661 ضد العراق الخاص بفرض عقوبات اقتصادية كاملة و قرار النفط مقابل الغذاء.

[4]- مشدن وهيبة،مرجع سبق ذكره،ص33.

تعتبر التجهيزات المعدة لنقل الوقود خاصة البترول من أهم و أكبر التجهيزات العسكرية التي يتوجب على القوات المسلحة نقلها و توزيعها في مناطق القتال و تشمل على خزانات ضخمة، ناقلات كبيرة، سكك حديدية، سيارات حوضية و خطوط أنابيب.

يعتبر خط أنابيب حلف الناتو[1] أطول خط استراتيجي عسكري للوقود حيث يمتد مسافة10000 كيلومتر في غرب أو روبا و جنوبها و يخزن حوالي مليوني متر مكعب.

3.4-البترول و اتجاهات نتيجة الحرب:

إن الدولة التي تمتلك الوقود البترولي ما يكفي قواتها لفترة طويلة و تستطيع نقل تلك الإمدادات و تجهيزاتها إلى مناطق القتال هي الدولة الأكثر حظا في النصر إذا توفرت لها بقية العوامل.

4.4-البترول سببا للحرب أو هدفا لها:

يبقى العامل الاقتصادي السبب الأهم وراء الحروب من بينها محاولة السيطرة على المناطق الغنية بالمواد الأولية التي يأتي البترول في مقدمتها.

المبحث الثاني: السعر النفطي ومحدداته

عرفت الجزائر تطورا كبير فيما يخص الصناعة البترولية من حيث الاستكشافات و القدرة التصديرية، إلا أن توفير الموارد المالية اللازمة لتنمية الاقتصاد الوطني يرتبط بسعر السلعة المصدرة في الأسواق العالمية.

ولذلك فإن دراسة السعر البترولي وأنواعه والعوامل المحددة والمؤثرة في الأسعار النفطية وأنظمة تسعير البترول وكذلك لا ننسى الأسواق النفطية ،تعتبر ضرورة ملحة في الوقت الراهن، ومن الملاحظ أنه حدث تغير كبير في أسعار البترول والتي لها دور كبير في خلق التوازنات الاقتصادية خاصة الدول المصدرة للبترول ومنها الجزائر، والتي تريد الحفاظ على مستوى مرتفع للأسعار، الذي يحقق لها احتياجاتها من العالم الخارجي.

[1]- حلف الناتو : حلف شمال الأطلسي حلف دفاعي يقوم على أساس التعاون العسكري و السياسي بين الدول الأعضاء تم توقيع معاهدة الحلف في واشنطن سنة 1949 بين 12 دولة بغرض الدفاع عن مصالح دول أوروبا الغربية في مواجهة الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية.

المطلب الاول:مفهوم السعر النفطي وأنواعه

1-مفهوم السعرالنفطي:

السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا تعادي معها أويتساوى معها أي قد يكون السعر اقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج ومن خلال هذا التعريف للسعرالسعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود.

2- أنواع أسعار النفط:

عند تناول أسعار البترول الخام فلا بد من التطرق إلى ذكر أنواع البترول وذلك لشيوع استخدام العديد من المصطلحات السعرية البترولية حيث كل مصطلح سعري بترولي يعبر عن معنى معين ومميز له عن بقية أنواع الأسعار الأخرى ومن ابرز هذه الأنواع هي[1]:

2-1- السعر المعلن أو الأسعار المعلنة The Posted Prices :

يقصد بها أسعار البترول المعلنة رسميا من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية ظهر هذا السعر لأول مرة في عام 1880 م في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستا ندراد أويل.

2-2 -السعر المتحقق The realized Prices :

هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع والسعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري لقد ظهرت هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينات، عملت بها الشركات البترولية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية البترولية في الدول البترولية سواء في منظمة أوبك، أو الدول الأجنبية الأخرى.

2-3 -سعر الإشارة The reference Price :

هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات، حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة اخذ واعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة البترول بين بعض الدول البترولية المنتجة والشركات البترولية الأجنبية، من أجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين، إن سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي انه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر

[1]محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره ، 1983 ، ص 198

المتحقق، إن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان البترولية، مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في 1965م.

4-2 -سعر الكلفة الضريبية The tax- paid price :

هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة.

5-2 -السعر الفوري أو الآني The spot price :

هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية وبصورة آنية.

المطلب الثاني : الاسواق النفطية و تطور طرق التسعير البترولي

1-ماهية الأسواق العالمية للنفط:

1-1 مفهو الاسواق النفطية:

السوق البترولية هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو البترول،يحركها قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات، وتتحكم فيها مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات البترولية.

وهناك عدة أنوع من الأسواق المتباينة وفقا لهيكلها وشروطها، وأهم ما يميز سوقاً عن آخر هو مدى أهمية المنتج وخصائص السلعة أو المورد أو الخدمة مقارنة بمثيلاتها في ذات السوق، وأهم صور هذه الأسواق سوق المنافسة الكاملة وسوق منافسة القلة أو إحتكار القلة[1].

1-2أشكال الأسواق النفطية:

يمكن تعريف كل سوق نفطية كما يلي:

[1] ميهوب مسعود. مرجع سبق ذكره.ص70

1-2-1- الأسواق الفورية للنفط: عرفت صناعة النفط الأسواق الفورية (مواقع الأسواق الفورية :سوقي خليج المكسيك وميناء نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، الخليج العربي، سوق سنغافورة بالشرق الأقصى، منطقة بحر الكاريبي، سوق روتردام في أوروبا)من القديم بإعتبارها وسيلة عملية للتخلص بأسعار منخفضة من بعض الفوائض النفطية، و لتحقيق التوازن بين العرض و الطلب خارج إطار العقود طويلة الأجل ، و لم يكن نطاق السوق الفورية يتجاوز في الماضي % 20 من حجم التجارة العالمية للنفط و بالتالي لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر تأثيرا محسوسا في الأسعار المعلنة[1].

1-2-2- الأسواق المستقبلية للنفط (الآجلة):عرفت الأسواق المستقبلية(الأسواق المستقبلية هي :بورصة نيويورك التجارية، مجلس شيكاغو التجاري، البورصات الدولية للبترول و مقرها لندن)في منتصف الثمانينات، و قد ع رفت هذه الأسواق قديما و لكن في مجال السلع التي تتأثر بعوامل غير متوقعة كالمنتجات الزراعية، و توفر تلك الأسواق لمن يشتري السلعة التحوط من مخاطر تغير السعر في المستقبل و تعتبر هذه الأسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة للنفط فلا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب وعدم الإستقرار.

و يمكن أن نميز في الأسواق الآجلة بين نوعين[2]:

أ -السوق البترولية المادية الآجلة :تتم المعاملات في هذه الأسواق بإتفاق البائع و المشتري على سعرمعين مع تسليم أجله شهر للبترول اخرام، فقواعد السوق ترغم المشتري على تحديد الحجم و البائع على تحديد تاريخ توفر الشحنة في أجل أدناه 20 يوما.

ب -السوق البترولية المالية الآجلة :هذه الأسواق عبارة عن بورصات، فالمعاملات فيها لا تتم فقط على بضاعة عينية و لكن أيضا بواسطة أوراق مالية عن طريق شراء و بيع البترول الخام و المنتجات البترولية بواسطة إلتزامات، و من أهم هذه الأسواق نجد سوق نيويورك للتبادل التجاري، سوق سنغافورة للتبادل النقدي العالمي و سوق المبادلات البترولية العالمية بإنجلترا.

[1]- حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره ،2006،ص247.

[2]موري سمية،"أثر تقلبات اسعار البترول على التنمية الإقتصادية في الجزائر دراسة قياسية" شهادة دكتوراه . جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان.2015/2014.ص29.

المطلب الثالث :تطور طرق التسعير البترولي

جاء تطور تسعير البترول الخام وطرق تحديده متأثرا وبنسبة كبيرة بالعوامل السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى طبيعة السوق البترولية السائدة حينها، ومن الملاحظ أنه يمكن تفسير مراحل هذا التطور إلى ثلاثة فترات رئيسيةومتباينة فيما بينها هي[1]:

1- مرحلة تسعير البترول الخام في ظل الاحتكار المطلق (1920-1939):

تسعير البترول الخام لهذه المرحلة يمكن تقسيمها بدورها إلى ثلاثة مراحل1

1-1- مرحلة نقطة الأساس الواحدة:

فرضت الشركات البترولية الاحتكارية نظاما خاصا بالأسعار المعلنة عرف بنظام نقطة الأساس الواحدة ويتم من خلاله حساب كل أسعار الخامات العالمية كمايلي:

سعر خام خليج المكسيك مضافا إليه تكاليف النقل والتأمين من منطقة خليج المكسيك إلى مناطق الاستيراد.

2-1 -مرحلة نقطة الأساس المزدوجة:

بموجب هذا النظام الجديد تمت إضافة نقطة أساس جديدة في منطقة الخليج العربي إضافة إلى نقطة خليج المكسيك، فكان بترول الخليج العربي يحسب على أساس خامات خليج المكسيك في الأسواق الدولية مضاف إليه أجور الشحن الحقيقية من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك.

3-1 -مرحلة نقطة الأساس الواحدة المتعادلة:

وصار يحسب في هده المرحلة باحتساب سعر بترول الخليج العربي كمايلي، سعر بترول الخليج العربي مضافا إليه

تكاليف النقل من الخليج العربي إلى ميناء ساو ثمين بغرب انجلترا.

2- مرحلة تحديد سعر البترول الخام في ظل الانحصار الاحتكاري (1950-1980):

:تسعير البترول الخام لهذه المرحلة يمكن تقسيمها بدورها إلى ثلاثة مراحل1

2-1- قاعدة صافي المحقق:

وفق هذه القاعدة كان يتم الاعتماد على سعر البترول الأمريكي وسوق خليج المكسيك في تحديد الأسعار المعلنة للبترول.

[1]- السعيد رويجع،"التطور التاريخي لاسعار البترول و اثره على الإقتصاد الجزائري(1970_2009)"،مذكرة ماستر اكاديمي.جامعة قاصدي مرباح ورقلة .2013/2012، ص10_11.

2-2 - قاعدة سعر الإشارة:

خلال هذه الفترة أصبحت منظمة الأوبيك والشركات البترولية الاحتكارية تحدد الأسعار.

2-3- قاعدة السعر الرسمي:

شهدت هذه المرحلة تصحيحا هيكليا في أسعار البترول حيت تمكنت منظمة الدول المصدرة للبترول وخاصة العربية منها من رفع مستوى السعر المعلن وفقا ما يتماش مع مصالحها الخاصة.

3-مرحلة تسعير البترول الخام في ظل المنافسة الحرة (1980-حاليا):

في هذه المرحلة زالت سيطرة الشركات البترولية الاحتكارية لتنتقل هذه السيطرة إلى يد منظمة الدول المصدرة للبترول حيث أصبحت تتحكم في الأسعار، لكن لم تدم إلا ستة سنوات.

المطلب الثالث : محددات سعر النفط

إن معرفة أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط يعتبر في غاية الأهمية سواءا بالنسبة للدول المنتجة التي تعتمد في صادراتها على النفط بنسبة كبيرة، أو للدول المستهلكة لاعتمادها عليه كمصدر رئيسي للطاقة والذي يعتبر الأكثر استهلاكا مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى وذلك لتواجده في مناطق متعددة من العالم وسهولة نقله واحتوائه على مواد مختلفة تتلاءم مع الصناعة الحديثة.

ففي هذا المطلب سنتناول العوامل المؤثرة في أسعار النفط و-منها :العوامل الاقتصادية(قوى العرض وقوى الطلب) والعوامل الجيوسياسية، والعوامل المناخية، والعوامل النفسية،والعوامل الفنية والعوامل النقدية ، والعوامل البيئية، وهي عوامل تؤثر في أسعار النفط.

1 -العوامل الاقتصادية:

إن الاستقرار في سوق النفط العالمي يعتمد على العرض والطلب والموازنة بينهما، بالإضافة للمخزون العالمي من النفط، لأن النفط سلعة إستراتيجية لها أهميتها في النمو الاقتصادي فهنالك عوامل تؤثر في جانب العرض والطلب العالميين على النفط ومن أهم هذه العوامل.

1-1- الطلب العالمي على النفط:

من خلال ملاحظة التوقعات التي تبنى لمعرفة الأسعار المستقبلية للنفط واعتمادها في ذلك على الكميات المطلوبة في المستقبل، يعد الطلب من أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط، ونشير إلى أن الطلب الدولي على النفط يختلف عن طلب أي سلعة أخرى نظرا لتأثره بعوامل متعددة مما جعله يختلف عن باقي السلع.

1-1-1- ماهية الطلب البترولي العالمي:

يقصد بالطلب النفطي مقدار الحاجة الإنسانية في جانبها الكمي والنوعي للسلع البترولية الخام أوالمشتقات البترولية عند سعر معين وفي خلال فترة زمنية محدودة، تهدف إلى الإشباع أو سد تلك الحاجة الإنسانية، سواء كانت لغرض الاستهلاك (كالبترين والكيروسين...) أو لأغراض إنتاجية(كالمنتجات البترولية المستخدمة في الصناعة البتروكيمياوية)[1].

وقد عرفته الوكالة الدولية للطاقةIEA بأنه مجموعة الخامات الموجهة للتوزيع المباشر بالإضافة إلى إلتزامات الموزعين من مصانع التكريرالمخزونات الأولية[2].

و يتركز الطلب على النفط عالميا في مناطق اهمها امريكا الشمالية ،أوروبا الغربية و دول المحيط الهادي و قد تباينت مستويات الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية من مجموعة إلى أخرى كما يبين الجدول التالي :

الجدول رقم(1-1) :إجمالي الطلب العالمي على النفط(2010-2014)

	2010	2011	2012	2013	2014
الدول الصناعية[3]					
مليون ب /ي	47,0	46,5	46,0	45,9	45,7
الزيادة السنوية (%)	1,3	-1,1	-1,1	-0,2	-0,4
دول العالم الأخرى[4]					
مليون ب /ي	40,3	41,6	42,9	44,3	45,5
الزيادة السنوية (%)	4,9	3,2	3,1	3,3	2,7

[1]- محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره.ص 147.

[2] - Joël **Maurice,** "Prix du Pétrole", PAO, Paris, 2001, P16.

[3]- تتضمن دول المحيط الهادي ودول أوروبا الغربية و دول امريكا الشمالية

[4] تتضمن الدول النامية والدول المتحولة

إجمالي العالم					
مليون ب /ي	87,3	88,1	88,9	90,2	91,2
الزيادة السنوية (%)	2,9	0,9	0,9	1,5	1,1

المصدر:منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول،تقرير الامين العام السنوي الحادي والاربعون ،ص81

ومن الجدول السابق يتين ان مستوى الطلب إنخفظ في الدول الصناعية خلال عام 2014 بنحو200ألف ب/ي ليصل على 47,7 مليون برميل / اليوم، ارتفع مستواه في باقي دول العالم الاخرىبواقع 1.2مليون ب/ي مقارنة بمستويات عام2013، وقد ادى تغير مستويات الطلب لكل مجموعة إلى اختلاف حصتها من إجمالي الطلب العالمي خلال عام 2014، اذ انخفضت حصة الدول الصناعية من 50.9(%) عام 2013 إلى 50.1(%) عام 2014 بينما ارتفعت حصة بقية دول العالم من49.1(%) على 49.9(%) والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (1-1):إجمالي الطلب على النفط وفق المجموعات الدولية(2010-2014)

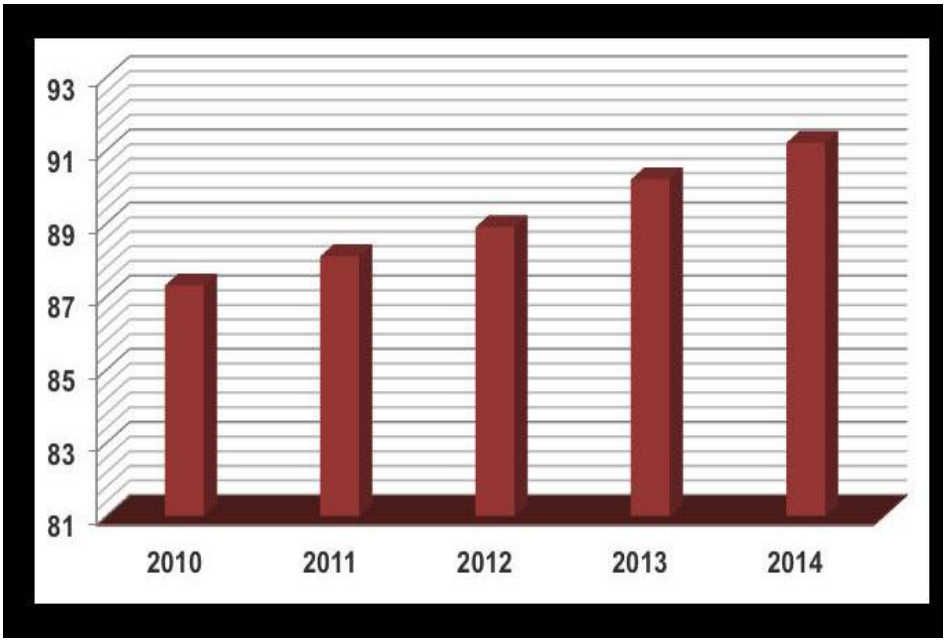

من إعداد الطالب بالإعتماد على،تقرير الامين العام السنوي الحادي والاربعون ، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ص81

وينقسم الطلب على النفط إلي نوعين، الطلب بغرض الاستهلاك والطلب بغرض المضاربة ويمر الطلب على النفط بعدة تغيرات منذ الصناعة البترولية وان الطلب العالمي على النفط في تزايد مستمر، حيث أن الطلب على النفط بغرض الاستهلاك يتأثر بزيادة معدلات النمو الاقتصادي العالمي والتي ساهمت بزيادة الطلب على المنتجات النفطية، وأن دخول الصين والهند وزيادة استهلاكهم للنفط أثر على الطلب العالمي على النفط.

أما الطلب على النفط بغرض المضاربة أو الأسواق المستقبلية للنفط، فقد عرفت هذه الأسواق منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، ودخول السماسرة والمضاربين للأسواق العالمية وتعاملهم في بيع البراميل الورقية بهدف تحقيق الأرباح، وتأثر الطلب بصورة رئيسية بعوامل عديدة ذات تأثيرات مختلفة، ومنها معدلات النمو الاقتصادي المشجعة للطلب.

2-1-1العلاقة بين الطلب البترولي والنمو الإقتصادي العالمي :

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على الطلب النفط كالاستقرار السياسي ،المناخ ، النمو السكاني، أسعار السلع البديلة ، ولكن يبقى النمو الإقتصادي المؤثر الرئيسي والفعال، حيث أن زيادة النمو الإقتصادي تصاحبها زيادة مطردة للإستهلاك النفطي وزيادة للطلب على النفط والمنتجات البترولية الأخرى، وبالتالي فالعلاقة بين النمو الإقتصادي والطلب النفطي علاقة طردية فكل عامل منهما يؤثر على الآخر، وكلاهما يؤثران على أسعار البترول.

الجدول رقم(1-2): النمو الإقتصادي والنمو في الطلب على النفط وفق المجموعات الدولية

2014-2010

(%)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014

الدول الصناعية					
الناتج المحلي الخام	3.1	1.7	1.2	1.4	1.8
الطلب العالمي	1.3	1.1-	1.1-	0.2-	0.4-
دول العالم الاخرى					
الناتج المحلي الخام	7.5	6.2	5.1	4.7	4.4
الطلب العالمي	4.9	3.2	3.1	3.3	2.7
إجمالي دول العالم					
الناتج المحلي الخام	**5.4**	**4.1**	**3.4**	**3.3**	**303**
الطلب العالمي	**2.9**	**0.9**	**0.9**	**1.5**	**1.1**

المصدر:منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول،تقرير الامين العام السنوي الحادي والاربعون ،ص79

من الجدول السابق نلاحظ ان الطلب العالمي على النفط ارتفع بشكله المطلق خلال عام 2014، بواقع 1مليون ب/ي وبمعدل نمو يقل كثيرا عن العام السابق، متاثرا بالتحسن الطفيف في النمو الإقتصادي العالمي ،حيث تعتبر حالة الإقتصاد العالمي معيارا مهما لمعرفة مقدار الطلب العالمي على النفط وقد استمر تاثير التباطئ في النمو الإقتصادي على معدلات النمو في الطلب خلال السنوات الاخيرة ، إذان انخفاض معدل نمو الإقتصاد العالمي من 5.4 (%)خلال عام 2010 على 3.3 (%)خلال عام 2014 صاحبه انخفاض في معدل النمو في الطلب على النفط من 2.9 (%) في عام 2010 على 1.1 (%) في عام 2014 والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم(1-2) : النمو الإقتصادي والطلب العالمي على النفط (2010-2014)

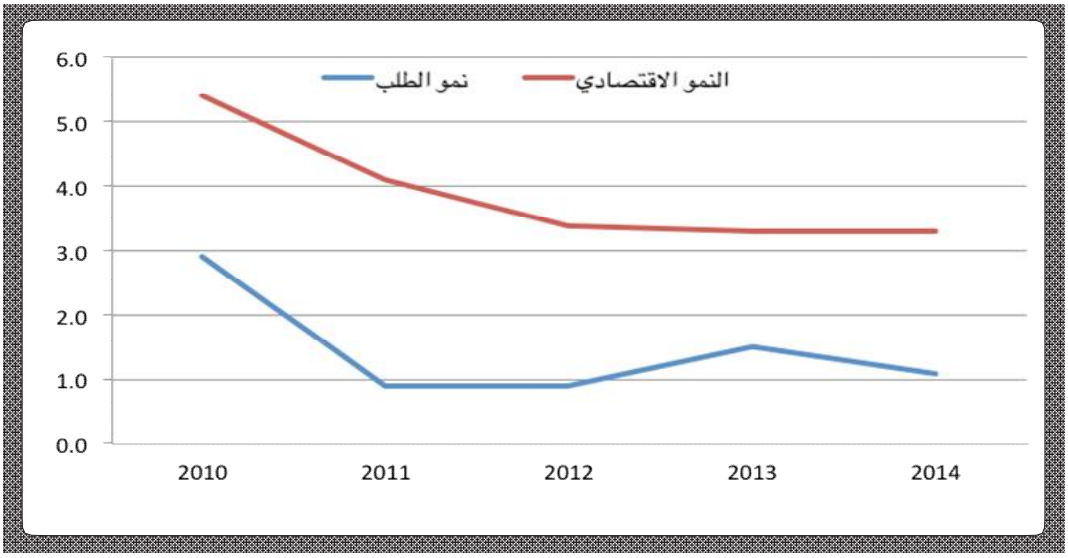

من إعداد الطالب بالإعتماد على،تقرير الامين العام السنوي الحادي والاربعون ، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ،ص79

1-2- العرض العالمي على النفط:

يعد العرض النفطي الجانب الثاني من معادلة سعر النفط حيث يؤثر عليه بطريقة مباشرة ، فكلما كانت العمليات المعروضة من النفط كبيرة اتجهت الأسعار نحو الإنخفاض والعكس صحيح، أي العلاقة بين هذين العاملين عكسية.

العرض البترولي هو "تلك الكميات من السلع البترولية الخام التي تعرض في السوق، من اجل تبادلها وعلى ضوء الحاجة الإنسانية او الطلب عليها خلال زمن معين "[1].

ويتمثل العرض النفطي في كل النفط المنتج او معظمه وقد يضاف إليه جزء من الإحتياطي استعدادا لمواجهة أي زيادة غير متوقعة في الطلب، او حدوث إختلال في الإمدادات النفطية.

تعتبر الإمكانيات المتاحة من المخزون في حقول النفط، وسياسات الدول النفطية ومدى حاجتها إلى النفط، لمواجهة احتياجاتها المحلية أو وتصديره ومن أجل الحصول على موارد نقدية لتلبية الاحتياجات المالية أو الاحتفاظ به للأجيال المستقبلية،والحروب و الاحدث الساسية من العوامل المؤثرة على العرض العالمي على النفط، كذلك الطلب على النفط وسعره يلعب دو ا رً حيوياً في عرض النفط، كذلك المخزون التجاري

[1]- محمد احمد الدوري ، مرجع سبق ذكره،1983،ص115.

والاستراتيجي يؤثر في حجم العرض وخاصة في التقلبات الموسمية، والمراقب للأحداث خلال الفترة يجد أن العوامل السابقة تحققت جميعها وأثرت في عرض النفط وبالتالي في مستوى الاسعار[1].

2-التنظيمات الدولية:

من أهم هذه المنظمات الدولية الإقليمية التي لها تأثير في أسعار البترول:

2-1-منظمة الدول المصدرة للبترولOPEC:

أنشأت هذه المنظمة نتيجة لوجود بعض الشركات المتعددة الجنسيات والدول المصنعة على شكل تنظيم مشابه للكارتل التي تسيطر على أسعار البترول وتتحكم فيها حيث كانت هي السبب الأساسي في انخفاض الأسعار في معظم الأحيان مما أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة باقتصاديات البلدان الأخرى، وبناء على مبادرة فنزويلا ،عقد اجتماع في بغداد بين 10 و 14 من شهر ديسمبر 1960 ضم ممثلي إيران، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية وفنزويلا، وتقرر من هذا الاجتماع التاريخي إنشاء منظمة الأوبك فالهدف الأول لهذه المنظمة كان الإبقاء على أسعار النفط الذي يستغله للكارتل الدولي للنفط خارج حدودها في مستوى مرتفع، وحماية مصالح الدول المنتجة وضمان دخل ثابت لها وتأمين تصدير إلى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة، وفوائد مناسبة لرؤوس أموال الشركات المستثمرة في الصناعات البترولية وتنسيق الجهود التي تبدلها البلدان المنتجة لانتزاع حصة أكبر من الأرباح الناتجة عن استغلال ثرواتها الخاصة[2].

حاليا منظمة الاوبك تتألف من 12 دولة[3]، وهذا بغض النظر عن قومية أعضاءها (دول عربية وأخرى غير عربية،تتمثل الأهداف الرئيسية لهذه المنظمة في[4]:

1-توحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء وعمل أفضل الطرق لحماية مصالحهم الفردية والجماعية مع تحسين عائدات للبترول لدول الأعضاء عن طريق تنسيق سياساتها البترولية العامة للاستفادة من هذه الثروة.

2-إيجاد السبل والوسائل التي تضمن استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية .

3-فرض رقابة على ثرواتها النفطية وعلى عمليات الاستخراج والنقل والأسعار .

[1]- عماد الدين محمد المريني "العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار البنفط العالمية"مجلة جامعة الأزهر-غزة، المجلد 15 ، العدد1 ، سلسلة العلوم الإنسانية 2013 ،.ص334 .

[2]- . عبد القادر سيد أحمد،" الأوبك ماضيها، حاضرها وآفاق تطورها"، ديوان المطبوعات الجامعية 1982 ، ص75 .

[3]-دول أوبك هي :الجزائر، أنغولا، أندونيسيا، إيران العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة وفنزويلا.

[4] -www.opec.org

4-تطوير الخبرات الفنية في مجال الاستغلال والتصنيع.

و يتركز إنتاج النفط وعرضه لدى الدول النامية خاصة من خلال إنتاج منظمة الأوبك بالإضافة إلى الدول المنتجة من خارج الأوبك، مما يجعلها مؤثرة في السوق النفطية العالمية في جانب العرض.

الجدول رقم (1-3):تطور إنتاج النفط الخام من إجمالي العالم خلال الفترة 2010-2014

(%)

	2010	2011	2012	2013	2014
أوابك OAPEC	27.5	28.3	30.5	29.5	28.5
الدول العربية الاخرى	2.2	2.1	1.5	1.5	1.5
إجمالي الدول العربية	29.7	30.4	32.0	31.0	30.0
دول الأوبك العربية	25.8	26.7	29.1	28.3	27.4
اوبك	40.7	41.8	44.1	42.2	40.5
إجمالي العالم	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر:منظمة الاقطار العربية (اوابك)،التقرير الإحصائي السنوي 2015،ص30.

ومن الجدول السابق يتضح لنا بالتأكيد ان أغلب الانتاج النفطي يأتى من الدول العربية ومن دول منظمة الأوبك وبالتالي هذا لعرض النفطي له تاثير على أسعار النفط العالمية.

2-2-الوكالة الدولية للطاقة:

منظمة دولية مستقلة تسعى لتأمين إمدادات مصادر الطاقة بأسعار تكون في المتناول لفائدة الدول الأعضاء، وتركز عملها على أربعة مجالات رئيسية، هي: أمن الطاقة، والتنمية الاقتصادية، والتوعية البيئية، والعلاقات مع الدول غير الأعضاء (خاصة المنتجين والمستهلكين الكبار للطاقة).

-لقد أنشئت هذه الوكالة كرد فعل على أزمة السويس عام 1956 ، وعلى ارتفاع أسعار النفط عامي1973-1974 لفرض توحيد وتنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه (OPEC) ففي مستهل 1974وجه رئيس الولايات المتحدة نيكسون الدعوة إلى حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط لحضور اجتماع في واشنطن 1974/02/11 لبذل جهود منسقة لتنمية مصادر الطاقة البديلة في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD .

وقد شملت في عضويتها 18 دولة صناعية غربية من أعضاء منظمة ومقرها باريس، وقد ارتفعت العضوية إلى 24 دولة[1].

تعمل وكالة الطاقة الدولية على تحقيق الأهداف الآتية[2]:

1- صون نظم التعامل مع الاضطرابات التي تعرفها الإمدادات النفطية وتجويدها.

2- تعزيز سياسات الطاقة الرشيدة في سياق عالمي، من خلال العلاقات التعاونية مع الدول غير الأعضاء، والمؤسسات الصناعية والمنظمات الدولية.

3- تفعيل نظام معلوماتي دائم حول سوق النفط الدولية، وتحسين إمدادات الطاقة في العالم وبثيَة الطلب، عبر تطوير مصادر بديلة للطاقة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة.

4- تعزيز التعاون الدولي في مجال تكنولوجيا الطاقة، والمساعدة في تحقيق التكامل بين السياسات البيئية والطاقة.

3- العوامل الجيوسياسية (الجيوبوليتيكية) و الازمات النفطية:

تلعب العوامل الجيوسياسية دورا هاماً ومؤثراً في ارتفاع أسعار النفط في التوترات والاضطرابات والنزاعات التي تحدث في مناطق إنتاج النفط وتكريره والذي يهدد أمن تدفق الإمدادات النفطية إلى المستهلكين، وتدفع أسعار النفط إلي الارتفاع، وبذلك بقي العامل السياسي عاملاً آنياً ومرحلياً مرهوناً بظروف سياسية معينة، ومن امثلة عن ذلك:

-كما تأثرت أسعار النفط بما جاء به الربيع العربي من أزمات في ليبيا وسوريا ومصر، ليكون ارتفاع الأسعار نتيجة للاحتقان المتتالي للبلدان المنتجة والمستهلكة.

[1]- دولة الوكالة الدولية للطاقة هي:الولايات المتحدة، وكندا، المملكة المتحدة، ألمانيا، ايطاليا، اليابان، استراليا، نيوزيلندا، السويد، الدانمارك، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورج، ايرلندا،سويسرا، اسبانيا، النمسا، تركيا، اليونان، فرنسا، فلندا، المجر، البرتغال، النرويج.

[2]-http://errorpage.aljazeera.net/AJA-error/index.htm , date de visite 19/04/2016 a22 :20.

لم يكن تمركز تنظيم داعش الارهابي في شمال شرق سوريا و دير الزور ـ تحديداً ـ اعتباطياً، بل لإحكام السيطرة قدر الإمكان علي حقول النفط السورية و التي تقع أغلبها في تلك المنطقة، حيث استطاع التنظيم بسيطرته عليها ـ مع بعض المناطق بالغرب العراقي ـ تأمين أهم مصادر بقائه و تمويله ألا وهو ''النفط'' إلي جانب مصادر تمويل اخري ثانوية.

رغم سيطرته علي نسبة كبيرة من حقول النفط بين الأراضي السورية و العراقية، إلا أن تنظيم داعش الإرهابي يفتقر التقنيات و الإمكانيات اللازمة لإتمام عمليات إنتاج و تكرير النفط بنسبة كبيرة، الأمر الذي جعل قدرته الإنتاجية تنحصر من 50 ألفا إلي 35 ألف برميل يومياً بحسب صحيفة ''فايننشيال تايمز'' البريطانية، وبثمن يتراوح من 25 لـ 30 دولار للبرميل ضمن تنظيم داعش الإرهابي عائدا يوميا يقدر من 1.3 لـ 3 مليون دولار، الأمر الذي جعل من داعش أغني تنظيم إرهابي عرفه العالم[1].

كما لقد تأثر سعر النفط في السوق البترولية العالمية بداية من السبعينات إلى وقتنا الحالي إثر مجموعة من الصدمات النفطية موزعة حسب السنوات وهي كالاتي1973-1986-1998-2004-2008 وسنتطرق اليها في المطلب الموالي .

4-العوامل المناخية:

هي عوامل مرتبطة بتقلبات فصول السنة في نصف الكرة الأرضية الغربي وموسم الأعاصير ومن هذه التغيرات المناخية المفاجئة ما يلي:

-مخاوف من زيادة قوة الإعصار (دين) وتأثيره في منشأة النفط المكسيكية، واغلاق وحدات المصافي النفطية الأمريكية.

-إعصار(كترينا) واعصار(أمبرتو) الذي ضرب مصافي النفط في الولايات المتحدة الأمريكية.

-برودة الطقس في الولايات المتحدة وأوروبا في الربعين الأول والرابع من العام 2007 ، الأمر الذي يعني زيادة الطلب علي وقود التدفئة.

-توقف إنتاج النفط الأمريكي عقب إعصار (إيفان) الذي حرم الولايات المتحدة من أكثر 10 ملايين برميل من الإنتاج وذلك منتصف شهر سبتمبر 2004 ، وهذا بالإضافة لتوقف الإنتاج في بعض حقول المكسيك نتيجة الأضرار الذي خلفها هذا الإعصار بإنقاصهم الإمدادات النفطية في السوق والذي استمر بتوقفه عن الإنتاج لمدة تزيد عن 3 إلي 4 شهور تقريباً،

[1]- http://elbadil.com/2016/01/31/في-4-نقاط-كل-ما-تريد-معرفته-عن-نفط-داعش-ك/.date de la visite19/04/2016 a 22 :45.

بالإضافة إلى توقف مؤقت في المفاعلات النووية المولدة للكهرباء في اليابان[1].

4- أسعار صرف الدولار:

لا شك أن صرف الدولار مؤثر جدا على أسعار النفط وذلك لأن معظم الدول المنتجة تقوم عملاتها بالدولار وهذا يعني أنه في حالة انخفاض الدولار فإن النفط يصبح أكثر جاذبية من قبل المستثمرين الذين يشترون بعملة غير الدولار وهذا ما يحدث الآن حيث يشهد الدولار انهيارا حادا أمام العملات الرئيسية الأمر الذي أدى ارتفاع جميع السلع ومن ضمنها النفط والذهب، كما أنه تجدر الإشارة إلى أن ارتفاع وانخفاض الدولار لهما جانبان إيجابيان وسلبيان، فعلى الرغم من ارتفاع الدولار يزيد من التدفقات النقدية إلى الدولة المصدرة إلى أنه في نفس الوقت يزيد من الضغوط على هذه الدول لأن هذه الدول تصدر النفط وتستورد بدلا منه مواد خام وسلع أساسية مقومة أيضا بالدولار[2].

المطلب الرابع : تطورات سعر البترول خلال فترة1986_2014

1-التطور التاريخي لاسعار النفط بين(1986-2000):

1-1-الأزمة النفطية العكسية1986:

في عام 1982 لجأت منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج سعيا منها لإبقاء الأسعار عند مستوى عال إلا أن تزايد المعروض النفطي من دول خارج المنظمة و التخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا والنرويج لأسعار نفوطها بدءا من عام 1983 بمقدار 5.5دولار للبرميل و عدم إلتزام بعض أقطارمنظمة الأوبك بالإنتاج ضمن الحصص المقررة كل هذه العوامل شكلت عائقا أمام الأوبك و دفعتها إلى خفض سعر النفط ليصبح عند مستوى30.1 دولار للبرميل عام 1983 ثم 27.5 دولار سنة1985.

و بداية من عام 1986 إنهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها إلى 13 دولار للبرميل ما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى.

[1]- عماد الدين محمد المريني، مرجع سبق ذكره ،2013،ص338.

[2] - http://www.fx-arabia.com/vb/showthread.php?t=29634. Date de visite 19/04/2016 a 23 :30.

الجدول رقم(1-4) : تطور اسعار البترول خلال الفترة 1986-2000

السنوات	السعر دولار /البرميل
1986	13.0
1988	14.2
1989	17.3
1990	22.3
1992	18.4
1994	15.5
1995	16.9
1997	18.7
1998	12.3
1999	17.5
2000	27.6

المصدر :تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك سنة2008.

وعلى إثر أزمة 1986عقدت الأوبك عدة إجتماعات للخروج من الأزمة في فترة 1987-1989 تراوح السعر من خلالها ما بين 14.2و17.7 دولار للبرميل،و في نهاية جويلية 1990 ارتفع السعر ليبلغ 21 دولار للبرميل ثم 22.3 دولار للبرميل بسبب زيادة الطلب على النفط تحسبا لحرب الخليج(الكويتية، العراقية)، ثم إنخفضت الأسعار إلى حدود 18 دولار للبرميل باندلاع الحرب سنة 1991 ، و بقيت الأسعار دون مستوى 20 دولار بين 15 و 16.6دولار للبرميل خلال فترة1991-1995.

1-2-الأزمة النفطية سنة 1998:

في سنة 1998 تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث إختلال كبير في العرض و الطلب ، فمن ناحية الطلب عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الإستهلاك فإنعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب ، أما من ناحية العرض النفطي فقد إرتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من 25 مليون برميل يومي إلى 27.5مليون برميل يومي، و قد ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات النفطية للد ول الصناعية مما ساهم في زيادة الإختلال في سوق النفط فإنخفض السعرإلى حدود 12.3دولار للبرميل.

و أثرت أزمة النفط عام 1998 على اقتصاديات كافة الدول و على الدول المنتجة للنفط بصفة خاصة .حيث إنخفض معدل نمو هذه الأخيرة من 3.4 %عام 1997 إلى 1.8 %عام 1998.

و ببداية 1999[1] تحسنت الأوضاع و إرتفع السعر إلى 17.5 بسبب خفض إنتاج دول الأوبك

دول من غير الأوبك، فوصل السعر سنة 2000 إلى 27.6 دولار للبرميل.

1-تطور أسعار النفط خلال الفترة بين(2000-2014):

لقد كان للزيادة في الإمدادات التي أقرتها الأوبك أثر فعال للتخفيض من مدى المضاربات التي سيطرت على السوق عام 2000 و ذلك من أجل الحفاظ على معدلات النمو في الاقتصاد العالمي، الأمر الذي مهد الطريق لزيادة مساحة التفاهم بين الدول المنتجة للنفط و الدول المستهلكة

جدول رقم(1-5) : تطور الاسعار الفورية لسلة خامات الاوبك (2000-2014)

[1]- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك، العدد 28 سنة2001

السنة	السعر دولار /برميل	السنة	دولار للبرميل
2000	27.6	2008	94.4
2001	23.1	2009	61.0
2002	24.3	2010	77.4
2003	28.2	2011	107.4
2004	36.0	2012	109.5
2005	50.6	2013	105.9
2006	61.0	2014	96.2
2007	69.1		

المصدر :تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك، السابع والثلاثون سنة2010.

+تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك الواحد والاربعون سنة2014.

في مطلع سنة 2001 شهدت أسعار سلة أوبك إنخفاضا في مستوياتها حيث بلغ معدل سعر الأوبك23.1دولار للبرميل بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001،و قد شهدعام 2004 ثورة في أسعار البترول، إذ إرتفع السعر من28 دولار للبرميل عام 2003 ليبلغ معدل36 دولار لبرميل ثم 42 دولار للبرميل في الربع الثاني لسنة 2004 ليتخطى حدود 50 دولار فيالربع الأخير لعام[1] 2004.

و قد شهدت سنة 2004 عدة أحداث ساهمت في إرتفاع الأسعار أهمها[2] :

[1]- ضياء مجيد الموسويمرجع سبق ذكره، 2005 ، ص17-21.

[2]- نفس المرجع، ص3.

-الإضطرابات السياسية في نيجيريا و إستهداف عمال النفط كل هذا أدى إلى خفض الإنتاج بنحو10% سنة 2004.

-المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية يوكوس بسبب حجم الضرائب المفروض عليها ما ساهم في وقف إنتاجها الأمر الذي أدى إلى زيادة الأسعار بنسبة 23% للبرميل.

-الإضطرابات السياسية في كل من فنزويلا و العراق.

-.إعصار إيفان في خليج المكسيك و التخوف من قدوم شتاء قارص.

-تزايد معدلات النمو الاقتصاد العالمي في أمريكا ، أوروبا، الصين، الهند و دول جن وب شرق آسيا وغيرها.

-إرتفاع نشاط المضاربات على النفط نتيجة التخوف من إنقطاع إمدادات البترول لأي سبب من الأسباب المذكورة ، و قد لعب عامل المضاربة في الأسواق الآجلة دورا فعالا في لعبة إرتفاع الأسعار.

و استمر السعر في الارتفاع إلى أن وصل سنة 2008 إلى 92.7 دولار للبرميل خلال الفصل الأول ثم إلى 113.5 دولار للبرميل خلال الفصل الثالث ليهوي السعر إلى 52.5 دولار للبرميل خلال الفصل الرابع و لعل السبب الرئيسي في ذلك هو تفاقم **الأزمة المالية العالمية** و بدء الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال و المؤسسات المصرفية كل ذلك ساهم في الانخفاض الحاد و بمعدلات أسرع لأسعار النفط[1]، و استقر السعر سنة 2009 في حدود 61 دولار للبرميل بنسبة انخفاض تقدر ب 35.4% مقارنة بعام 2008.

ثم بدأ السعر البترولي في الارتفاع الى ان بلغ 109.45 دولار للبرميل سنة 2012 وسرعان ما بدا في الانخفاض حيث بلغ سعره في الربع الأول من عام 2014 حوالي 104.7 دولار للبرميل ثم إلى 100.8

[1]-تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك سنة 2008.مرجع سبق ذكره.

دولار للبرميل خلال الربع الثالث ليهوي السعر إلى 73.4 دولار للبرميل [1] ولعل من الاسباب الرئيسية لهذا الانخفاض[2] :

- انكماش الإستهلاك العالمي .

- دخول منتجين غير شرعيين مثل "داعش" في سوريا والعراق، والميليشيات في ليبيا، وغيرها من الجماعات.

- اتفق منتجو النفط الكبار في العالم والولايات المتحدة الامريكية، رغم خسارتها من النفط الصخري، على خفض الأسعار من أجل معاقبة روسيا اقتصادياً؛ بسبب موقفها من الأزمة في أوكرانيا، وكذلك معاقبة ايران التي تم تخفيف العقوبات المفروضة عليها، وأصبح لديها قدرة أكبر على بيع نفطها في الخارج.

[1]-تقرير الامين العام السنوي لمنظمة الأوبك العدد41،سنة2014،ص85.

[2] - http://www.jadidpresse.com/انخفاض اسعار النفطالاسباب-والعواق/ . date de visite 22/04/2016, a 23.27.

خلاصة الفصل الاول :

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يمكن استنتاج مايلي:

-يعتبر البترول مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يضفي عليها الطبيعية الدولية وأهمية خاصة إلى جانب أنه المصدر الرئيسي للطاقة.

- لا تقتصر أهمية البترول على الجانب الإقتصادي فقط، بل تتعدى ذلك إلى الجوانب الإجتماعية والسياسية.

-يتحدد السعر البترولي بمجموعة من العوامل تؤثر في الأخير على عرض وطلب السلعة البترولية إلا أنه يبقى معدل النمو الاقتصادي العامل الأساسي في تحديد السعر ذلك بسبب الارتباط الكبير بين النمو الاقتصادي والطلب البترولي معبرا عنه بالعلاقة الطردية بينهما ؛

-السوق البترولية خلال فترة الدراسة حساسة لمختلف الإحداث الاقتصادية والسياسية مما يجعل أسعار البترول لا تعرف الاستقرار، وأدى ذلك إلى حدوث أزمات متتالية اختلفت نتائجها في التأثير على الاقتصاد العالمي.

الفصل الثاني :

الموارد الطبيعية والنمو الإقتصادي

تمهيد :

لطالما اعتبرت الموارد الطبيعية و خصوصا النفط هبة مجانية تعود بالخير والرفاهية على الدول التي تحظى بها والتي تدر عائدات مالية ضخمة ،تترجم في زيادة الإستثمار وتشييد البنى التحتية والتحسن الملحوظ في المستوى المعيشي وسعي هذه الدول لإستغلال عائداتها لوضع أسس ودعائم قوية للتنمية .

لكن مع كل هذه الاهمية التي حظي بها النفط ، إلا أنه ظهرت بوادر الخطر المتأتي من العائدات النفطية على الدول المنتجة، وهذا من خلال التباطئ الإقتصادي الحاصل في هذه الدول الناتج عن تراجع القطاعات الصناعية خارج المحروقات ،هذا التباطئ الذي أتعب كاهل هذه الدول .

حيث تسعى مختلف الدول في العالم إلى تحقيق معدلات نمو متزايدة مما يحقق الرفاهية والتقدم لمواطنيها، ونجد أن الدول التي تعتمد على مجال الطاقة في صادراتها تكون أمام تغيرات كثيرة قد تمثل فرصة أو تشكل خطرا بسبب التقلبات الكثيرة لأسعار الطاقة على المستوى العالمي، مما يضطرها إلى ايجاد حلول تسمح لها بالاستفادة من الفترات الإيجابية لأسعار الطاقة لتغطي به الفترات السلبية ولتستخدمه في مجالات أخرى.

المبحث الاول :الاثر الإيجابي للموارد الطبيعية

إن بين أهم العوامل التي ساعدت الدول الغنية بالموارد الطبيعية الناضبة التي نجحت في إدارة اقتصاداتها هو امتلاكها لنظام مؤسساتي قوي وعالي الكفاءة حد من الفساد، وإلى تمكنها من الحد من تذبذب النشاط الاقتصادي المرتبط بالتقلبات التي تشهدها إيرادات مواردها الطبيعية.وإلى تحييدها للتأثير السلبي لتدفقات ريع صادراتها من مواردها الطبيعية على أسواق الصرف ومعدلات التضخم. وحيث إن النرويج والإمارات مثالان بارزان لبلدان غنية بالموارد الطبيعية الناضبة نجحت في إدارة اقتصاداتها بصورة جنبتها نقمة الموارد التي تعاني منها معظم البلدان الأخرى الغنية بالموارد.

المطلب الاول :ماهية النمو الاقتصادي

1-مفهوم النُّمو الاقتصادي:

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي نذكر منها :

يعرفه فيليب بيرو : "هو الإرتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي "[1].

أما كوسوف فيقول : " أن النمو الإقتصادي هو التغير المسجل في حجم النشاط الإقتصادي"[2].

و يؤكد بونيه :"ان النمو الإقتصادي هو عبارة عن عملية توسع تلقائية ، تقاس بتغيرات كمية حادثة "[3].

ومن التعارف السابقة يمكن ان نستنتج أن النمو الإقتصادي هو:

- الإرتفاع السنوي المسجل كنسبة في الناتج المحلي الحقيقي.

- متغير كمي يقيس التغير النسبي في حجم الناتج الحقيقي الخام .

- متغير يعبر عن التوسع الإقتصادي، ولهذا ارتبط تعريفه بالناتج الحقيقي الخام الذي يعبر فعلا عن المقدرة الإقتصادية و التوسع الإقتصادي.

وبما أن النُّمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج؛ أي: معدل نمو الدخل الفردي[4].

2- سمات النمو الإقتصادي:[1]

[1]- بودخدخ كريم، "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009" ،مذكرة ماجستير ، جامعة دالي ابراهيم ،الجزائر ،2010/2009،ص67.

[2]-نفس المرجع السابق ،ص67.

[3]- نفس المرجع السابق ،ص67.

[4]-الدخل الفردي: هو عبارة عن الناتج الوطني مقسوماً على عدد السكان في الدولة .

يحصل النمو الإقتصادي بتوفر الظروف التالية:

2-1-زيادة حجم الإنتاج : ونقصد به زيادة حجم النشاط الإنتاجي أو التوسع الإقتصادي، ويجب الإشارة إلى الزيادة الحقيقية في الإنتاج وكذا زيادة الدخل الفردي الحقيقي المرافق لزيادة الإنتاج وذلك خلال فترة زمينة مقارنة بالفترات السابقة.

2-2-حدوث تغيرات على مستوى طرق التنظيم: بمأن هدف العمليات الإنتاجية هو إشباع الحاجات الإنسانية وتحقيق ربح لأصحابها فإنه مع مرور الوقت يسعى المستثمر إلى إيجاد طرق تنظيم جديدة تسهل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل والبحث عن عناصر إنتاج أقل تكلفة وأكثر ربحية، هذا السعي الدائم للمستثمرين يؤدي إلى إتاحة طرق تنظيم جديدة أنجع من التي كانت سائدة من أجل تحقيق فائض أكبر و الإستمرار في عملية النمو.

2-3-التقدم الإقتصادي: يعريف التقدم الإقتصادي بأنه مجموع التحسنات الإقتصادية والإجتماعية المرافقة للنمو الإقتصادي. وبالتالي فإن التقدم الإقتصادي سمة من سمات النمو وإستمراره وتحقيق الغايات الإجتماعية لمجمل الأفراد.

3-عناصر النمو الإقتصادي:

هناك مجموعة من العوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الإقتصادي و يمكن تحديد هذه العوامل فيما يلي :

3-1-العمل:

نعني بالعمل "مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان إستخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته"[2].

وحجم العمل مرتبط بعدد السكان النشيطين في البلد وكذا بعدد ساعات العمل التي يبذلها كل عامل، هذا من جهة ومن جهة أخرى بإنتاجية عنصر العمل بحيث كلما زادت إنتاجية عنصر العمل أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج رغم أن عدد العمال أو عدد ساعات العمل بقيت على حالها. ونقصد بإنتاجية العمل حاصل قسمة الإنتاج المحقق على عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجه.

3-2-تراكم رأس المال :

[1]- خويلدان محمد مجاهد و وذان بشير ،" اثر تقلبات أسعار النفط العالمية على النمو الإقتصادي(دراسة حالة الجزائر-الإمارات العربية المتحدة) ،مذكرة ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،2013/2012، ص29.

[2]- العمري علي ،" دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر(1970-2006)"،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،2008/2007، ص45.

ينتج عنها تخصيص جزء من الدخل الحالي على شكل الإدخار ، لكي يتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل والناتج المستقبلي،أما العوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال ، فهي التي تؤثر على الأستثمار الا وهي توقعات الارباح و السياسة الحكومية اتجاه الإستثمار[1].

3-3-التقدم التكنولوجي:

يعرف على أنه السرعة في تطوير و تطبيق المعرفة الفنية، من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان[2]. و بالتالي فإن التقدم التقني أو التكنولوجي يعني الإستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية،و حتى وإن بقيت كميات عناصر الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى زيادة الإنتاج وتحقق النمو الإقتصادي.

3-4- الموارد الطبيعية:[3]

تعد قلة أو وفرة الموارد الطبيعية في المجتمع أحد المحددات الهامة لزيادة معدل النمو الاقتصادي، كتوفير

المياه الأراضي الصالحة للزراعة ، مصادر الطاقة :كالبترول والغاز والثروات المعدنية الأخرى، ولكن هذا لا يعني توفر الموارد الطبيعية في دولة ما من الدول حدوث نمو اقتصادي، بل تكون مرهونة بالاستغلال الأمثل لهذه الموارد الطبيعية، وسوء التوزيع والاستغلال الخاطىء المبني على سياسات اقتصادية غير سليمة، كالدول النفطية العربية مثلا، هو سبب تدني الوضع الاقتصادي وفي نفس الوقت هناك دول لا تتوفر فيها الموارددالطبيعية استطاعت استغلال ما لديها من موارد طبيعية، وتعويض ما يلزمها عن طريق الإستيراد ، مما يؤدي إلى تحقيق أعلى معدلات نمو من بين الدول.

3-5- الإنفتاح التجاري :

اختلفت آراء الاقتصاديين حول آثار التجارة الخارجية وانفتاح اقتصاديات الدول عليها، وبالمقابل اختلفت أيضا تطبيقاتها في الدول بين مؤيد و معارض ، إلا أن موجة العولمة الاقتصادية و التغيرات الاقتصادية العالمية أجبرت معظم الدول على الاتجاه إلى الاندماج في جسم الاقتصاد العالمي من خلال انفتاح اقتصادياتها على العالم الخارجي ، وقد شجعت منظمات دولية عديدة هذا الاتجاه و في مقدمتها البنك الدولي و صندوق النقد الدولي و المنظمة العالمية للتجارة .وازدادت أهمية التجارة الخارجية مؤخرا حتى أصبحت عاملا

رئيسيا في رسم الاستراتيجيات الاقتصادية للدول و على وجه الخصوص النامية منها ، إذ ترتبط السياسات التنموية لهذه الدول بالتجارة الخارجية باعتبار أن الصادرات تشكل عامل إضافة يسمح بتوفير إيرادات للدولة

[1]- العمري علي ، مرجع سبق ذكره،2008، ص45.

[2]-وعيل ميلود،" المحددات الحديثة للنمو الإقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها .حالة :الجزائر:،مصر،السعودي.دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990"،اطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر3،2014/2013 ،ص10.

[3]- زير زيان ،"أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر الفترة (2005-2014) "،مذكرة ماستر ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2015/2014، ص 17.

كما أن الواردات تساهم بدورها في توفير متطلبات النمو الاقتصادي ، ويربط التحليل الاقتصادي بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي من خلال مضاعف التجارة الخارجية و نعني بذلك أنه كلما زادت قدرة دولة ما على التصدير أكثر من الاستيراد كلما كان هناك أثر ايجابي على النمو الاقتصادي[1].

3-6- العوامل المؤسساتية:

إن اختلاف مستوى التطور والنمو الاقتصادي بين البلدان لا يمكن رده لضرورة إلى مدى وفرة الموارد الطبيعية والإمكانيات المالية بل في جودة إدارة المؤسسات بأنواعها: المؤسسات الاقتصادية، المؤسسات السياسية، الإدارية والتعليمية والقضائية فهي تؤثر بصورة واضحة في الأداء الاقتصادي السائد في البلد.حيث أن أمين حواس و فاطمة الزهراء زرواط تطرقا في ورقة بحثية إلى تطور المؤسسات والنمو الإقتصادي التي هي جوهر المشكلة المزمنة التي تعاني منها البلدان النامية و تدعم الفكرة القائلة ب " أن البلدان تختلف من حيث نجاحها الاقتصادي بسبب مؤسساتها المختلقة ، والقواعد التي تؤثر في كيفية عمل الاقتصاد." وقامت هذه الدراسة أيضا بإظهار انه خلال نصف قرن فقط أدى نمو كوريا الجنوبية وركود كوريا الشمالية إلى اتساع فجوة الدخل بين شطري بلد كان موحدا[2]. وعلى الرغم من تقاسم سكان البلدين نفس الجغرافيا ،نفس الثقافة والقيم الأسيوية، إلا ان اختلاف المؤسسات الموجود في البلدين ساهم بشكل كبير في تباين الأداء الاقتصادي للكوريتين خلال 60 سنة الماضية[3].

3-7- العوامل النقدية :

يعتبر النمو الاقتصادي أهم هدف تسعى مختلف الحكومات لتحقيقه وذلك من خلال سياساتها الكلية التي من بينها السياسة النقدية، هذه الأخيرة التي تؤثر على النمو الاقتصادي. ومعظم الاقتصاديين يقرون بهذا التأثير، فزيادة ضخ الكتلة النقدية يساهم في تشجيع النشاط الاقتصادي وبالتالي النمو الاقتصادي إذا كانت هذه الزيادة معقولة وتتماشى مع طاقات الإنتاج الحقيقي. لكن إذا كانت هذه الزيادة كبيرة قد تتسبب في ضغوط تضخمية تؤثر سلبا على الادخار والاستثمار حيث أن ارتفاع معدل التضخم يخفض من قيمة الادخار، الذي يدفع بالعائلات إلى التقليل من ادخاراتها وتوجيه حجم أكبر من الدخل للاستهلاك، انخفاض الادخار يؤثر سلبا على مستويات الاستثمار وبالتالي الدخل القومي مما يخفض من معدلات النمو الاقتصادي[4].

4--قياس النمو الإقتصادي[5]:

[1]-وعيل ميلود،مرجع سبق ذكره،2014،ص37.
[2]-أمين حواس +فاطمة الزهراء زرواط،"المؤسسات والنمو الإقتصادي"، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،العدد13،2015،ص 142.
[3]-نفس المرجع السابق ،ص149.
[4]-بنابي فتيحة ، "السياسة النقدية والنمو الإقتصادي-دراسة نظرية-" ،مذكرة ماجستير ،جامعة امحمد بوقرة ،بومرداس،2009/2008،ص235.
[5]-العمري علي ، مرجع سبق ذكره،2008، ص46.

يقتضي النمو الإقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي وفي متوسط دخل الفرد وبالتالي فإن قياس هذا النمو يتم بقياس نمو الناتج ونمو الدخل الفردي.

4-1-الناتج الوطني: يستخدم هذا المقياس لقياس التوسع الإنتاجي ، ويتم حسابه بحساب الناتج المتحقق في ذلك البلد وبعملة نفس البلد ، مع مقارنته بمعدلات السنوات السابق ،لكن ما يعاب على هذه المعدلات على أنها نقدية و لا تستبعد اثر التضخم ، وعلى هذا المستوى المحلي .أما على المستوى العالمي فغالبا ما تستخدم عملة دولية واحدة ، يتم من خلالها حساب الناتج الوطني لبلدان مختلفة ، وهذا حتى يسهل في عملية المقارنة بين معدلات النمو التي حققتها هذه الدول .

4-2-الدخل الفردي : يستخدم هذا المقياس للتعبير عن مستوى تطور مستوى المعيشة المادي للأفراد في قطر معين ،و مقارنته بمستويات المعيشة في الأقطار الأخرى، ويعتمد عليه كذلك لمعرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان ،حيث يقيس النمو المتحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه.

المطلب الثاني :لموارد الطبيعية الناضبة:

1- تعريف الموارد الطبيعية وخصائصها الاقتصادية:

تعد الموارد الطبيعية أحد أهم عوامل الإنتاج الأربعة المحددة في النظرية الاقتصادية الكلية (الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم) ، وقد اصطلح على تسميتها بعنصر الأرض أيبما عليها، ما تحتها وما يحيط بها، وتشمل الأراضي الزراعية، مياه الشرب، المراعي الطبيعية، الغابات، المصايد، الثروات المعدنية، مصادر الطاقة الحفرية وكذا مصادرالطبيعة المتجددة مثل الشمس والريح .كذلك يتسع مفهوم الموارد الطبيعية ليشمل الموقع الجغرافي المتميز والمناخ المعتدل .وبذلك تشكل الموارد الطبيعية كل ما يدخل في العملية الإنتاجية بحيث يدر منفعة، ويكون للطبيعة الدور الحاسم في تفعيل وجوده لا للإنسان، فهي المورد الطبيعي بأنه هبات أودعها الخالق[1] .ويعرف Joseph Stiglitz (1979) المورد الطبيعيالموجود في الطبيعة ولم ينتج من قبل الإنسان[2].

تنشأ الموارد الطبيعية من مصدرين [3] يتمثلان في القشرة الأرضية وأشعة الشمس، حيث أن مركبات الأرض وعناصرها الكيميائية تشكل المعادن، الخامات ومصادر المياه .وينتج عن العمليات البيولوجية التي تمت في الماضي الغابر للنباتات والحيوانات موارد الطاقة من فحم، بترول وغاز طبيعي .كما يمكن لموارد الطاقة أن

[1]-عبد المطلب عبد الحميد+.محمد شبانة ،"أساسيات في الموارد الاقتصادية"، الدار الجامعية،2005، ص45.
[2]-حمد بن محمد آل الشيخ،" اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية"، العبيكات، الطبعة الأولى،2008، ص5.
[3]- أحمد مندور، أحمد رمضان،" اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية"، الدار الجامعية ،بيروت،1990، ص 33.

تنشأ من أشعة الشمس وبذلك تأخذ صفة التجدد مثل الطاقة الشمسية والكهرباء الهيدرولية .وتكمن أهم خصائص الموارد الطبيعية في الآتي[1] :

- بعض الموارد الطبيعية تكون قادرة على التجدد، بحيث يكون بعضها الآخر غير قادر على التجدد.

- يترتب على استغلال الموارد الطبيعية آثار خارجية أو ما يعرف بالعوارض الاقتصادية،وتكون عادة غير مقصودة، لكنها تؤثر على كفاءة ،الإنتاج من هذه الموارد أو على البيئة الاقتصادية عامة.

هذا وتصنف الموارد الطبيعية على أساس بقائها أو فنائها إلى فرعين رئيسيين هما :

الموارد الطبيعية المتجددة التي تتجدد تلقائيا وبشكل سريع خلال فترة زمنية كافية، بحيث لا يكون هناك خوف من نفاذها .ومن أمثلتها الماء، الهواء، النبات، الحيوان، أشعة الشمس، قوة الريح، ... الخ .والموارد الطبيعية غير المتجددة أو الناضبة مثل موارد الطاقة والمعادن.

2- .تعريف الموارد الطبيعية الناضبة وأنواعها:

الموارد الطبيعية الناضبة Exaustible Resources هي الموارد الطبيعية التي لا تتجدد خلال حياة الإنسان، بحيث يكون رصيدها ثابتا وبالتالي عرض هذه الموارد ثابت ولا بد من نضوبها ، بحيث أن تكوينها يستغرق فترات زمنية جد طويلة قد تصل إلى مئات آلاف السنين .وتؤخذ عادة من باطن الأرض وتشمل النفط، الغاز الطبيعي، الفحم والمعادن،والصفة المميزة للموارد الناضبة هي أنه ينفذ باستعماله في العملية الإنتاجية[2].

2-1-الفحم:

الفحم عبارة عن بقايا نباتية دفنت في باطن الأرض وتعرضت للضغط والحرارة، وبمرور الوقت تصلبت وتحولت إلى ما يعرف بالفحم .يقدر إنتاج الفحم العالمي [3] لسنة 2013 حوالي**7.8964** مليار طن، بحيث أن أغلبيته تستغل في توليد الكهرباء، صناعة الفولاذ، صناعة الأسمنت والتدفئة .وعلى الرغم من توسع الإنسان في استخدام البترول ومصادر الطاقة الأخرى، إلا أن الفحم مازال محتفظا بأهميته في كثير من مناطق العالم،خاصة في مناطق صناعة الحديد والصلب[4].

2-2-البترول :

البترول كلمة مشتقة من اللفظ الإنجليزي (Petroleum) الذي يتكون من شطرين أولهما يوناني

[1]- . عبد المطلب عبد الحميد+محمد شبانة، مرجع سبق ذكره، ص5.
[2]- بلمقدم مصطفى و بن رمضان انيسة ،"الموارد الطبيعية الناضبة و اثرها على النمو الإقتصادي:دراسة حالة البترول في الجزائر"،المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الإقتصادية، العدد3، ص11.
[3]-تقرير الامين العام السنوي الحادي والاربعون لمنظمة الأوابك،2014، ص 187.
[4]- بلمقدم مصطفى و بن رمضان انيسة، مرجع سبق ذكره ،2012،ص12.

(petro)و تعني الصخر ،والثانية لاتيني وهو (oleum)وتعنى الزيت فيتكون معنى هذه الكلمة زيت الصخر.وهو سائل معدني يوجد في باطن الارض ولونه يتراوح بين الأسود الداكن و البني الفاتح وهو خليط من مواد هيدروكاربونية [1] . وهناك عدة استخدامات للنفط بمختلف أنواع مشتقاته ونذكر منها :استخدام النفط كطاقة على اختلاف أنواعها وأشكالها كوقود، إنارة، تدفئة بالمنازل والمنشآت وتوليد الكهرباء .أما في الصناعة فيعتبر النفط أحد أهم مصادر المواد الخام للصناعات المختلفة، إذ يدخل في الصناعات الحربية، الزراعية، الصحية، النسيجية، الكتابية، المنزلية وتعبيد الطرقات .ومن أبرز هذه الصناعات :صناعة النايلون، مبيدات الحشرات، الأسمدة الكيميائية، الألبسة، مواد التجميل، الإسفنج، الأصبغة، المطاط، الشمع، الحبر، بعض الغازات والزيوت .إن أنه للنفط خطورة بالغة على البيئة وتتمثل في التلوثبمختلف أشكاله وذلك بسبب انبعاث الغازات أو التسرب[2].

2-3-الغاز الطبيعي :

يوصف الغاز الطبيعي أحيانا بأنه الصورة الغازية للبترول، وقد وصف بالطبيعي للتفرقة بينه وبين الغاز الصناعي الذي يماثله في التركيب والخواص تقريبا، والذي يتم الحصول عليه بتسخين الفحم، ولا تفوتنا الفرصة أن نذكر أن الغاز الطبيعي هو أسهل مصدر للهدروكربونات لأنه يتألف من مركبات قليلة نسبيا يمكن أن نصل إليها بسهولة ، وهي خليط من الغازات ذات الأصل البترولي، ويمكن قياسها من الناحية الطاقوية بحيث 1000 م 3 من الغاز الطبيعي يقابل طن وحد من البترول . كما أن هذا الخليط متغير وفقا للمناطق المتواجد بها الغاز الطبيعي ،وهو مشكل من الغازات أهمها الميتان (70_95% من الحجم) ، الإيتان، البروبان، البيوتان والبنتال ،ويعود تشكله في أعماق الأرض، تماما كالبترول إلى بقايا الكائنات العضوية والتي مع تعرضها للضغط العالي والحرارة في الأعماق تحولت إلى ما يعرف بالبترول أو الغاز[3].

2-4-المعادن:

تعتمد راحتنا على استعمالنا الكثيف للموارد المعدنية، فجل ما نستعمله من الأقلام وصولا لأجهزة الحاسوب مصنوع من المعادن التي يتم استخراجها من باطن الأرض . المعدن هو مركب صلب يتكون طبيعيا من خلال عمليات جيولوجية تشمل الصخور الذائبة والمنصهرة Magma وهي متجانسة ولها بناء كريستالي وتركيب كيميائي معروف، ولقد عرفته منظمة المعادن العالمية كالتالي":المعدن هو عبارة عن عنصر

[1]-شافعي محمود أحمد جاد ،"البترول"، كيمياء البترول والبترو كيماويات،جامعة أم القرى،1426/1425هجري، ص2.
[2]-بنرمضان انيسة+بلمقدم مصطفى،مرجع سبق ذكره،مرجع سبق ذكره ،2012،
[3]-دكمة محمد ،"أهمية الغاز الطبيعي في الجزائر و تنمية صادراته في السوق الدولية-صادرات الغاز الجزائري نحو الإتحاد الاوروبي-"،مذكرة ماستير،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،2013،ص3.

أومركب كيميائي كريستالي بطبيعته متكون كناتج عمليات جيولوجية "[1] .ويوجد أكثر من 400 نوع من المعادن.

المطلب الثالث : النموذج النرويجي

1-بداية المشروع النرويجي:

لم يكن للنرويج أي صناعة وطنية في مجال النفط أو الخدمات المرتبطة به حتى عام 1970، حيث تحقق إجماع على تطوير الصناعة بمساعدة من الحكومة. ومنذ عام 1969، نصت الرخص الممنوحة لشركات النفط على مشاركة الدولة. وفي عام 1972، تم إنشاء شركة النفط الوطنية، المعروفة بـ "شتات أويل " (Station)، إلى جانب هيئة النفط، كما تم إصدار تشريع يطالب شركات النفط باستخدام السلع والخدمات النرويجية مادامت هي الأفضل من الناحية التنافسية. وكانت سلسلة رخص الأنشطة النفطية الممنوحة خلال عام 1973 قد شملت أحكاماً لنقل الكفاءة، والتعاون في مجال تطوير التقنية الحديثة[2].

1-1-لاتفاق الجماعي في البرلمان حول سياسة النفط في عام 1971 (الوصايا العشر):

من اجل تعزيز السياسة الوطنية فيما يتعلق بأمور النفط ارتأت لجنة الطاقة في البرلمان النرويجي في عام 1971 ان تدون المبادئ الاساسية لسياسة النفط في وثيقة مركزة يسهل الرجوع لها من قبل اكثر عدد من المواطنين وبالأخص أولئك الذين يعملون في صناعة النفط. ومن باب التأكيد على هذه المبادئ سميت الوثيقة بالوصايا العشر. ويمكن تلخيص فحوى هذه الوثيقة بالمبادئ التالية[3]:

- ✓ يجب ضمان السيطرة الوطنية على اتجاه وزخم كل عمليات النفط في النرويج.
- ✓ يجب توفير احتياجات البلد للنفط من الانتاج المحلي.
- ✓ يجب ان تخلق فرص جديدة للاستثمار في النرويج على اساس النفط النرويجي.
- ✓ يجب حماية البيئة والصناعات المعاصرة من أي تأثير سلبي قد ينتج عن عمليات النفط.
- ✓ يجب منع حرق الغاز الطبيعي.
- ✓ كقاعدة مبدأية يجب توصيل الزيت الخام والغاز الطبيعي الى ارض النرويج قبل تصديرهما الى الخارج.

[1] -https://ar.wikipedia.org/wiki/معدن . date de visite 05/05/2016 a23 :05.
[2] -http://www.ecssr.com/CDA/ar/Activities/ActivitesProgramDetail/0,,1187-2421,00+en-USS_01DBC.html. date de visite 07/05/2016 a 20 :54.
[3] - http://iraqieconomists.net/ar/2012/12/04/فاروق-القاسم-النرويج-كسبت-نعمة - النفط-و/.date de visite07/05/2016 a21 :35.

- ✓ على الدولة ان تقوم بتنسيق كل العمليات المتعلقة بالنفط. ومن ضمن ذلك يجب ان تسعى الحكومة لخلق جهاز منسق للنفط يجمع بين الاهداف الوطنية والدولية.
- ✓ يجب خلق شركة وطنية حكومية تقوم بمصالح الدولة التجارية في قطاع النفط وتمارس الاعمال التشغيلية في هذا القطاع بالتعاون البناء مع الشركات الوطنية والدولية.
- ✓ يجب وضع سياسة ملائمة بالنسبة للمناطق غير المفتوحة شمال خط 62 شمالاً.
- ✓ لابد من تعزيز علاقات النرويج الخارجية لشرح النهج النرويجي على المستوى الدولي.

كانت التوصية بوضع اسس متينة لاتخاذ القرارات بالنسبة الى سياسة منح الامتيازات وكيفية استعمال ريع النفط والتحذير من التصعيد في الاستكشافات خوفا من العواقب السلبية واشتراك الصناعة الوطنية في عمليات النفط المختلفة او بصورة غير مباشرة عن طريق استعمال عوائد النفط لزيادة الاستهلاك المحلي ،واتفق على ضرورةالتخطيط الاستراتيجي الشامل وتوزيع المهام على الوزارات[1].

1-2-شروط موافقة البرلمان على خطط التطوير[2]:

من اجل ضمان السيطرة الوطنية على الفعاليات المرتبطة بانتاج النفط قرر البرلمان في البداية الا يسمح للشركات في المباشرة بعمليات التطوير دون موافقة البرلمان على خطة تطوير الحقل المختص. ويمكن تلخيص الاسباب الموجبة لقرار البرلمان هذا بالنقاط التالية.

-التحكم في استثمارات الدولة بصفتها شريك مباشر في عمليات النفط حيث تبلغ المشاركة النرويجية

(الحكومية والاهلية) نسبة لا تقل عن 50%.

-التاكد من ان الاستثمارات الضخمة في عمليات التطوير لا تؤدي الى اضرار مباشرة او غير مباشرة لبيئة او للصناعات القائمة في البلد خارج القطاع النفطي.

-التأكد من ان تطوير الحقول يتم بموجب انظمة البلد فيما يتعلق بنسبة الاستخلاص وشروط الصحة والبيئة والسلامة الخ.

ومن الجدير بالذكر هنا ان قرار البرلمان فيما يتعلق بضرورة موافقته على خطط تطوير الحقول كان مهما جداً كوسيلة فعالة لفرض سيادة البلد وتحقيق اهدافه وخططه الاستراتيجية في قطاع النفط .

2-الخطوات التي ساعدت على تحاشي نقمة النفط:

تتلخص اهم الخطوات التي ساعدت على تحاشي نقمة النفط في النرويج بما يلي[3]:

- الاجماع السياسي المبكر على ضرورة السيطرة الوطنية على اتجاه وزخم عمليات النفط.

[1]-موقع الاستاذ بن عزة محمد https://sites.google.com/site/benazzamedcom/ ، تاريخ الزيارة 2016/05/07، على الساعة 21:20.
[2] -http://iraqieconomists.net/ar/2012/12/04/فاروق-القاسم-النرويج-كسبت-نعمة - النفط-و/. Op. Cit.
[3] -http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/301081.html .. date de visite 07/05/2016 a 22 :40 .

- دعم وتشجيع الصناعة المحلية على المشاركة في عمليات النفط سواء كان ذلك مباشرة كمستثمر او بصورة غير مباشرة عن طريق تزويد عمليات النفط بالمعدات والخدمات.

- التأني في منح التراخيص ريثما يتهيأ البلد اقتصادياً واجتماعياً لتصعيد وتوسيع عمليات النفط.

- الاجماع السياسي المبكر على ضرورة استعمال النفط كوسيلة لتنمية صناعات جديدة مستديمة غير معتمدة على استمرار عمليات النفط في النرويج.

- اشتراط عرض خطط تطوير الحقول على البرلمان للمصادقة عليها قبل الشروع بالتنفيذ. ولقد ساعد هذا كثيراً في دعم مبدأ السيطرة الوطنية.

- قيام وزارة المالية بدور التخطيط الاقتصادي الشامل والمتكامل للبلد مما ساعد على تفادي المخاطر قبل وقوعها.

و ذكرت وزيرة النفط النرويجية ثور هيلد ويدفي Thorhild Widvey أن التحديات في البداية كانت هائلة، إذ لم نكن نمتلك الصناعة النفطية الخاصة بنا أو المعرفة التقنية بكيفية استخراج النفط من قاع البحر، وخطوة إثر خطوة طورنا المعرفة بذلك، والآن بإمكان شركتينا للغاز والنفط وهما شركة Norsk Hydro وشركة Statoil المنافسة في السوق العالمية [1].

صحيح أن مناطق الإنتاج قد أصبحت في هذه الأثناء مشتركة بين شركة نرويجية وشركات دولية (شل ، اكسون موبيل، توتال) ولكن نسبة الضرائب التي تبلغ 78% على النفط المستخرج تضمن بقاء مداخيل النفط على نحو راجح إلى داخل البلاد[2] .

3- إنشاء صندوق الثروة السيادي النرويجي:

سنة 1990 قامت الحكومة النرويجية بتأسيس أداة من أدوات السياسة المالية التي تحسن من إدارة عائدات الموارد النفطية على المدى الطويل، فأنشأت ما يعرف ب:" صندوق النفط" [3]،حيث قال رئيس

[1]- غربي هشام ومحمد مداحي،" في ظل التحديات البيئية : الدول النامية النفطية بين المسؤولية الإجتماعيةو المسؤولية التنموية " الملتقى الدولي الثالث حول :منظمات الاعمال و المسؤولية الإجتماعية ،جامعة بشار ،2012،ص13.

[2]- غربي هشام ومحمد مداحي، مرجع سبق ذكره ،ص13.

[3]- فرحات عباس + سعود وسيلة ،"حوكمة الصناديق السيادية –دراسة كل من النرويج والجزائر "، مجلة الباحث الإقتصادي ،العدد 4، ديسمبر 2015،جامعة المسيلة ،ص18.

الوزراء النرويجي Gro Harlem Brundtland مقولته المشهورة [1]: « لكي نتجنب إنفاق النقود بالسرعة التي حصلنا فيها عليها فينبغي أن تستفيد أجيالنا القادمة أيضا من ثروات بلادنا النفطية، وأعلم جيدا أيها النرويجيون أنكم على يقين من أنكم تدركوا بأن النفط والغاز هي من المصادر المستنفدة التي لن تبقى للأبد ».

عقب قرار عملية الإنشاء، تلقى الصندوق عملية تحويل الأموال الأولى من وزارة المالية سنة 1996 ،وحتى سنة 1997 ظلت الإستراتيجية الاستثمارية للصندوق هي نفسها الاستراتيجية المتبعة من قبل البنك المركزي النرويجي فيما يخص احتياطاته من العملة الأجنبية .وقد استثمر الصندوق في ذلك الوقت حوالي 20 بليون دولار كانت تحت إدارته، كلها في الدخل الثابت .وفي نفس (السنة)1997 ، أعادت وزارة المالية دراسة الاستراتيجية الاستثمارية الخاصة بالصندوق، وقررت أن تستثمر% 40 من أصولها في الأسهم . ونتيجة لذلك، تم إنشاء بنك إدارة الاستثمارات النرويجي "NBIM" في 01 جانفي 1998 ، أوكلت له مهمة إدارة وتسيير الصندوق تحت إشراف ورقابة وزارة المالية[2].

إنشاء هذا الصندوق أسهم في إنجاح إدارة النرويج لاقتصادها وتجنيبها نقمة الموارد من خلال تنظيمين رائعين يحكمان عمل هذا الصندوق[3]:

الأول: حددت النرويج سقفاً أعلى لما يمكن استخدامه سنوياً من موارد الصندوق في تمويل الإنفاق الحكومي أو في تخفيض الضرائب، وهذا السقف هو متوسط العائد المتوقع على موارد الصندوق في المدى الطويل، والذي قدر بـ 4 % من القيمة الإجمالية لموجودات الصندوق مقومة بالعملة المحلية.

وهذا الإجراء حقق هدفين في غاية الأهمية:

* أنه حد من قدرة الحكومة على زيادة الإنفاق تبعاً لزيادة إيرادات الموارد، ما حمى الاقتصاد النرويجي من التأثيرات السلبية للنمو المبالغ فيه في الإنفاق الحكومي،كما أصبحت معدلات هذا الإنفاق مستقلة عن تذبذبات إيرادات النفط بحيث لا تقوم الحكومة بإجراء زيادة كبيرة في هذا الإنفاق عندما ترتفع الإيرادات ولا تجد أنها مضطرة لتخفيضه عند تراجعها.

[1]- غربي هشام ومحمد مداحي، مرجع سبق ذكره ،ص13.
[2]- فرحات عباس + سعود وسيلة،مرجع سبق ذكره،2015،ص18.
[3] - http://alphabeta.argaam.com/article/detail/92333 . Date de visite 08/05/2016 a 23 :55 .

* أن قصر تمويل الإنفاق الحكومي على عوائد استثمارات الصندوق فقط وليس على الإيرادات نفسها، يضمن عدم استهلاك إيرادات النفط بشكل مباشر وأن يكون الاستهلاك لجزء من عوائدها فقط،من خلال تحويل تلك الإيرادات إلى أصول مالية وعقارية ذات عوائد دائمة، وهو ما يسمح بتوفير مصدر تمويل للإنفاق الحكومي لا يتلاشى بنضوب الثروة النفطية كما سيكون الحال عليه عند استخدام إيرادات الموارد في تمويل الإنفاق الحكومي بشكل مباشر كما يحدث الآن في معظم الدول الأخرى الغنية بالموارد.

الثاني: حُظر على الصندوق استثمار أي من موجوداته داخل النرويج وألزم باستثمارها في أصول أجنبية فقط، وهو إجراء في غاية الأهمية أسهم في تحقيق هدفين مهمين أيضًا.

* أنه وفر آلية لتعقيم سوق الصرف الأجنبي من تأثير تدفقات إيرادات النفط، فخروج إيرادات الموارد من الاقتصاد المحلي على شكل استثمارات خارجية للصندوق يقابل دخولها إليه على شكل إيرادات ما يسهم في تفادي حدوث ارتفاع في قيمة العملة المحلية أو في معدلات التضخم والذي سيكون حتمياً دون ذلك.

* أن قصر استثمارات الصندوق على أصول خارجية يمنع دخول الدولة منافساً على الفرص الاستثمارية المحلية ويحد من تضخم أسعار الأصول محلياً، ما يتيح مجالاً أوسع للقطاع الخاص للعب دور أكبر في النشاط الاقتصادي ويسهم في إنجاح جهود تنويع النشاط الاقتصادي.

في الفترة ما بين 2000–2008 شهدت أسعار النفط ارتفاعا قياسيا مما أدى إلى نمو كبير وغير متوقعفي ايرادات الصندوق (من 44 مليار دولار إلى 322 مليار دولار) . كما عرفت هذه الفترة أيضا تغيرا في اسم الصندوق ، فانتقل من تسمية" صندوق النفط "إلى" صندوق المعاشات الحكومي الإجمالي"[1].

4-النتائج والحصاد الاقتصادي:

وفي المنتدى الخليجي الذي حضره نحو 85 مفكرا والذي عقد في الرابع عشر من شهر فيفري من عام 2009 ولمدة يومين،تحت عنوان اعتماد النموذج النرويج بالنسبة للسياسة النفطية اكد المؤتمرون على ان السياسة الناجحة التي تعتمدها الحكومة النرويجي ة في حقل النفط هي نموذج يحتذى به ،وان التجربة النرويجية تبين الدور الأمثل الذي تلعبه الحكومات اذا ما أدارت النفط بشكل صحيح مطالبين الدول العربية النفطية باعادة النظر بسياساتها النفطية لاسيما وان تكاليف استخراج برميل النفط في الدول العربية أرخص كثيرا منها في النرويج فتكلفة استخراج برميل واحد في النر ويج تتراوح ما بين 16-45 دولار في حين انها تكلف دولارا واحدا للبرميل كحد ادنى في العراق مثلا ، وإن أقصى كلفة في الدول الاخرى لاتتجاوز 6 دولارات [2].

[1]- فرحات عباس + سعود وسيلة،مرجع سبق ذكره،2015،ص19..

[2]-امنة محمد علي ،"مقومات نجاح النظام السياسي النرويجي"،مركز الدراسات الدولية ،العدد45، جامعة بغداد،2010،ص115.

وبنهاية النصف الأول من عام 2012 بلغ إجمالي موجودات صندوق التقاعد الحكومي الإجمالي 3561 مليار كرونا نرويجية أو 595 مليار دولار أمريكي، والذي عادل 117% من الناتج المحلي النرويجي في ذلك العام، موزعة على استثمارات مالية وعقارية في العديد من الأسواق العالمية [1]. استطاعت الحكومة النرويجية أن تجعل إيرادات النفط لا تزيد عن 30% من إجمالي الإيرادات الحكومية وأن يشكل القطاع النفطي 23% فقط من الناتج المحلي الإجمالي حسب سنة 2013[2]، و قد حققت النرويج وفورات متنامية ضخمةحيث كشف التقرير الصادر من معهد "SWFI" المتخصص برصد حركة صناديق الثروة السيادية في نهاية 2015 ان الصندوق السيادي للنرويج يملك اصول قيمتها 824.9 مليار دولار [3]، يتصدر الصناديق السيادية في العالم ، و بالتالي فإن التجربة النرويجية جديرة بالاهتمام والدراسة ومحاولة الاستفادة منها.

المطلب الثاني :التجربة الإماراتية

1-جهاز أبو ظبي للإستثمار (ADIA):

هو صندوق سيادي تابع لحكومة أبوظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة الذي تأسس لغرض استثمار الأموال بالنيابة عن حكومة إمارة أبوظبي . والذي يدير احتياطيات النفط الفائضة في الإمارة .

في عام 1967 ، أنشأت إمارة أبو ظبي لمجلس الاستثمارات المالية التي تعمل ضمن دائرتها المالية لتكون مسؤولة عن إدارة عائدات النفط الزائدة في الإمارة . ومع ذلك ، في عام 1976 ، أدلى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، الرئيس المؤسس لدولة الإمارات العربية المتحدة وزعيم أبوظبي قرار إنشاء جهاز أبو ظبي للاستثمار ، وتم فصلها عن الحكومة كمنظمة الإدارة الخاصة . وكان الهدف هو استثمار فوائض حكومة أبوظبي في جميع فئات الأصول المختلفة ، في ذلك الوقت قامت بتشكيل حكومة لاستثمار احتياطياتها في أي شيء آخر غير الذهب أو الائتمان القصير الأجل[4].

يدير الجهاز محفظة استثمارية ضخمة تم تنويع استثماراتها بشكل كبير لتغطي أكثر من 24 فئة وفئة فرعية من الأصول بما فيها الاستثمارات في الأسهم المدرجة والدخل الثابت والعقارات والملكية الخاصة والبنية التحتية والاستثمارات البديلة. ويعرف الجهاز باتباعه أسلوب استثماري حريص إذ تتخذ قرارات الاستثمار

[1] -http://alphabeta.argaam.com/article/detail/92333 , Op. Cit.

[2] - http://www.noonpost.net/?الطاقة /كيف-تستفيد-السعودية_منتجربة-النرويج-في-قطاع-النفط , date de visite08/05/2016 a 18 :45.

[3] - economicobservatory.tn/2016/04/07/الأمارات-العربية- المتحدة-الاست/ , date de visite le 10/05/2016 a23 :40.

[4] -http://www.almrsal.com/post/184099. Date de visite le 10/05/2016 a19 :00 .

بشكل حصري بناءً على أهداف الجهاز الإقتصادية والتي ترمي إلى تحقيق عوائد مالية مستدامة على المدى الطويل[1].

2-استراتيجية البترول في الإمارات [2]:

انطلق رئيس الدولة الشيخ زايد (رحمه الله) في التعامل مع هذا الثروة من كونها ملك لهذا الوطن بجميع أبنائه وخصوصا للأجيال القادمة منهم فكان استغلالها متمشيا مع القدرة على الإنتاج بكميات تتناسب مع طبيعة الحقول النفطية والمحافظة عليها وتوفير التكنولوجيا المتقدمة في صناعة النفط ، وذلك من خلال التواصل مع الشركات النفطية العالمية ، والمساهمة في توفير كميات مناسبة من النفط الخام والغاز مساهمة من الإمارات في خدمة الاقتصاد العالمي .

ولم تكن الإنجازات الضخمة التي شهدها قطاع النفط لتتحقق لولا التوجيهات السديدة والمتابعةالمتواصلة، و المتمثلة في توظيف الثروةالبترولية لتحقيق التنمية على حسن استخدامها ورشاد إدارتها بحيث يخرج آخر برميل بترول ينتج في العالم من الإمارات .

ويشرح الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة ورئيس المجلس الأعلى للبترول استراتيجية الإمارات البترولية في حديث صحفي بتاريخ 30 يناير 1981 م بقوله :" تقوم استراتيجية البترول لدولة الإمارات على استثمار الثروة البترولية بصورة مدروسة تضع في الاعتبار الوفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تستهدف بناء صرح للرخاء فوق أرضنا تحقيقاً لحياة أفضل للإنسان في دولة الإمارات ، كما تضع في الاعتبار بنفس القدر تحقيق مشاركة الأجيال القادمة في بلادنا في الثروة البترولية. وسبيلنا إلى ذلك ، هو العمل بصورة دائمة على إطالة عمر تلك الثروة من خلال عدة محاور :

اولاً :الإنتاج من الحقول بما لا يرهقها أو يضرها من الناحية الفنية ، وبما يحقق أقصى ما يمكن من الاستفادة بالمخزون المتحقق منه في هذه الحقول.

ثانياً : الإنتاج من الحقول بما يكفي لبرامج ومتطلبات التنمية في دولة الامارات العربية المتحدة والتزامات الدولة القومية والإنسانية .

ثالثاً :إذا كانت الدولة شعوراً منها بالمسئولية الدولية تنتج حالياً ما يزيد قليلاً عن حاجتها ومتطلباتها والتزاماتها فإنها في الوقت نفسه تسعى إلى المحافظة على مخزونها الاحتياطي. وإطالة عمر هذه الثروة واضعة أمامها شعاراً استراتيجياً حاسماً ألا وهو أن يكون آخر برميل من النفط في العالم منتجاً من حقول دولة الإمارات العربية المتحدة .

رابعاً : إن الثروة التي تهدر في الماضي والمتمثلة بالغاز المصاحب الذي يخرج مع النفط الخام أصبحت الآن

[1] -www.bfxarabia.org/أبوظبي-للإستثمار , date de visite le 10/05/2016 a 19 :25 .

[2] -تقرير عن النفط في دولة الامارات العربية المتحدة الصف الثامن منشور في الموقع: تقرير-عن-النفط-في –دولة-الامارات-العربي uae.dzbatna.com/ تاريخ الزيارة 2016/05/10 على الساعة :22:55 .

تحت السيطرة من خلال مشاريع تصنيع الغاز في المناطق البحرية والبرية وقبل فترة قصيرة من الآن ستكون الدولة قد أحكمت سيطرتها على جميع ما تملكه من هذه الثروة الهامة .

خامساً : إننا ندرك جيداً أن الصناعة البترولية لا تقتصر على عمليات الإنتاج والتصدير ، بل تمتد لتشمل عمليات الحفر والإنشاءات ومد الأنابيب والنقل والتكرير والصناعة البتروكيماوية .وفي هذا المجال وضع مخطط طويل المدى للدخول في مختلف عمليات هذه الصناعة وتم إنجاز الكثير على هذا الطريق .

ويضيف " إن مستقبل الوطن مرتبط بالقدرة على إدارة الثروة الوطنية بأكبر قدر من الحكمة والحرص على مصلحة الأجيال القادمة من أبناء الوطن ، ولذلك فإن الشروط الجديدة التي توصلت إليها دائرة البترول مع الشركات التي منحت الامتيازات الجديدة للتنقيب عن البترول تعكس الحرص على حفظ حقوق البلاد وتحقيق عوائد مجزية من أجل الإنسان على هذه الأرض كما تكفل لثروتنا القومية قدرا من الكفاءة . "

وينوه إلى " إن استمرار عمليات البحث والتنقيب عن حقول جديدة للنفط هو أحد الضمانات الهامة لإنجاح المخططات الرامية لتنويع مصادر الدخل والحفاظ على استقرار اقتصادنا خاصة وأننا مقبلون على تنفيذ مشروعات كبرى"[1] .

3- الإمارات تجربة رائدة في تنويع مصادر الدخل :

بدأت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ وقت مبكر تجربة فريدة في التنويع الاقتصادي، انطلاقاً من قناعتها بأن النفط كونه مصدراً طبيعياً سينضب يوماً ما بالتأكيد، فعمدت مبكراً إلى تخفيف اعتماد اقتصادها الوطني على القطاع النفطي كمصدر رئيسي للدخل القومي، واستثمرت عائدات هذا القطاع في بناء اقتصاد متوازن وقادر على النمو والازدهار دون استنزاف الموارد، وتوسّعت تدريجياً في القطاعات غير النفطية لضمان أعلى مستويات الاستقرار لاقتصادها؛ فحقّقت إنجازات استثنائية على صعيد بناء اقتصاد المعرفة ولاسيما قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وكذلك في قطاعات البنى التحتية والسياحة والتجارة الداخلية والخارجية والطاقة المتجدّدة والخدمات المالية والمصرفية، وبعض الصناعات مثل الأدوية ومواد البناء والبتروكيماويات والألمونيوم[2].

تتبنى دولة الإمارات العربية المتحدة سياسة تنويع مصادر الدخل، باعتبارها خياراً استراتيجياً مستقبلياً في نموذج التنمية الإماراتي، من منطلق أن وجود النفط لم يكن يوماً مدعاة إلى الاكتفاء به أو الركون إليه وحده، وأيضاً من أجل تفادي الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل، وحتى لا يكون الاقتصاد الوطني عرضة لمخاطر الاعتماد على سلعة واحدة تخضع لتقلّبات الأسعار وظروف العرض والطلب في الأسواق العالمية.

[1] - uae.dzbatna.com/ , op . cit.

[2] - http://nationshield.ae/home/details/files/اقتصاد-مابعد-النفط...-الامارات-نموذج-رائد-في-التنمية-المستدامة/ #.VzJTDiFVU2H , date de visite le 11/05/2016 a23 :20.

وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من أوائل الدول النفطية في العالم، التي اهتمت بتنويع اقتصادها بعيداً عن النفط، واتجهت إلى توسيع استثماراتها الوطنية في عدد من القطاعات الأخرى، منها البنى التحتية والتجارة والسياحة والخدمات المالية والمصرفية والطاقة المتجددة، فضلاً عن الصناعة التحويلية والدقيقة. وقد استطاعت بفضل ذلك أن توسع القواعد الإنتاجية في هذه القطاعات، وأن تجعل اقتصادها الوطني معتمداً عليها بشكل كبير، سواء تعلق ذلك بتوليد الدخل وتحفيز النمو الاقتصادي، أو بتوليد فرص العمل الجديدة. وقد أوضحت البيانات الصادرة عن وزارة الاقتصاد، في أكثر من مناسبة، أن القطاعات غير النفطية باتت تسهم بما يزيد على ثلثي الناتج المحلي الإجمالي للدولة الآن[1].

4- النتائج والحصاد :

لقد أصبحت القطاعات الغير نفطية المصدر الرئيسي لتحفيز النمو الاقتصادي الكلي في الدولة؛ فوفقاً لأحدث هذه الإحصائيات، فإن مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى قرابة 70% ، وفي الوقت الذي يبلغ فيه معدل النمو الكلي 4.6% فإن النمو في القطاعات غير النفطية يبلغ نحو 8.1% . وفي ما يتعلق بتوليد فرص العمل، أظهر "مؤشر مونستر للتوظيف" لعام 2015، أن القطاعات غير النفطية في الإمارات، وعلى رأسها قطاع الخدمات المالية والمصرفية وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تشهد زيادة سنوية في الطلب على الأيدي العاملة تفوق الـ50 %، في حين يشهد القطاع النفطي استقراراً نسبياً أو تراجعاً في هذا المؤشر. وتؤكد هذه المؤشرات الدور الاقتصادي والتنموي الذي باتت تضطلع به القطاعات غير النفطية في دولة الإمارات العربية المتحدة[2]، كما حلّت مؤخرًا في المركز الأول[3] عربيًا وال 30 عالميًا على مؤشر الرفاهية العالمي الخاص بعام 2015 ، ويعود تبوّء الإمارات أعلى التصنيف العربي إلى ارتفاع مؤشراتها في الاقتصاد والصحة والتعليم والحرية الفردية.

وشهد اقتصاد الإمارات العربية المتحدة ازدهارا كبيرا جعلها ضمن المراتب الأولى من حيث بعض المؤشرات الاقتصادية، كمعدل دخل الفرد ومعدل استهلاك الفرد للطاقة، حيث تضاعف حجم الناتج المحلي الإجمالي للإمارات لأكثر من 236 مرة خلال السنوات ال43 من عمر الاتحاد، إذ بلغ نحو 6.5 مليارات درهم في عام 1971، ووصل لنحو 1.47 تريليون درهم في عام 2014، وتحتل الإمارات بذلك المرتبة الثانية بين دول الخليج وذلك بعد السعودية التي تحتل المرتبة الأولى، الجدير بالذكر الإمارات عموما وأبوظبي خصوصا تضم أعلى نسبة اثرياء في العالم حيث زاد عددهم عن 75 ألف مليونير أي بنسبة نسبة 8.8 بالمئة من المقيمين[4].

[1] - http://nationshield.ae/home/details/files/اقتصاد-مابعد-النفط...-الامارات-نموذج-رائد-في-التنمية-المستدامة/ #.VzJTDiFVU2H , op. cit.
[2] - http://nationshield.ae/home/details/files/اقتصاد-مابعد-النفط...-الامارات-نموذج-رائد-في-التنمية-المستدامة/ #.VzJTDiFVU2H , op. cit.
[3] - http://www.alriyadh.com/1106020 , date de visite le 11/05/2016 a 23 :50.
[4] - http://www.alriyadh.com/1106020 , op. cit.

و قد حققت الامارات وفورات متنامية ضخمةحيث كشف التقرير الصادر من معهد "SWFI" المتخصص برصد حركة صناديق الثروة السيادية في نهاية 2015 ان صندوق الاستثمار إمارة أبو ظبي يتربع في المركز الاول عربيا والثاني عالميا بأصول تبلغ قيمتها 773 مليار دولار[1] .واستثمرت ثروة النفط لتطوير الإمارات وتنمية اقتصاد ها الذي يعد اليوم من بين الإقتصاديات الأكثر انفتاحاً ونجاحاً على المستوى العالمي، قال الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي في بداية سنة 2016 :[2] "إن الإمارات ستحتفل بتصدير آخر برميل من النفط"، في إشارة إلى تخلص اعتماد اقتصادها على النفط ، و بالتالي أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة لاعباً محورياً مؤثراً في الشؤون الإقليمية والدولية.

المبحث الثاني : نظرية نقمة الموارد (الأثر السلبي للموارد الطبيعية)

نقمة الموارد هو مفهوم يوضح التناقض المسجل والملحوظ بين زيادة الموارد الطبيعية غير المتجددة خاصة النفط و ضعف النمو الإقتصادي ، بل السير نحو التدهور وظهور نتائج سيئة للتنمية والعكس ، وهذا ما يطلق عليها في بعض الدراسات للتعبير عن ان وفرة الموارد يمكن ان تتحول من نعمة إلى نقمة في المدى الطويل او إن صح التعبير وجود تناسب عكسي بين وفرة الموارد والنمو الإقتصادي مهما كانت طبيعة هذه الموارد طبيعية او معدنية ، و لان هذه الوفرة لا تستغل في تحريك مفاصل الإقتصاد الحقيقي في شكل إستثمارات صناعية او تجارية وهذا يسمى بمرض الفوائض النفطية [3].

فجميع الدراسات تشير على ان نتائج التنمية القائمة على تصدير النفط نتائجها سلبية ، وتتمثل في[4] :

- ✓ بطئ النمو الإقتصادي.
- ✓ ضعف التنويع الإقتصادي.
- ✓ بؤس مؤشرات الرفاه الإجتماعي، وارتفاع مستوى الفقر.

فمقارنة بالبلدان التي تعتمد على تصدير السلع المصنعة ، والمنتجات الزراعية، فالبلدان المصدرة للنفط والمعادن تعاني من بطء في النمو الإقتصادي باستثناء بعض الدول التي لها مؤسسات ناجحة وقوية وخصوصا الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الامريكية التي كان اقتصادها رائدا في المعادن ، فتحول على اقتصاد رائد في التصنيع ،وهنالك عدة نظريات تفسر لعنة الموارد وسنتطرق إلى بعضها :

[1] - economicobservatory.tn/2016/04/07/الأمارات-العربية- المتحدة-الاست/ , Op.Cit.

[2] -https://arabic.rt.com/news/807747-محمد-بن-راشد-سنحتفل-بأخر-برميل-نصدره-من-النفط/, date de visite le11/05/2016 a 11 :00 .

[3]- عبد الحي زلوم ،"مستقبل الإقتصاد العربي بين النفط وال إستثمار"،مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان الأردن ،2008،ص8.

[4]-خاير فاتح ،"أثر المرض الهولندي في الإقتصاد الجزائري الفترة 2000-2012 " ،مذكرة ماستير ، جامعة المدية ،2014، ص3.

المطلب الاول : نظرية المرض الهولندي الإقتصادي

1- ماهية المرض الهولندي :

إن تعبير المرض لهولندي أو " syndrome hollandais " أو " Mal hollandais " أو " dutch disease " أو كما تفسره بعض المراجع العربية بلعنة" المصدر الطبيعي "و هي ظاهرة اقتصادية ، أول من كتب عن الظاهرة و استعمل المصطلح كانت المجلة الانجليزية "the economica " ضمن مقال نشرته سنة1977 عن الاقتصاد الهولندي بعد الأزمة البترولية و كتبت حول الظاهرة كالتالي" إن هولندا كانت تملك بنية اقتصادية متينة منذ سنوات و اليوم تعاني من الانحطاط..... "[1].

و سمي بالمرض الهولندي نسبة إلى حالة الكسل والتراخي الوظيفي التي اصابت الشعب الهولندي ، بعد اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال سنة 1956،حيث هجع للترف والراحة واستلطف الإنفاق الإستهلاكي البذخي ، ولكن دفع ضريبة ذلك بعد ان أفاق على حقيقة نضوب الأبار التي استنزفها بإستهلاكه الغير المنتج، ويقول البروفسور"جوزيف ستيغلز" و هو الإقتصادي المرموق في جامعة كولومبيا والحائز على جائزة نوبل :"بعد اكتشاف الموارد السخية في هولندا واجهوا معدلات متزايدة من البطالة ... ومن تفشي ظاهرة الإعاقة بين صفوف القوى العاملة ... فالغريب ان العمال الهولنديون الذين فشلوا في البحث عن وظائف اكتشفوا أن استحقاقات العجز و الإعاقة أفضل لهم ماديا من استحقاقات البطالة "[2].

و مما زاد من تفاقم الظاهرة أن أدت حصيلة الموارد الطبيعية من الطاقة إلى ارتفاع أسعار صرف العملة الوطنية في هولندا ، مما جعل السلع الهولندية غالية الثمن ، في حين اصبحت السلع المستورة رخيصة في نظر المواطن الهولندي مما قلل من القدرة التنافسية للمنتجات الهولندية في الاسواق العالمية و بالتالي انعكس على القطاع الخارجي ، والمحصلة النهائية لهذا الوضع تردي النشاط الإنتاجي و خاصة القطاع الصناعي ولذلك يطلق على هذه الظاهرة وصف (اللاتصنيع) ، وفي ظل هذا العزوف عن الإنتاج وهذا الإضمحلال للنشاط الصناعي تنخفض فرص العمل و ترتفع معدلات البطالة [3]، الامر الذي جعل الإقتصادي الكبير يحذر الاقتصاديات من الإعتماد فقط على الموارد الطبيعية لانه يخلق في رأيه "أوطانا غنية ومواطنين فقراء "، وهذا جوهر الإصابة بالمرض الهولندي[4] .

هناك العديد من النماذج التي فسرت المرض الهولندي من بينها نموذج (1976)**Gregory** ونموذج كوردن ونيري (1982) ولكن في دراستنا سنتطرق فقط إلى نموذج (1976)**Gregory** ،

[1]- بهلول لطيفة،"نظرية المرض الهولندي وسعر الصرف في الدول المصدرة للمحروقات -حالة الجزائر-" ،أطروحة دكتوراه ، جامعة باجي مختار ، 2012 ،ص 88.

[2]- بوزاهر سيف الدين ،" اسعار الصرف و اسعار النفط –دراسة قياسية لإختبار العلة الهولندية حالة الجزائر-"،مذكرة ماجستير،جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان ،2011، ص47.

[3]- مايح شبيب الشمري ، "تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح القطاع الريعي في العراق "،مجلة الغري للعلوم الإقتصادية و الادارية ، جامعة الكوفة ، العراق ، ص 6.

[4]-بوزاهر سيف الدين ، مرجع سبق ذكره ،2011، ص48.

و الذي رغم أنه لم يذكر مصطلح المرض الهولندي إلا أن دراسته كانت تعالج نفس أعراض هذه الظاهرة الاقتصادية التي مست الاقتصاد الأسترالي[1].

2- نموذج Gregory(1976) :

فكرة ان نمو قطاع الموارد الطبيعية يؤدي إلى ترجع نسبي في القطاعات الإقتصادية بما في ذلك قطاع التصنيع وهي فكرة تعرض لها الإقتصادي "غريغوري " سنة 1976 بعد التغيرات الهيكلية التي طرأت على الإقتصاد الأسترالي عقب توسع في قطاع التعدين(المنجمي) . هذا من خلال دراسته مدى تأثر سعر الصرف الحقيقي من خلال زيادة حجم الصادرات بفعل النمو الحاصل في قطاع الموارد الطبيعية مما يخلق فائض في الميزان التجاري[2] .

ويقوم هذا النموذج على الإفتراضات التالية[3] :

- ✓ ثبات محدات التبادل الدولي[4] .
- ✓ كل وحدة من الصادرات تقابلها وحدة من الواردات .
- ✓ يلغي حركة رؤوس الاموال و يتمحور تحليله فقط على الميزان التجاري.
- ✓ الأسعار النسبية للواردات تتحدد في الأسواق الدولية، دون ان يكون للإقتصاد الاسترالي تأثيرا عليها ، وبالمقابل فإن السلع خارج التبادل التجاري الدولي يتحدد سعرها في السوق المحلي بتقابل كل من الطلب والعرض المحلي .

و من خلال و ضعه لهذا النموذج البسيط فإن هذا الاقتصادي يحاول توضيح الصعوبات التي يمكن أن يواجهها قطاع المنتجات الصناعية في اقتصاد وفرة الموارد الطبيعية ، و يمكن توضيح النموذج الذي وضعه غريغوري في الرسم البياني الممثل على الشكل (2-1).

الشكل رقم(2-1) : نموذج **Gregory:**

[1]- شكوري سيدي محمد ، مرجع بق ذكره،2012، ص 12.
[2]-خاير فاتح ، مرجع يبق ذكره ،2014،ص18.
[3]- شكوري سيدي محمد ، مرجع سبق ذكره،2012،ص 14.
[4]- في الاقتصاد الدولي ، يمثل مصطلح معدل التبادل التجاري الدولي النسبة بين مؤشر سعر الصادرات ومؤشر سعر الواردات لمنتوج معطى ، و يعكس القوة الشرائية لصادرات البلد بالنسبة للواردات.

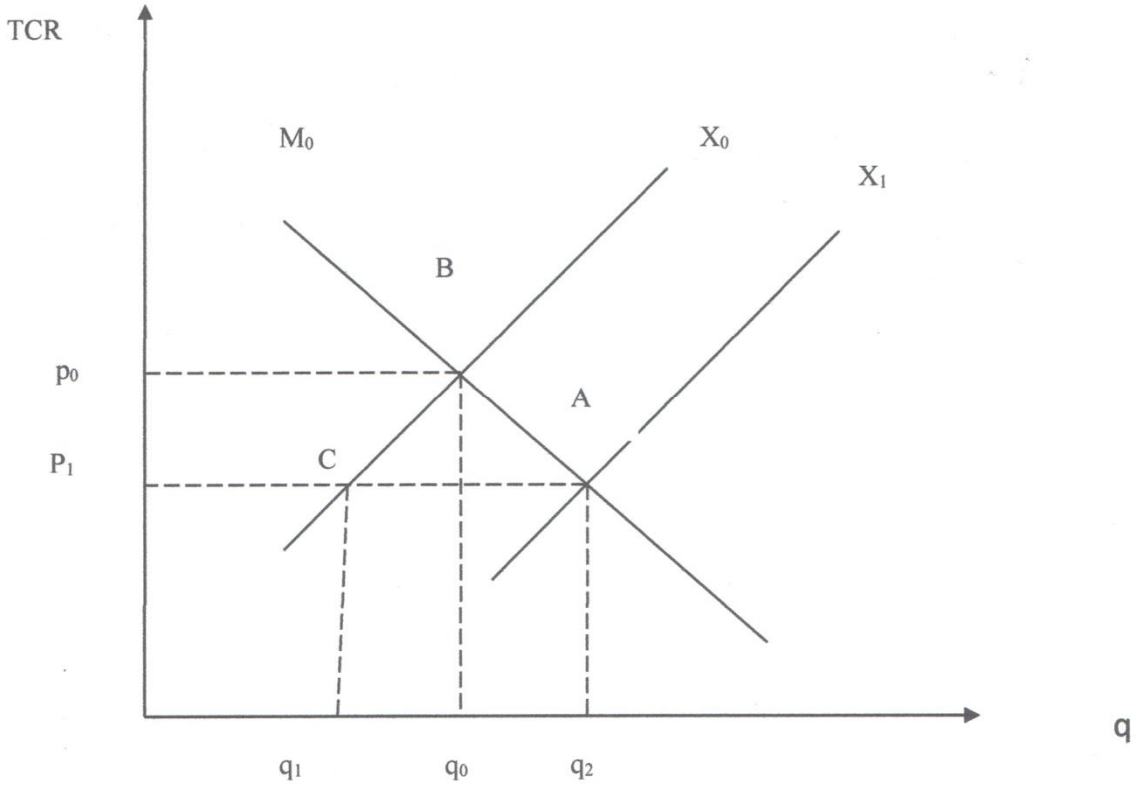

sourse : Jean Philipe . le syndrome hollandaise : théorie et vérification empirique au congo et cameroun . universite montesquier , bordeaux 4 , France : http://ged.u-bordeaux4.fr/ceddt24.pdf .

حيث تمثل :

q حجم الصادرات وحجم الواردات و هذا على المحور الأفقي .

TCR: تمثل سعر الصرف الحقيقي[1] و هذا على المحور العمودي.

X_0 : يمثل منحنى الصادرات(خارج صادرات قطاع المناجم).

M_0 : يمثل منحنى الطلب على الواردات .

من خلال المنحنى البياني لغريغوري يتبن أن : الصادرات تتساوى مع الواردات عند تقاطع X_0 مع M_0 عند النقطة B ، ومع إكتشاف موارد منجمية يتضاعف حجم الصادرات المحلية (المننجمية والغير منجمية)، فينتقل منحنى الصادرات من X_0 إلى X_1 ، و بالمقابل يبقى منحنى الطلب على الواردات M_0 بدون تغيير في مرحلة أولى ، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي من P_0 إلى P_1 فترتفع أسعار المنتجات المحلية التبادلية نظير المنتجات الاجنبية فيكثر الطلب على المنتجات الاجنبية فينتقل حجم الواردات من q_0 إلى q_2 أو من النقطة B إلى النقطة A ، فتكون امام حالة حدوث عجز في الميزان التجاري .

[1].-عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة.

المطلب الثاني : دورية السياسة المالية

تكون تقلبات الدورات الاقتصادية أكثر وضوحا في الدول النامية منها في الدول المتقدمة وبالخصوص في الدول التي تعتمد بشكل أساسي على عوائد الموارد الطبيعية من نفط، موارد معدنية، ...الخ، حيث أن الطابع الدوري للنشاط الاقتصادي يرجع في الغالب إلى التقلبات الكبيرة في أسعار النفط والتي تؤدي بدورها إلى التقلب في مداخيل الدولة .إن التقلب في المداخيل يصاحبه التقلب في الإنفاق الحكومي العام والذي يؤدي بدوره إلى التقلبات في سعر الصرف الحقيقي للدولة والتي من شأنها تشكيل خطر عدم استقرار ربحية قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري[1].

يو جد العديد من الدراسات التي تطرقت إلى دورية السياسة المالية إلا أن الإقتصاديين Gavin and Perotti (1997) يعتبران أول من ّاثبت دورية السياسة المالية في دول أمريكا اللاتينية، حيث لاحظا أن عجز الميزانية في أمريكا اللاتينية خلال الفترة الممتدة بين 1970 إلى 1995 فشلت إلى حد كبير في الاستجابة للنمو الاقتصادي مما يدل على أن الميزانية التقديرية استخدمت على نحو مساير للاتجاهات الدورية وذلك بغرض التكافؤ مع عوامل الاستقرار التلقائية على سبيل المثال زيادة النفقات لموازنة الإيرادات غير المتوقعة في الأوقات الجيدة، وقد توصل الاقتصاديين إلى أن السياسة المالية في هذه الدول تتجه إلى أن تكون دورية مقارنة بالدول الصناعية، بحيث تكون توسعية في الأوقات الجيدة وانكماشية في الأوقات السيئة[2].

كما أن Manasse Paolo (2006) وضح في مقدمة ورقة بحثية+ أن عدم الاستقرار و التدبدب في عائدات النفط ينتج عنه تقلب في سياسة الإنفاق العام أو ما يسمى بدورية السياسة المالية Procyclical » « fiscal policy و التي تتمثل في سياسات الإنفاق التي تكون توسعية أثناء الانتعاش (زيادة المداخيل) و تكون انكماشية في فترات الركود(أو تراجع المداخيل)، ويترتب عن دورية السياسة المالية تقلبات في المتغيرات الاقتصادية ، انحصار الاستثمار في رأس المال المادي و البشري ، انخفاض النمو الاقتصادي و تأثيرات سلبية على الفقراء[3].

أما Ilzetzki and Vegh (2008) فقد عملا في بحثهما على الإجابة على عدد التساؤلات :هل السياسة المالية تكون دورية فعلا في الدول النامية ؟ أم أن العلاقة السببية أخذت منحى آخر؟ وبغرض الإجابة على هذه التساؤلات قام الباحثين بالاستعانة ببيانات ربع سنوية بدلا من البيانات السنوية ل 49 دولة تنقسم إلى 27 دولة نامية و 22 دولة صناعية في الفترة الزمنية الممتدة بين 1960-2006 ، وباستخدام مختلف الاختبارات

[1]- بن رمضان أنيسة ، " تطاير اسعار البترول و دورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول –حالة الجزائر-"، مجلة الإستراتيجية والتنمية ،جامعة مستغانم ،العدد التاسع ،جويلية 2015، ص 10.

[2] - Micheal Gavin, Roberto Perotti, Fiscal Policy in Latin America, NBER Macroeconomics Annual 1997, Volume 12.

[3] - Manasse Paolo , " Procyclical Fiscal Policy: Shocks, Rules, and Institutions—A View From MARS " , International Monetary Fund , working Paper ,2006,P.04.

القياسية توصل الباحثين إلى استخلاص العديد من الأدلة القياسية القاطعة التي تثبت دورية السياسة المالية في البلدان النامية هي حقيقة وتعرفها على أنها استجابة إيجابية للإنفاق الحكومي لصدمة توسعية خارجية في الدورة الاقتصادية، حيث أن نتائج التقدير باستخدام طريقتي GMM و OLS ، إختبار Engel-Granger للسببية و دوال الإستجابة الدفعية تؤكد حقيقة وجود دورية السياسة المالية في الدول النامية .أما بالنسبة للدول الصناعية ذات الدخل المرتفع فإن السياسة المالية فيها مستقرة[1].

المطلب الثالث : تطاير اسعار البترول (Oil price volatility)

إن التطاير(volatility) في مداخيل تصدير الموارد الطبيعية الذي مصدره تطاير أسعار المواد الأولية يقيد النمو في الاقتصاد الذي يتميز بنظام مالي متخلف ، كما أن التقلبات في أسعار البترول تؤدي إلى تطاير في سعر الصرف الحقيقي، و بما أن لارتفاع سعر الصرف الحقيقي تأثير سلبي على تنافسية قطاع المنتجات الصناعية" **المرض الاقتصادي الهولندي**" فإن هذا يعطي مبرر إضافيا في تفسير لماذا يؤدي تطاير في أسعار الموارد الطبيعية إلى تأثير سلبي على النمو الاقتصادي ، و بالإضافة إلى هذا فإن عدم الاستقرار و تطاير في أسعار و بالتالي عائدات الموارد الطبيعية ينتج عنه تقلب في سياسة الإنفاق العام أو ما يسمى ب"**دورية السياسة المالية**"، ويترتب عن دورية السياسة المالية تقلبات في المتغيرات الاقتصادية ، انحصار الاستثمار في رأس المال المادي والبشري ، انخفاض النمو الاقتصادي و تأثيرات سلبية على الفقراء[2] . و بالتالي فإن التفسيرات الإقتصادية للعنة الموارد سواءا المرض الهولندي الإقتصادي أو دورية السياسة المالية فإنهما يندرجان في نظرية تطاير أسعار البترول.

هنالك العديد من الدراسات التي تناولت تطاير أسعار البترول و يعتبر كل من Valerie A.Ramey (1995)وGarey Ramey من الاقتصاديين الأوائل الذين قاموا بدراسة العلاقة التي تربط بين ظاهرة تطاير الأسعار والنمو الاقتصادي، وقد تعرضا في بحثهما إلى الإنقسام القياسي في الاقتصاد الكلي والذي يفصل بين النمو الاقتصادي عن تقلبات الدورة الاقتصادية وذلك باستخدام بيانات مدمجة لعينة تتكون من 92 دولة تنتمي إلى OECD[3] من بينها الجزائر .وتوصل الباحثين إلى أن البلدان التي تتسم بتطاير الأسعار يكون فيها مستوى النمو الاقتصادي أضعف، وقد نتج عن تقدير نموذج الآثار الثابتة أن التقلب في الإنفاق الحكومي وتطاير الأسعار يرتبطان بشكل كبير وبالتالي بينا أنه توجد علاقة عكسية قوية بين التطاير والنمو

[1] -Ethan Ilzetzki and Carlos A. Vegh , « Procyclical Fiscal Policy in Developing Countries: Truth or Fiction? » , NBER Working Paper No. 14191, July 2008.

[2]- شكوري سيدي محمد ، مرجع سبق ذكره،2012،ص ج.

[3]- دول منظمة التعاون الاقتصادي.

الاقتصادي، وقد تفاجآ كون أن الاستثمار ليس له أي تأثير في تفسير هذه العلاقة حيث أن إضافته كمتغير مفسر في المعادلة لم تغير العلاقة بين تطاير الأسعار والنمو الاقتصادي[1].

كما أن الاقتصادين Thorvaldur Gylfason (2011) وRabah Arezki قاما بدراسة أثر تطاير أسعار المواد الأولية على النمو الاقتصادي وذلك باستخدام عينة تضم 158 دولة خال الفترة 1970-2007 ، و باستخدام طريقة المقدرات المعممة GMM توصلا إلى النتائج التالية[2] :

- ✓ زيادة تطاير أسعار الموارد الأولية تؤدي إلى زيادة كبيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج الموارد الطبيعية في الدول ذات الأنظمة الديمقراطية على غرار الدول ذات الأنظمة الأوتوقراطية أو الاستبدادية.
- ✓ استخدام متغيرات جودة المؤسسات الاقتصادية عوضا عن المؤسسات السياسية تساهم بشكل فعال في تشكيل تطاير الأسعار كقناة للعنة الموارد الطبيعية.

المطلب الرابع :التفسير السياسي والمؤسساتي للعنة الموارد

لقد توصلت أغلب البحوث الحديثة التي كان هدفها البحث في طبيعة العلاقة بين كثافة الموارد و النمو إلى أن وفرة الموارد تؤثر على مستوى مخرجات الاقتصاد و النمو عبر تأثيرها السلبي على القطاع الصناعي(ظاهرة المرض الهولندي) وخفض العائد المتوقع على الاستثمار في رأس المال البشري و على الطريقة التي تدار بها اقتصاديات الموارد الطبيعية أو ما يسمى بالاقتصاد السياسي للبلدان الغنية بالموارد[3]. سوف نقوم بتحليل كيف أن ريع الموارد الطبيعية يؤثر و يشكل الاقتصاد السياسي لهذه البلدان.

1- المرض الهولندي السياسي" Political Dutch Disease ":

قدم[4] Rickey Lam & Leonard Wantchekon (2003) ورقة بحثية بعنوان " المرض السياسي الهولندي " في محاولة لمعرفة كيف تتأثر الأنظمة السياسية بالتغيرات في القطاعات الاقتصادية و خاصة بإنتعاش قطاع الموارد الطبيعية ؛ و قد وضعا نموذجا نظريا يبين تغير كل من النمو الاقتصادي ، توزيع الدخل ، و تخصيص السلطة السياسية عند اكتشاف الموارد الطبيعية ، فوجد أن وفرة الموارد تفاقم من توسع اللامساواة

[1] - Garey Ramey, Valerie A. Ramey, Cross-country evidence on the link between volatility and growth, The American Economic Review, Vol 85 N°5, December 1995.

[2] - Rabah Arezki, Thorvaldur Gylfason, Commodity price volatility, democracy and economic growth, CESifo Working Paper N°3619, 2011.

[3]- شكوري سيدي محمد ، مرجع سبق ذكره،2012،ص25.

[4] -Lam Ricky & Wantchekan Leonard " , Political Dutch Disease" , Working paper, April 2003 , P:6-16.

بين الشعب والزمر الحاكمة ، و في هذا النموذج تؤدي وفرة الموارد إلى مضاعفة عدم المساواة في توزيع الدخل بسبب تأثيرين أحدهما مباشر و الأخر غير مباشر ، فأما التأثير المباشر فسببه رقابة الحكومة و التي تسمح لها بالحصول على أكبر قدر من ريع الموارد ، أما الأثر غير المباشر فالسبب فيه هو تراجع الأداء الاقتصادي عامة كنتيجة لظاهرة المرض الهولندي الذي يزيد من حدة عدم المساواة في توزيع الدخل لأن توزيع أرباح النمو الاقتصادي تخضع لنفس مبدأ توزيع الريع ، فالنخب البيروقراطية و السياسية تستمد قوتها و سلطتها من خلال عملية توزيع الريع بإعتبار أنها هي التي لها الحق في تحديد من ونسبة الريع التي تذهب لكل فئة من الشعب (و في الغالب تعمد هذه الأخيرة إلى تخصيص جانب مهم من الريع و الإنفاق العام لصالحها الخاص) ، و ينتج عن هذا الوضع ما يسمى بسلوك السعي لتحقيق الريع الذي يوجه الحوافز الاقتصادية نحو التنافس على المكاسب من الريع بدلا من الأنشطة الاقتصادية المنتجة.

و في الأخير يستنتج ر.لام و ل.ونتشيكون أن وفرة الموارد لا تؤدي فقط إلى إبطاء معدل النمو الاقتصادي لكن أيضا إلى تقوية سلطة الأنظمة المستبدة ، و هذه النتائج تدل على أن هيمنة الأنظمة غير الديمقراطية في الشرق الأوسط و في بعض بلدان أفريقيا ترجع إلى هيكلة اقتصادياتها بالدرجةالأولى.

و قد تطرق J.Robinson , R.Torvik & T.Verdier (2006)[1] في ورقة بحثية إلى " الأسس السياسية للعنة الموارد " فقد اعتبروا أن الحافز السياسي الذي تحدثه وفرة الموارد يمثل أهم عامل يساعد على فهم و

تفسير لماذا تتميز معظم البلدان الغنية بالموارد بأداء اقتصادي هزيل و بطئ في النمو الاقتصادي مقارنة بدول أخرى ، و يقدم هؤلاء الاقتصاديون أربعة نقاط أساسية - أهم عامل فيها هو الحافز السياسي و طبيعة المؤسسات – لتفسير لماذا وفرة الموارد قد تكون نقمة بدلا من نعمة بالنسبة لهذه البلدان و هي:

- ❖ يتجه السياسيون إلى المبالغة في استغلال و استخراج الموارد الطبيعية على حساب طرق أخرى أكثر فاعلية لخلق الثروة(اهتمام أقل بإستثمار و تنمية قطاعات الاقتصاد الأخرى على غرار الصناعة و الفلاحة و الإستثمار في رأس المال البشري) بسبب اهتمامهم فقط بالمخزون المستقبلي لهذه الثروة على مدى بقائهم في السلطة.
- ❖ إنتعاش قطاع الموارد يجعل أنشطة إستغلال و استخراج هذه الثروات أكثر ربحية و يرفع من قيمة البقاء في منصب السلطة و هذا من خلال توفيره للسياسيين تدفقات مالية هامة (ريع الموارد) يستطيعون استعمالها للتأثير على أصوات الناخبين و بالتالي المحافظة على مناصبهم في السلطة.
- ❖ الإنتعاش المستمر للموارد من شأنه زيادة حجم التخصيص غير الجيد لهذه الموارد و إساءة استعمال النفقات العامة في أنشطة اقتصادية أقل فاعلية ، و السبب في هذا هو أن الانتعاش يدفع السياسيين للتوسع في سياسات الدعم و الحماية لبعض الأنشطة و التوظيف في القطاع العام لغرض البقاء في

[1] - Robinson j. , Torvik R. & Verdier T. ," Political Foundation of The Resource Curse " , Journal of Development Economics , V 79 , 2006 , pp: 447-468.

السلطة مما يؤدي إلى توسع قطاع عام أقل أداء و التقليل من دور القطاع الخاص الذي يفترض أنه أكثر إنتاجية.

- ❖ إن التأثير العام لإنعاش الموارد على الاقتصاد يرتبط بشكل واضح بالمؤسسات(و المقصود هنا بالمؤسسات تلك التي لها صلة بالجانب السياسي و التي تضمن شفافية عمل الحكومة و قدرة المواطنين على محاسبتها) باعتبارها هي التي تحدد مدى الحافز السياسي في السياسات المتبعة.

حيث أن البلدان التي تتمتع بمؤسسات تدعم استقلال القضاء و حكم القانون و محاسبة المسؤولين ، فإنها سوف تحقق مكاسب كبيرة من انتعاش الموارد لأن هذه المؤسسات من شأنها كبح الحوافز السياسية المنحرفة التي تنشأ من وفرة الموارد ، أما البلدان التي لا تمتلك هذا النوع من المؤسسات فإن ثروتها قد تتحول إلى نقمة أو ما يسمى بلعنة الموارد.

2- التفسير المؤسساتي للعنة الموارد:

2-1- دور المؤسسات في التنمية الإقتصادية :

لقد أثبتت مختلف البحوث الاقتصادية التي أجريت في السنوات الأخيرة أن للمؤسسات أهمية بالغة وحيوية في عملية التنمية و النمو الاقتصادي للبلدان ، و قد وجد الاقتصاديون أن اختلاف نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام حول العالم يرتبط بشكل وثيق بالإختلاف في نوعية المؤسسات ، فالبلدان التي تمتلك مؤسسات جيدة تشجع على الاستثمار في رأس المال المادي و رأس المال البشري وفي التكنولوجيا العالية تستطيع تحسين أداء إقتصادها و توفير الرفاه لسكانها[1].

و في الدراسة التي قام بها Dani Rodrik & Arvind Subramanian (2003)[2] حيث تطرق إلى أهم المحددات التي يمكن أن تفسر و بصورة وافية الفروق الواسعة في مستويات الدخل بين البلدان وجدا أنه من بين هذه المحددات - و التي تتمثل في:

الجغرافيا : تحدد المناخ و هبات الموارد الطبيعية و التي تؤكد دور العوامل الطبيعية باعتبارها أهمعامل في اختلاف الدخول و مستويات المعيشة بين البلدان الغنية و الفقيرة في العالم.

دور التجارة بين البلدان :باعتبارها تعطي للمشاركة في الاقتصاد العالمي و التقارب الاقتصادي بين المناطق الغنية و الفقيرة في العالم دورا مهما في التأثير على الإنتاجية و نمو نصيب الفرد من الدخل وهذا ما يطلق علية بالتكاملية.

المؤسسات : و وفقا لوجهة النظر هذه فإن البلدان التي تمتلك مؤسسات و خاصة تلك التي تحمي حقوق الملكية لجميع الأفراد و تكرس سيادة القانون و تفرض رقابة على المسؤولين تستطيع تحقيق الرفاه لسكانها و

[1]- شكوري سيدي محمد ، مرجع سبق ذكره،2012،ص 29.

[2]- رودريك داني وسوبارمانيان ارفيند ،"أسبقية المؤسسات (ماذا تعني او لا تعني) " صندوق النقد الدولي ، التمويل والتنمية ، المجلد 40، العدد 2 ، جوان 2003،ص31-34 .

يبدوا هذا واضحا لأن معظم البلدان الغنية في العالم هي بلدان تمتلك مؤسسات قوية. بحيث تعتبر المؤسسات الجيدة و الحماية الأكبر لحقوق الملكية و سيادة القانون من أهم العوامل التي تعززالاستثمار و تزيد من مستوى دخل الأفراد.

وباستخدام علاقات الإنحدار بين هذه المتغيرات الثلاثة و مستوى الدخل وجدا أن نوعية المؤسسات هي المحدد الايجابي الوحيد و المهم لمستويات الدخل و أن للجغرافيا أو هبات الموارد الطبيعية تأثيرا مباشرا ضعيفا على مستوى الدخل غير أنها(الجغرافيا) تعتبر محددا مهما لنوعية المؤسسات ، في حين أن التكامل ليس له تأثير مباشرا على الدخل و إنما التأثير الإيجابي للتجارة يكون على نوعية المؤسسات ، و يعتقد د.رودريك و أ.سوبرامانيان (2003) أن تحسن نوعية المؤسسات يمكن أن تحقق زيادة كبيرة في دخل الأفراد و أنه لو استطاعت دولة مثل بوليفيا أن تحصل على مؤسسات جيدة كتلك التي توجد في كوريا فإن ناتجها الداخلي الخام بالنسبة للفرد يمكن أن يرتفع من مستواه الحالي و المقدر ب 2700 دولار و يصل إلى حوالي 18000 دولار والشكل التالي يوضح ما توصلا إليه الباحثان .

الشكل رقم (2-2):المحددات العميقة للدخل

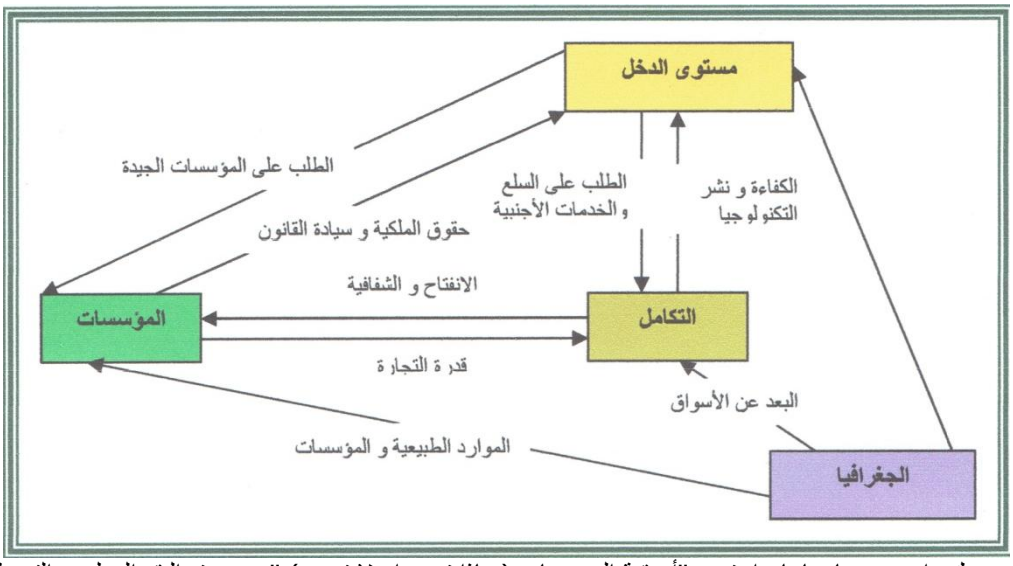

المصدر: رودريك داني وسوبارمانيان ارفيند ،"أسبقية المؤسسات (ماذا تعني او لا تعني) " صندوق النقد الدولي ، التمويل والتنمية ، المجلد 40، العدد 2 ، جوان 2003،ص32 .

2-2- نوعية المؤسسات في البلدان الغنية بالموارد:

و يرى مؤيدو الاقتراب المؤسسي أن نوعية المؤسسات في الدول التي تزخر بالموارد الطبيعية هي العامل الأساسي في تفسير لعنة الموارد، فالمشكلة في أساسها ذات طابع سياسي تؤدي إلى نتائج اقتصادية، فهي ترتبط بقدرة مؤسسات الدولةعلى إدارة هذه الثروات واستغلالها بشكل أمثل الشيء الذي يمكن من تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي حدوث التنمية المنشودة .بشكل عام توجد علاقة عكسية بين الاعتماد على الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، وعند إضافة العامل المؤسسي إلى التحليل يلاحظ أن الجودة المؤسسية هي العامل المحدد لطبيعة العلاقة بين الطرفين، فتأثر الوفرة سلبا على النمو الاقتصادي يكون أكثر حدة في الدول ذات المؤسسات الضعيفة[1].

2-3- وفرة الموارد الطبيعية و الفساد:

إن مسألة الفساد لها علاقة كبيرة بالاقتصادات التي تتوفر على موارد طبيعية هامة لأن عملية استخراج

و استغلال هذه الموارد تعتبر أنشطة ريعية بامتياز و تعزز سلوك السعي إلى تحقيق الريع كما أن القيود الحكومية المصطنعة على الأنشطة الاقتصادية و القيود على التجارة تعزز الأنشطة الريعية و سلوك السعي لتحقيق الريع ، على غرار السماح بدخول السلع الخاضعة للرسوم الجمركية بدون تقاضي رسوم عليها و السعي إلى الحصول أولا على التراخيص التي قد تمنحها الحكومة فيما يخص الاستيراد و التصدير للسلع و الإعانة على اكتساب الأسواق العمومية لمشاريع الانشاء والتعمير[2].

و في دراسة ل Leite & Weidman (1999) حول العلاقة بين الفساد والموارد الطبيعية والنمو

الاقتصادي توصلا إلى أن الفساد يؤثر على النمو في البلدان الغنية بالموارد بواسطة العوامل المؤسسية مثل مدى انتشار البيروقراطية و النظام القضائي ؛ و في الكثير من الحالات يزدهر فساد القطاع العام حيث لا يطبق القانون على الجميع و يستخدم تطبيق القانون لتعزيز المصالح الخاصة بدلا من حماية الصالح العام ، كما أن معظم البلدان التي يستشري فيها الفساد تمتلك مؤسسات ضعيفة[3].

يعتبر مؤشر قياس الفساد في العالم CPI (Corruption Perception Index) الذي وضعته منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) أهم معيار لقياس الفساد لدى الدول و ترتيبها ، في سنة 2014 تضمن هذا المؤشر ترتيبا ل 175 دولة بناءا على تصورات درجة الفساد كما يراها رجال الأعمال و المحللين في كل بلد ، و ينطوي CPI على 100 درجة (من 0 إلى 100 درجة) تعد الدرجة 0 أسوأ حالة و الدرجة 100 أحسنها على الإطلاق.

[1] - Mark Gallagher , Steve Rozner, Tools for treating resource curse, From Curse to Cures, Developing Alternatives, volume 11, issues 1, Spring 2007, p :28.

[2]- شكوري سيدي محمد ، مرجع سبق ذكره،2012،ص 36.

[3] - Leite C. & Weidman J. " Does Mother Nature Corrupt ? Natural Resources , Corruption , and Economic Growth " ,International Monetary Fund , Working Paper , July 1999 , pp.36-38.

وحسب ترتيب للبلدان حسب درجة الفساد فيها و الذي وضعته منظمة الشفافية العالمية سنة 2014 فقد رتبت معظم البلدان الغنية بالموارد الطبيعية على رأس قائمة البلدان الأكثر فسادا في العالم فاحتلت العراق المرتبة 170 وحصلت على 16 درجة ،اما السودان فقد احتلت المرتبة 173 وحصلت على 11 درجة ، اما فنزويلا المرتبة 161 ب 19 درجة ، اما ليبيا المرتبة 166 ب 18 درجة[1].

[1] - https://ar.wikipedia.org/wiki/مؤشر-مدركات-الفساد#cite_note-corruptionindex2014-1 , date de visite le 17/05/2016 a 22 :55.

خلاصة الفصل:

لقد ظل الإعتقاد سائدا و لعقود طويلة أن وفرة الموارد الطبيعية تعتبر نعمة تؤدي إلى تنمية اقتصادية سريعة و شرط أساسي لتحقيق نمو اقتصادي دائم بالنظر لتأثيراتها على الاقتصاد الكلي و المتمثلة في تحسين ميزان المدفوعات و زيادة الإيرادات العامة ، غير أن هذا لم يكن في الغالب هو الحال فأصبحت وفرة الموارد نعمة لقلة من الاقتصادات و نقمة (لعنة) لاقتصادات أخرى.

أدركت النرويج مبكراً أن اقتصادها لن يستفيد بتاتاً من إطلاق العنان لعائدات النفط في اجتياح بلادها، على طريقة تسونامي، لتتسبب في تدمير قطاعات اقتصادية غير نفطية، وإحداث صدمات اقتصادية ناجمة عن تذبذبات أسعار النفط .لذلك، سعت النرويج إلى وضع ما يقارب جميع إيراداتها النفطية التي جنتها منذ عام 1990 في حساب أُطلق عليه "صندوق النفط"الذي له فضل كبير في تجنيب النرويج "لعنة النفط" التي يعاني منها العديد من الدول الأخرى الغنية بالموارد.

نجحت الاستراتيجية الاقتصادية التي تبنتها دولة الإمارات العربية المتحدة منذ تأسيس الاتحاد وحتى اليوم في تنويع مصادر الدخل والانفتاح الاقتصادي وتؤكد المؤشرات جميعها قوة الاقتصاد الإماراتي ومتانته وحصانته في مواجهة الأزمات العابرة، وأنه يمتلك كل مقومات النمو والتطور، كما تثبت في الوقت ذاته أن تطلع الإمارات إلى مرحلة ما بعد النفط ليس مجرد شعارات بل حقيقة تتأكد يوماً بعد الآخر.

و يعتبر المرض الهولندي من بين أهم المشاكل الاقتصادية التي تسببها وفرة الموارد الطبيعية في البلدان التي اكتشفت فيها ، حيث أن التغيرات التي تحدث في الاقتصاد بسبب انتعاش صادرات الموارد الطبيعية و التي تتمثل خاصة في تراجع قطاع السلع المتبادلة بالنسبة لقطاع السلع الغير المتبادلة نتيجة الارتفاع الحقيقي في صرف العملة المحلية تختصر فيما يسمى بالمرض الهولندي ، و بالإضافة إلى هذا التأثير السلبي على القطاعات المصدرة من الاقتصاد، وقد اثبتت العديد من الدراسات وجود علاقة عكسية بين وفرة الموارد والنمو الإقتصادي.

و بالإضافة لتأثيرها على الأداء الاقتصادي للعديد من البلدان ، فقد بينت دراسات حديثة أن وفرة الموارد الطبيعية قد تؤدي كذلك إلى تراجع الاستثمار في رأس المال البشري ، غير أن هناك جدل كبير بين الأكاديميين و اقتصاديي التنمية فيما يتعلق بتأثير وفرة الموارد الطبيعية على تراكم رأس المال البشري.

لكن الأمر الذي لا يختلف فيه الاقتصاديين هو أن ريع الموارد الطبيعية يؤثر و يشكل الاقتصاد السياسي لهذه البلدان و يدعم العديد من الاقتصادي فكرة التفسير السياسي لنقمة الموارد ويعتقدون أن للجانب السياسي دور مهم في تفسير ضعف الأداء الاقتصادي لمعظم البلدان المصدرة للموارد الطبيعية.

الفصل الثالث :

قياس أثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية بالجزائر

تمهيد :

يلعب قطاع النفط دورا محوريا في نمو الاقتصاد الوطني، إذ تساهم عائدات تصديرالنفط بنحو % 40 من الناتج المحلي الإجمالي سنويا،و يعد احتياطي النفط 12200 مليون برميل سنة 2014 ، ويقدر الإنتاج في نفس السنة ب 1.193مليون برميل في اليوم ، وتقدر نسبة الصادرات النفطية مابين 97 و98 % من إجمالي الصادرات وبالتا ي فإن إقتصاد الجزائر إقتصاد نفطي .

لقد شهد الاقتصاد الجزائري في السبعينيات ونهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين إختلالات متعددة، وذلك لتقلبات أسعار البترول ، وخصوصا الأزمة النفطية الحادة سنة 1986 التي انخفض فيها سعر البرميل إلى14.44دولار أمريكي مقابل 37.42 دولار أمريكي للبرميل سنة 1980 وهذا ما أحدث عدة اختلالات في المؤشرات الاقتصادية الكلية، مما دفع بالجزائر إلى اللجوء لصندوق النقد الدولي من أجل الحصول على قروض وتمديد آجال الدفع مقابل تطبيق برامج إصلاحات صارمة امتدت ما بين 1989 إلى 1998 .

كما عرفت فترة ما بعد سنة 2000 انتعاشا ملحوظا للاقتصاد الجزائري، وتحسنا في معظم المؤشرات الاقتصادية، وذلك بعد تغير السياسة الاقتصادية للحكومة من سياسة تقشفية صارمة في الفترة السابقة إلى سياسة توسعية من أجل دعم النمو وإنعاشه .وتغير السياسة الاقتصادية للدولة لم يكن مبرمجا مسبقا و إنما كانت نتيجة ارتفاع أسعار البترول سنة 2000 حيث بلغ 27.39 دولار أمريكي للبرميل بعدما كان 16.56دولار أمريكي للبرميل سنة 1999 .

إن هذه التغيرات التي طرأت على الاقتصاد الجزائري حفزتنا على دراسة الأداء الاقتصادي للجزائر خلال فترة الدراسة(1970-2014) . وعليه قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:حيث سنتناول في المبحث الأول القطاع النفطي في الجزائر . أما المبحث الثاني فسنقوم بدراسة تحليلية للأداء الإقتصادي(النمو الإقتصادي، البطالة، التضخم و التوازن الخارجي) ، والمبحث الثالث فهو دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول على المربع السحري لكالدور .

المبحث الأول : القطاع النفطي في الجزائر

عرفت الصناعة البترولية في الجزائر تطورا ملحوظا إذا ما قورنت بالصناعات الأخرى باعتبارها العصب الأساسي للاقتصاد الوطني، هذا التطور كان راجعا للشراكة التي تضاعفت خلال السنوات الأخيرة بحيث ساهمت في رفع قدرات الجزائر في الاستثمار بصفة معتبرة خاصة في مجال البحث والتنقيب.

تطلق صفة الدولة النفطية على بلد ما عند توافر الخصائص التالية:

-أن يكون منتجا ومصدرا صريحا لكميات هامة من البترول الخام كمادة أولية مهيمنة على الصادرات.

-يعتمد الهيكل الإقتصادي والإجتماعي القائم بصورة أساسية على الريع البترولي.

-يعتمد من أجل استغلال النفط في جميع مراحله – استكشاف واستخراج ونقل -بصفة كبيرة على تقنيات الشركات العالمية، أي دولة تفتقر إلى التطور التكنولوجي.

فعنصر إنتاج البترول وتصديره لا يعطي صفة الدولة النفطية، فدول منتجة ومصدرة للبترول مثل النرويج وهولندا وروسيا لا تعتبر دولا نفطية وذلك لأنها قائمة على تنوع النشاطات الإقتصادية وتتحكم في تكنولوجيا الإستغلال، ولهذا فإن الجزائر هذه الصفات المذكورة تعتبر دولة نفطية.

المطلب الأول:التطور التاريخي للقطاع البترولي الجزائري

يلعب قطاع المحروقات دورا مهما و أساسيا في الاقتصاد الوطني، فهو محرك العملية التنموية و ركيزتها الأساسية،و قد مر هذا القطاع بتطورات هامة منذ الاستقلال و إلى يومنا هذا.

1- إكتشاف النفط في الجزائر[1]

أما من حيث الاكتشاف التجاري وبداية الاستغلال الصناعي للنفط في الجزائر فقد كان مع بداية القرن العشرين حيث حفرت في شمال البلاد بعض الآبار القليلة العمق بعد ملاحظة مؤشرات نفطية كانت بادية على سطح الأرض، مثل بئر تليوانيت(جنوب غرب غليزان) المكتشف حوالي سنة 1915 ، وواد قطرين

[1]--عيسى مقيلد،"قطاع المحروقات في ظل التحولات الاقتصادية".مذكرة ماجستير ،جامعة الحاج لخضر باتنة.السنة الدراسية 2007_2008.ص26-27 .

(جنوب سور الغزلان).هذه الاكتشافات الأولية كانت عرضية ولا تدخل ضمن مخطط البحث و التنقيب .

أما تاريخ إنتاج النفط، والذي يمكن اعتباره تاريخ النفط الفعلي للجزائر، فلم يكن سوى عام1956 .

إن المحفز على الاستكشاف والتنقيب جاء بعد انهزام فرنسا في الحرب العالمية وظهور أهمية النفط خلال وبعد الحرب، فباشرت الاستكشاف من جديد وتم استغلال بئر بترولية بواد قطرين المعروف، والذي أنتج خلال الفترة من 1949 إلى 1956 كمية 308.7 ألف طن وهي كمية متواضعة نسبيا مع ملاحظة أنه كان ينتج نفطا ذا جودة عالية.

وبداية من الخمسينات ازدادت اهتمامات فرنسا من أجل استغلال الثروة البترولية في الجزائر .ففي أكتوبر 1952أعطيت رخص التنقيب للشركة الفرنسية للبترول(CFP)وللشركة الوطنية للبترول بالجزائر (SN REPAL)، ثم لشركة التنقيب واستغلال البترول في الصحراء(CREPS) .

وفي سنة 1956 تم اكتشاف أول بئر بترولية هامة في الصحراء الجزائرية هو حقل" عجيلة"، وفي نفس السنة تم اكتشاف أكبر الحقول البترولية في الجزائر وهو حقل" حاسي مسعود "وذلك في جوان 1956، وهي السنة التي يؤرخ بها لبداية عهد البترول في الجزائر .وكان لقيام ثورة التحرير وشدتها في شمال البلاد من العوامل التي سرعت الاتجاه صوب الصحراء الكبرى (على أمل فرنسي لفصلها عن الجزائر مستقبلا)، وهي مساحة مترامية الأطراف، إذ تمثل أكثر من 80% من مساحة القطر الجزائري المقدرة ب 2.381.741كلم^2 ثم توالت الاكتشافات وبدأ الإنتاج والتصدير الذي تطور من 0.4 مليون طن سنة 1958 إلى 20.7 مليون طن سنة1962 . ووصل حجم التصدير بعد الاستقلال إلى 47 مليون طن سنة1969 ، ويقدر إنتاج الجزائر حاليا(سنة 2014)[1] من البترول الخام 1.193 مليون برميل في اليوم .

وتتبع الجزائر حاليا سياسة نفطية جادة تسعى إلى زيادة الإنتاج والتصدير وضمان حصتها في الأسواق العالمية ، خاصة السوق الأوربية والأمريكية .وتهدف أن تصل بصادراتها من الغاز إلى ما فوق 100 مليار متر مكعب ، ومن البترول (الخام والمكرر) إلى طاقة إنتاجية تصل إلى 2 مليون برميل يوميا.

2- نشأة الشركة الوطنية " سوناطراك" :

[1]-التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربيةالمصدرة للبترول 2015،ص28.

بعد الإستقلال مباشرة بحثت الجزائر على بسط سيطرتها على ثروتها النفطية التي بدأت تتضح مكانتها و أهميتها في الإقتصاد الوطني ، وخططت للوصول إلى هذا الهدف عبر مراحل، حيث كانت الخطوة الأولى هي تأسيس الشركة الوطنية لنقل و تسويق المحروقات" سوناطراك "في1963/12/03[1] لتكون الأداة التي تتحقق بها الأهداف المسطرة لا سيما كسر إحتكار و هيمنة الشركات الأجنبية(الفرنسية خاصة)على معظم الأنشطة البترولية [2] ، وكان دور هذه الشركة كما تدل على ذلك تسميتها محصورا عند نشأتها في نقل وتجارة المحروقات فقط ، ثم تعزز دورها عام 1966 ، عندما توسع نشاطها إلى المجالات الصناعية ، قبل أن تصبح بداية من 1971 الفاعل الرئيسي في قطاع المحروقات بالجزائر لتتولى مهام القيام بجميع أنشطة التنقيب والإنتاج والنقل وتسويق المحروقات الجزائرية .و الملاحظ أنه قبل صدور قرارات التأميم الشهيرة في 1971/02/24 فقد انتهجت الجزائر سياسة تدريجية لاستعادة الرقابة على المحروقات ، بدأ بالنقل أولا ثم التنقيب والإنتاج لاحقا بأسلوب متبع منذ تأسيس شركة سوناطراك: منها القيام بتشغيل أنبوب نقل البترول سنة 1966 ، ثم شراء حقوق بريتش بتروليوم (B.P) في ج في 1967 وتأميم كل شركات التوزيع في اوت 1967 ، كما قامت بعملية شراكة بنسبة 49/51 % هي الاولى من نوعها في الجزائر بين سونطراك وشركة " غيت " الأمريكية .و مع نهاية 1967 كانت الجزائر تشرف على حوالي 75 % من النقل و 65 % من البحث والتكرير وكامل الرقابة على التوزيع[3].

3- تأميم قطاع المحروقات :

التأميم هو نقل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للخواص إلى ملكية الدولة، إما ملكية تامة أو بأغلبية أسهمها أو احتكار الدولة لبعض الأنشطة الاقتصادية دون السماح لأطراف أخرى سواء أكانت محلية أو دولية بالعمل فيها .والتأميم ليس له دائما أسبابا أيديولوجية، فكثير من الدول الرأسمالية العريقة اختارت إدراج صناعات أو مؤسسات معينة واسعة الاستعمال أو مهمة في اقتصادها ضمن القطاع العام،

[1]-أنشأت الشركة الوطنية لنقل و تسويق المحروقات - سوناطراك - بموجب المرسوم الرئاسي رقم 491/63 المؤرخ في 1963//12/31.

[2]- على إثر إتفاقية أيفيان في 18 مارس 1962 ، تمت الموافقة على إنشاء هيئة مختلطة بين الج ا زئر و فرنسا سميت بتنظيم الصحاري "ORGANISME SAHARIEN" كانت مهمته الأساسية هي تسيير و رقابة الصناعة النفطية الجزائرية و اقتراح المسائل النفطيةبالجزائر ، غير أن التنظيم هذا قبل أن يتم تعديله في1965/07/29 كان يمنح احتكارا معتبرا للشركات الفرنسية في استغلال البترول .

[3]-زغبي نبيل،"اثر السياسات الطاقوية للإتحاد الاوروبي على قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري"، مذكرة ماجستير ،جامعة فرحات عباس سطيف،السنة الجامعية 2012/2011.ص 28 .

مثل المناجم أو السكة الحديدية وشركات الكهرباء والغاز وشركات الطيران وغيرها، والتي تعتبرها من رموز السيادة[1].

3-1- أسباب التأميم في قطاع البترول:

إن للنفط الأولوية في التأميم قبل أي صناعة أخرى، بغض النظر عن التوجهات الاقتصادية والسياسية لهذه الدولة أو تلك، ومن الدوافع لعملية تأميم القطاع البترولي نذكر ما يلي:

- الدور الكبير للبترول كمحرك لعجلة النشاط الصناعي الدولي.
- الإحتكار الواسع للشركات العالمية في جميع مراحل الصناعة البترولية.
- يشكل القطاع النفطي أكبر مصدر للموارد المالية من النشاطات الإقتصادية الأخرى.
- الرغبة في زيادة الادخار ومن ثم الاستثمار، على اعتبار أنه كلما اتسع القطاع العام سهل ذلك على الحكومة زيادة مواردها المالية وزيادة معدلات الادخار عن طريق التدخل في توجيه ورفع الأسعار.
- توجيه الاستثمار، لأن تحكم الدولة في قطاع البترول يسهل لها التوسع في الاستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات التي تخدم الاقتصاد الوطني، وصناعة النفط على الخصوص مصدر التمويل الأساسي.

للأسباب المذكورة أعلاه، كان هدف السيطرة على قطاع النفط من ضمن أولويات الدول النامية المصدرة باختلاف توجهاتها السياسية ونظمها الاقتصادية، وذلك توطيدا لاستقلالها السياسي والاقتصادي، وهو ما عرف ب"الوطنية النفطية " بمعنى أن الاستقلال السياسي يبقى ناقصا ما دامت الدولة الوطنية لا تسيطر على كامل ثرواتها الطبيعية والنفطية بالخصوص.

3-2-قرارات تأميم المحروقات:

هذه القرارات أعلن عنها خلال الاحتفالات بعيد العمال في 1971/02/24 والتي نصت على مايلي :

-أخذ حصة 51 % من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر مما يحقق الرقابة الفعلية على المحروقات، وهذا ما سمح للجزائر بمراقبة % 56 من مجمل الإنتاج البترولي.

[1]- عيسى مقيلد،مرجع سبق ذكره،2008، ص29.

-التأميم الكامل لحقول الغاز.

-تأميم النقل البري للبترول والغاز، أي كل أنابيب النقل المتواجدة على التراب الجزائري.

وبعد قرار التأميم مباشرة وفي 12 أفريل 1971 صدر المرسوم التشريعي71 -22 الذي وضع حدا لما يسمى بالحقوق المكتسبة وإنهاء مبدأ الامتياز للشركات الأجنبية التي كانت تعتبر نفسها المالك الوحيد للثروات النفطية.

وكان من الطبيعي أن يكون لقرارات تأميم الشركات الفرنسية ردود فعل قوية، بالرغم من تأكيد الجزائرعلى تزويد السوق الفرنسية بالنفط وبسعر السوق السائد، لكنها اعتبرت القرار غير شرعي لأن الجزائر اتخذته من جانب واحد،كما أن قيمة التعويضات لم تكن موضوع تحديد مسبق بين البلدين وأنها(أي الجزائرتمارس حضرا نفطيا عليها، إلا أن الشركات الفرنسية في الحقيقة هي التي باشرت في ممارسة حضر على الجزائر التي كانت في مرحلة تنفيذ المخطط الرباعي الأول 70-1973 والحاجة الملحة للتمويل لتنفيذه ، حيث قامت الشركات الفرنسية بأساليب مختلفة من الضغوط منها:

-رفض تعبئة النفط الجزائري كوسيلة ضغط وحضر فعلي، وذلك إيمانا منهم بأن النفط الجزائري لا يمكن أن يجد له سوقا خارج فرنسا، وحتى وإن استطاعت تسويقه إلى الدول الأوروبية الأخرى فلن يكون بدون المرور على فرنسا[1] .

-الضغط على الهيئات الصناعية والمالية الدولية التي يحتمل أن تقيم علاقات اقتصادية مع الجزائر، وحذرتها من مغبة التعامل معها، وطالبت بمقاطعة النفط الجزائري.

-إضافة إلى مجموعة من الإجراءات الأخرى كتقليل هجرة الجزائريين إليها بحيث تم إلغاء عقود 10 آلاف عامل مرخص له العمل في فرنسا.

ولقد واجهت الجزائر صعوبات في الدخول إلى الأسواق العالمية في بادئ الأمر بسبب تردد الدول في إبرام عقود معها مساندة بذلك الموقف الفرنسي، والذي هدد بنسف كل اتفاقية تبرمها هذه الدول مع الجزائر، لكن بعد أن تبين للجميع مدى جدية الجزائر في الدفاع عن مصالحها وعدم العدول عن مواقفها، قررت العديد من

[1]- .بلعيد عبد السلام،" الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال"، ترجمة محمد هناد ومصطفى ماضي، دار النشر بوشان، الجزائر، 1990 ، ص49.

الدول الدخول في تعاملات معها، واعتبر ذلك مكسبا للجزائر أكد خروجها منتصرة من معركة التأميم، وفتحت أبواب التأميم للعديد من الدول المصدرة للبترول.

3-3- السياسة البترولية الجزائرية بعد التأميم:

ارتبط مفهوم استعادة السيادة على الثروات الطبيعية في الجزائر بمفهوم التحرير والاستقلال، ومن هنا كانت الموضوعات الأساسية المتعلقة بالبترول ذات طابع سياسي، فكان التأكيد على مبدأ السيادة الكاملة على الثروات الوطنية وإعادة تقييمها مبدأ دستوريا أقرته الجزائر في كل دساتيرها :من دستور 1976 في المادة 25منه التي تنص على" حق الدولة في ممارسة سيادتها على مجموع ترابها الوطني والمجال الجوي والإقليم البحري ويشمل ذلك الموارد الطبيعية في باطن الأرض "وأكدها الميثاق الوطني، ثم دستور1989 وكذلك دستور 1996 في المادة 17 التي تنص على أن" :الملكية العامة هي ملك المجموعات الوطنية، وتشمل باطن الأرض والمناجم والمقالع والموارد الطبيعية للطاقة، والثروات المعدنية الطبيعية والحية، في مختلف مناطق الأملاك الوطنية البحرية والمياه والغابات[1]".

وعليه فإن السيادة الكاملة على قطاع المحروقات تؤول للدولة مباشرة أو عبر شركتها الوطنية سوناطراك الوحيدة المخول لها الحصول على السندات المنجمية أو النفطية ويمنع لأي شخص طبيعي أو معنوي أجنبي ممارسة النشاط إلا بالاشتراك مع سوناطراك بنسبة لا تقل عن 51% للأخيرة في مجال البترول فقط دون الغاز الذي يبقى ملكية تامة للدولة.

أما الجانب التنظيمي، فكانت قضية الأسعار حجر الزاوية، والتي أصبحت من اختصاص السلطات الوطنية ولم يعد للشركات البترولية أي دخل فيها، فأقرت مجموعة من القواعد تضمنها مراسيم تشريعية عديدة صدرت في 12 أفريل1971 تهدف إلى تنظيم نشاط الاستغلال لقطاع المحروقات في جميع مراحله، وكذا جانب النظام الضريبي، ومن الموضوعات التي تناولتها ما يلي:

-تحديد المستوى الأدنى للأسعار المعلنة للبترول الجزائري، حيث تؤكد على حق الجزائر في أن تحدد أسعار منتجاتها النفطية بشكل منفرد دون الرجوع للشركات الأجنبية، بمعنى أن سعر البترول يصدر من الطرف الوطني بقرارات كاملة السيادة، ولها سلطة تصليح الأسعار[2] .

[1]-الدستور الجزائري 1976 ، مركز الإعلام والتوثيق لوزارة الداخلية.

[2]- - .عيسى مقليد، مرجع سبق ذكره،2008، ص34.

-وبموجب هذه المراسيم كذلك، تم تعديل قانون الأسعار الذي نصت عليه اتفاقيات الامتياز الملحقة بقانون البترول الصحراوي لعام 1958 ، ومن ثم تحديد القيمة النهائية التي تتخذ أساسا لاحتساب الضريبة الواجبة التطبيق وتقدير قيمة الضرائب المستحقة والمتأخرة على الشركات الأجنبية.

-رغم تحديد الجزائر لمستوى أسعار بترولها ب 2.77 دولار للبرميل من ميناء الشحن بجاية ابتداء من أول جانفي إلى مارس 1971 ، إلا أنها أضافت شرطا مقتضاه أنه يمكن تغيير الأسعار المحددة إذا وقع تعديل جوهري لمعطيات الاقتصاد الدولي للبترول، بمعنى أن التسعير يخضع لمبدأ تغير الظروف .

وبما أن الجزائر عضو في منظمتي الأوبك والأوابكOPEC و الأوابك OAPEC (منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط) ، أصبح تحديد الأسعار المعلنة يخضع لقرارات تنظيمية تتفق عليه الحكومات الأعضاء في منظمة أوبك خصوصا، وهي المنظمة التي وفرت قدرا كبيرا من الحماية للدول الأعضاء وحافظت على مصالحها من استغلال الشركات العالمية[1].

المطلب الثاني : إمكانيات الجزائر النفطية:

تملك الجزائر ثروة نفطية هائلة يمكن توضيحها كما يلي:

1-بالنسبة للنفط الخام :

تزخر الجزائر بإمكانيات نفطية هائلة تجعل لها وزنا مهما في السوق البترولية العالمية ، فهي تحتل المركز السابع عربيا من حيث إحتياطات البترول بمعدل0.99 % سنة 2014 حسب التقرير السنوي لمنظمة الأوبك لسنة 2015 ، و يوضح الجدول التالي تطور الإحتياطات النفطية المؤكدة من البترول الخام للفترة 1986_2014.

الجدول رقم (3-1) :تطور الإحتياطات من النفط الخام في الجزائر خلال الفترة(1986-2014)

[1]-ميهوب مسعود،مرجع سبق ذكره ،2012، ص44-45.

الوحدة :مليون برميل

السنة	الإحتياطي	السنة	الإحتياطي	السنة	الإحتياطي	السنة	الإحتياطي
1986	8800	1994	9979	2002	11314	2010	12200
1987	8564	1995	9979	2003	11800	2011	12200
1988	9200	1996	10800	2004	11350	2012	12200
1989	9936	1997	11200	2005	12270	2013	12200
1990	9200	1998	11314	2006	12200	2014	12200
1991	9200	1999	11314	2007	12200		
1992	9200	2000	11314	2008	12200		
1993	9200	2001	11314	2009	12200		

المصدر:1- التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الاوبك2004،ص17.

2- التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الاوبك،2009،ص22.

3-التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوابك،2015،ص8.

من خلال الجدول رقم (1-1) تتضح لنا الإمكانات التي تزخز بها الجزائر، فمن حيث البترول الخام إرتفع مقدار الإحتياطي المؤكد من النفط الخام من 9979 مليون برميل سنة 1995 إلى 11800 سنة 2003 ثم 12200 مليون برميل سنة 2008 ليبقى مستوى الإنتاج ثابتا إلى غاية 2014.

أما من حيث الإنتا ج يمكن رصد تطوره من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-1) : تطور الإنتاج من النفط الخام في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)

الوحدة : الف برميل في اليوم

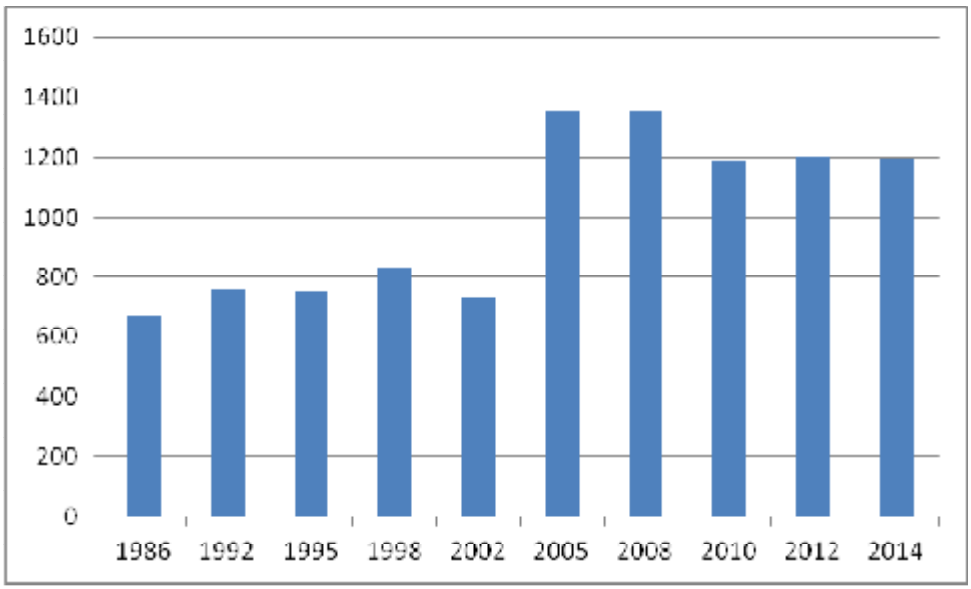

المصدر :من إعداد الطالب بناءاعلى التقارير الإحصائية السنوية لمنظمة الاوبك2004-2009-2015.

من خلال الشكل رقم (1-1) يتضح لنا تطور الطاقة الإنتاجية للبترول الخام في الجزائر، و لعل ذلك راجع إلى الجهود المبذولة في الإستكشاف و البحث و التنقيب، و لأن صناعة البترول تتطلب مهارات فنية و تكنولوجية عالية إضافة إلى ضخامة رأس المال، فتحت السلطات الجزائرية المجال أمام الإستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات من خلال قانون المحروقات رقم07-05 لسنة 2005 والذي فتح المجال للمستثمرين الأجانب من خلال المناقصات، و قد بلغ عدد هذه الشركات ما يفوق 50 شركة تنشط بالشراكة مع سوناطراك، و قد إرتفع الإنتاج الجزائري من 776.6 ألف برميل /يوم سنة 2001 ليبلغ 1.356 مليون برميل/ يوم سنة 2008 ثم انخفض سنة 2012 حيث قدر الانتاج ب 1.203 مليون برميل/يوم ووصل إلى 1.193مليون برميل/يوم سنة 2014 .

وخلال الفترة الممتدة من 2004-2014 تم اكتشاف عدة حقول من النفط الخام والغاز الطبيعي.

الجدول رقم (3-2): الإكتشافات البترولية في الجزائر خلال الفترة(2004-2014)

السنة	نفط	غاز
2004	4	9
2005	5	3
2006	12	7
2007	5	15
2008	2	9
2009	4	12
2010	14	15
2011	10	10
2012	8	23
2013	12	20
2014	15	17

المصدر :تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك سنة 2009-2012-2015.

من خلال الجدول السابق نلاحظ تطور ا لإكتشافات البترولية في الجزائر ، فخلال سنة 2007 رصدت الجزائر ميزانية 3.5 مليار دولار مخصصة لشركة سونا طراك في مجال الإستكشاف و الإنتاج لترتفع إلى 4.9 مليار سنة 2008 أي بنسبة مئوية تقدر ب 40 % ، إضافة إلى إبرام عقود مع شركات أجنبية في مجال الإستكشاف و الإنتاج.

2-بالنسبة للغاز الطبيعي :

تختلف ظروف الغاز الطبيعي عن ظروف البترول الخام ، ففي الوقت الذي يتصف فيه البترول بالقابلية التجارية في السوق العالمية و سهولة نقله نجد أن الغاز لا يتصف بمثل هذه السهولة من القابلية التجارية و لا يمكن تخزينه ، و بالتالي لا يمكن الحديث عن الإستخدام التجاري لحقول الغاز إلا من خلال توفر شبكة نقل و توزيع و تسويق و كذلك مصانع تمييع، الأمر الذي يتطلب تكاليف رأسمالية عالية جدا على صعيد تكاليف النقل بالأنابيب أو على صعيد التمييع و النقل البحري ، و تشير الإحصاءات أن صناعة الغاز الطبيعي تتطلب

إستثمارات ذات كلف عالية تتراوح من10-15 مرة أكثر من تكلفة إستغلال النفط[1] ، و يمكن توضيح تطور الإحتياطات من الغاز الطبيعي في الجزائر في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-2) :تطور إحتياطات الجزائر من الغاز الطبيعي (1986-2014)

الوحدة :مليار متر مكعب

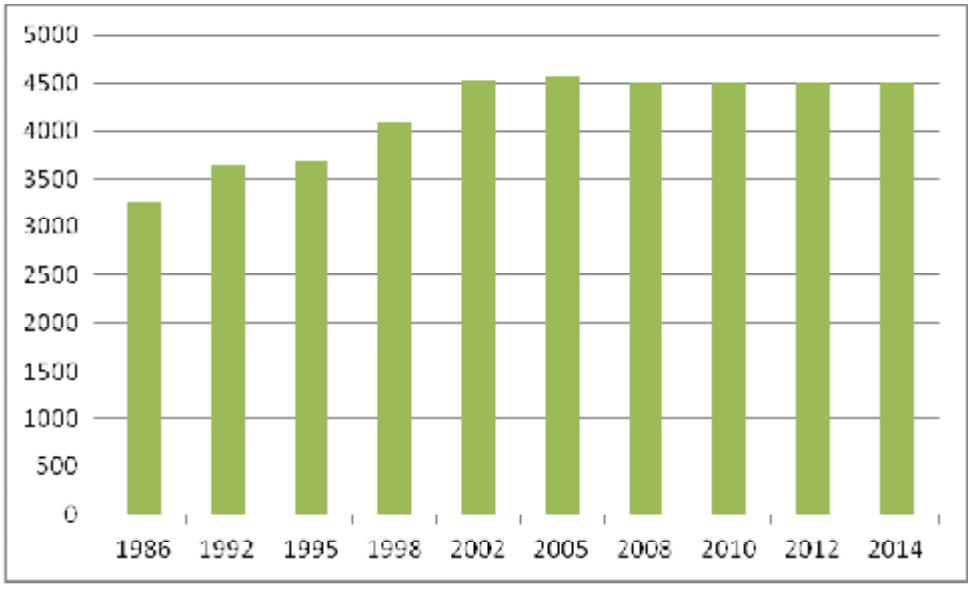

.المصدر :من إعداد الطالب بناءاعلى التقارير الإحصائية السنوية لمنظمة الاوبك2004-2009-2015.

تملك الجزائر إحتياطات مهمة من الغاز الطبيعي قدرت سنة 1998 ب 4077 مليار م^3 لترتفع سنة 2004 إلى4504 مليار م^3 ،كما استمر على هذا المستوى بثبات في السنوات الاخيرة ، و تعد الجزائر ثاني ممون لأوروبا بحاجياتها من الغاز بعد روسيا ، و أهم الحقول التي تضمن الإنتاج الجزائري هو حقل حاسي الرمل الذي ينتج 70 % من الغاز الطبيعي الجزائري و تؤمن صناعة الغاز نحو 90% من إيرادات التصدير في الجزائر و 30% من الناتج المحلي ، و تعتبر الجزائر ثاني أكبر مصدر عالمي للغاز المسيل إضافة إلى تصديرها للغاز الطبيعي بواسطة الأنابيب إلى كل من إيطاليا ، إسبانيا و البرتغال[2] .

[1]- موري سمية،مرجع سبق ذكره ، 2015.ص65 .

[2]- مجلة الاقتصاد والأعمال ، عدد خاص أكتوبر1999.

و تتميز الجزائر بإحتياطي متواضع من البترول و تكمن ثروتها الحقيقية في المواد الغازية، إذ تحتل المرتبة الرابعة من حيث تصدير الغاز الطبيعي بنسبة 7 % من إجمالي التصدير العالمي بالرغم من أنها تملك إحتياطات متواضعة مقدرة بحوالي 2.5 % من الإحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي، و التي قدرت سنة 2014 ب 2.28 % ، في حين قدرت نسبة مساهمتها في الإنتاج العالمي ب 3.2% في سنة 2008 التي تراجعت نوعا ما إلى 2.29 % سنة 2014 .

1

الشكل رقم (3-3) :تطور الإنتاج من الغاز الطبيعي في الجزائر(1986-2014)

الوحدة :مليار متر مكعب

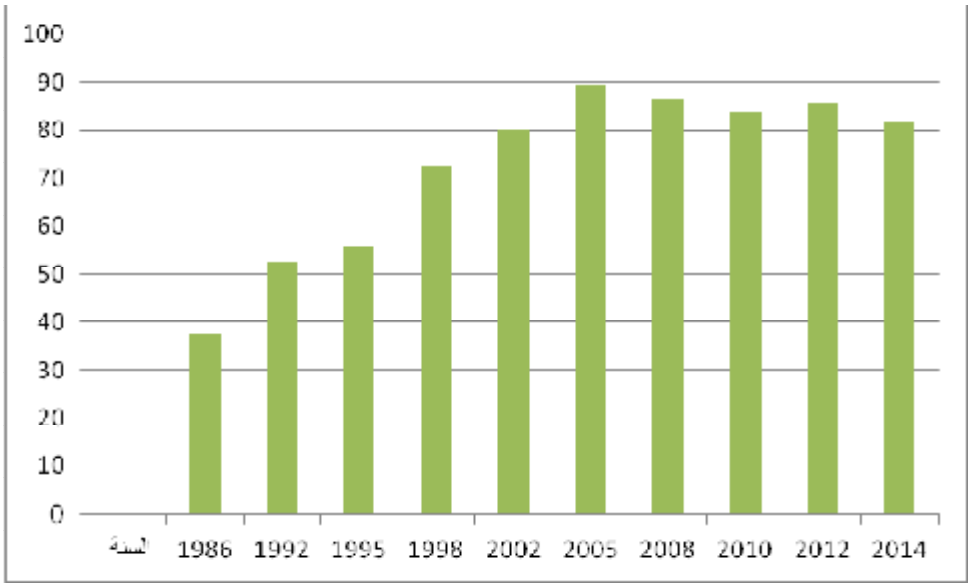

المصدر :من إعداد الطالب بناءاعلى التقارير الإحصائية السنوية لمنظمة الاوبك2004-2009-2015.

إرتفعت الطاقة الإنتاجية للغاز الطبيعي في الجزائر من 72.51 مليار $م^3$ سنة 1998 إلى86.51 مليار $م^3$ سنة 2008 ، لتشهد تراجعا طفيفيا سنة 2014 إلى 81.70 مليار $م^3$ ، و تبلغ الطاقة التصديرية الجزائرية للغاز الطبيعي ما قيمته 60 مليار متر مكعب في السنة إتجاه أوروبا منها أكثر من النصف في حالة سائلة GPL ، و قد سعت سوناطراك للفوز بالمرتبة الرئيسية في تزويد السوق الأوروبية على غرار منافسيها المباشرين لاسيما إنجلترا، هولندا و روسيا، وبالفعل و علاوة على الإستهلاك المحلي تمت تغطية تقريبا

كامل أوروبا الجنوبية بالغاز الطبيعي إبتداءا من سنة 1996 من خلال خطوط الأنابيب عبر البحر المتوسط "ترانس مديتيرانية".[1]

و قد إرتفع الطلب على الغاز الجزائري من أوروبا خاصة، إذ قفز من 350 مليار متر مكعب سنة 1992 إلى 480 مليار متر مكعب سنة 2000 ليصل إلى حوالي 600 مليار مترمكعب سنة 2010 و من المتوقع ان تصل إلى 900 مليار متر مكعب سنة 2030 ، و يتوقع معظم الخبراء إرتفاعا معتبرا للطلب على الغاز الطبيعي المسال مقابل الموارد الطاقوية الأخرى خلال الثلاثين سنة المقبلة، إذ سيتضاعف إستهلاك أوروبا من الغاز الطبيعي من 425 مليار م^3 سنة 2001 إلى736 مليار م^3 في سنة 2025 و بحدود 766 مليار م^3 للولايات المتحدة الأمريكية سنة 2010 ليرتفع إلى 910 مليارم^3 بحلول سنة 2020[2].

المطلب الثالث :الميزات التنافسية للصناعة النفطية الجزائرية:

إن المحروقات الجزائرية لها القدرة على المنافسة في السوق العالمية ، و هي تملك خصائص معينة تجعلها بمنأى عن أخطار الإزاحة من السوق .إن قيمة كل منتوج معد أساسا للسوق في ظل المنافسة الكاملة ترتكز على مكونات أساسية تتمثل في جودة المحروقات و شبكة النقل التي تؤمن وصول المنتوجات إلى الزبائن ، وميزة قرب الموقع الجغرافي وغيرها ، و هي كلها عوامل تلعب الدور الأساسي في تجارة النفط في سوق دولية تتسم بالتغير السريع و المنافسة بين المنتجين و من خلال هذه المحددات يمكن أن نلاحظ في المحروقات الجزائرية الميزات التالية:

1-ميزة الموقع الجغرافي(قرب الأسواق):

يمتاز الموقع الذي تحتلّه الجزائر بأهمية كبيرة، وتَتَجَلَّى هذه الأهمية في عدّة نواحٍ وجوانب، وهي على النحو التالي:

- الجزائر هي من أهمّ بوّابات قارة إفريقيا.
- الموانئ الجزائرية تحظى بأهميّة كبيرة؛ وذلك لقُربها من خطوط الملاحة البحرية الموجودة في البحر المتوسط، وأيضًا لقربها من الموانئ الأوروبية.

[1]- موري سمية ، مرجع سبق ذكره ،2015،ص67.

[2]- بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، "الغاز الطبيعي الجزائري و رهانات السوق الغازية "،مجلة شمال إفريقيا ،العدد الثاني ماي 2005 ، ص 165.

- تقعالجزائر في قلب منطقة المغرب العربي الكبير، وقد أعطاها هذا الموقع أهميّةً كبيرة؛ فهي تمثل نقطة التقاء ووصل بين دول المغرب العربي .

- الموقع الذي تحتلّه الجزائر بالنسبة إلى خطوط الطول، ودوائر العرض قد أعطاها أهميّةً كبيرة، وتنوعًا مناخيًّا؛ فالجزائر هي الدولة العربية الوحيدة التي يمر فيها خط التوقيت الدولي (جرينتش)، والمناخ فيها معتدل في الشمال، وحار في الجنوب.

- الموقع الجيولوجي الذي تحتلّه الجزائر قد مَكَّنها من امتلاك العديد من المعادن والثروات الطبيعة الهامة، مثل: الحديد، والنحاس، واليورانيوم، والذهب، والرصاص، والزنك، والفحم، والنفط، والغاز الطبيعي؛ فالجزائر تمتلك احتياطيّاتٍ كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، وهي من أكبر الدول في العالم من حيث إنتاج النفط والغاز الطبيعي[1].

قرب موانئ الجزائرالتصديرية من من موانئ الاستقبال مقارنة بالدول المصدرة من الشرق الأوسط وآسيا، يترتب عليه ما يسمى" بالفرق الناجم عن النقل "يجعل منتجاتها البترولية والغازية في وضع تنافسي أفضل من بترول وغاز بلدان الشرق الأوسط، اندونيسيا، ونيجيريا أو روسيا، ففي حال ثبات العناصر الأخرى المكونة للأسعار) تكلفة الاستخراج والنوعية (فإن الجزائر قطعا تستفيد من ريع تفاضلي بسبب القرب الجغرافي، حيث تجد الجزائر نفسها في وضعية أفضل في غرب أوروبا) إسبانيا،إيطاليا، فرنسا وانجلترا (وفي السوق الأمريكية والكندية) المناطق الشرقية منها بالخصوص(، وهي أسواق ذات حجم سكاني كبير ومستوى اقتصادي واجتماعي عالي.

ويعد النفط الليبي منافسا قويا للمحروقات الجزائرية وله أهميته، بسب قربه من الشواطئ الأوربية إيطاليا لكن تبقى الجزائر بالمقارنة مع هذه الدول من حيث الموقع الجغرافي في الوضع الأفضل ، وهي تدخل في ميزة آجال توصيل السلعة للزبون مما ينعكس على خفض تكاليف النقل،وسنقدم جدولا يوضح المسافة بالكيلومترات بين الجزائر والمنطقة الأوربية مقارنة بأهم الدول المصدرة للمحروقات لهذه المنطقة.

[1]-mawdoo3.com/ أهمية -موقع - الجزائر, Date de la visite0 8/04/2016 a18 :30.

الجدول رقم(3-3) : تقدير المسافة بين أهم الدول المصدرة للمحروقات و أوروبا الغربية

مناطق الإحتياطات ضمن شعاع الدائرة مقدر ب:	البلدان
2000كم	هولندا ،النرويج،الجزائر
4000كم	قطر، نيجيريا
6000كم	روسيا(سيبيريا) ، أبوظبي،فنزويلا،ترينيداد

Source: Abdelhamid MEDFOUNI," L'économie industrielle dans la filière gaz naturel dans les pays sous-développés",Thèse présentée pour l'obtention du diplôme de Doctorat d'Etat es sciences économiques , Université de Constantine, 2002, p. 134.

إن الجدول أعلاه يبين ميزة موقع الجزائر الجغرافي، بتواجدها في محيط شعاع دائرة جغرافية أقصاه 2000 كلم فأقل بالنسبة لسوق الاستهلاك الأوربية، أي في وضع أفضل بكثير من الدول المنافسة لها، كما أن ميناء أرزيو يبعد عن بعض مدن السواحل الأوربية بين 1410 كلم عن(لوهافر)فرنسا وب 1540كلم بالنسبة لبريطانيا، وهي المناطق البعيدة نسبيا عن الجزائر لكنها ضمن شعاع دائرة 2000 كلم.

أما بالنسبة للسوق الأمريكية، فإن الجزائر تتفوق على غاز ونفط الشرق الأوسط والغاز الروسي في بلوغ السوق الأمريكية حيث المسافة بين موانئ الجزائر والسواحل الشرقية الأمريكية تتراوح بين3300 و 4000 كلم، بينما تزيد هذه المسافة لباقي الدول(بين 7000 و 8000 كلم لإيران و 5100 كلم لنيجيريا و 7200 كلم لإندونيسيا نحو الشواطئ الغربية الأمريكية[1])، مما يجعل الجزائر تستفيد من الفرق في التكلفة والمدة الزمنية اللازمة لتوصيل النفط إلى مناطق الاستهلاك.

[1] - - L. M. VAAS et MHEIGEL, "L'industrie du gaz dans le Monde", Technip, Paris, 1977, p145.

ولكن وبالنسبة للسوق الأمريكية أيضا، فإن البترول الجزائري لا يمكن له أن ينافس بترول الممونين التقليديين لأمريكا، ومنهم على الخصوص المكسيك وفترويلا ونفط الخليج العربي، ويعود ذلك أساسا إلى الكميات المتواضعة التي تنتجها الجزائر مقارنة بالمنتجين الكبار الذين استطاعوا أن يرسموا لأنفسهم مكانة في السوق الأمريكية، ورغم ذلك فقد استطاعت الصادرات البترولية الجزائرية أن تصل إلى هذه السوق.

وبالنسبة للسوق الآسيوية وهي سوق كبيرة وواعدة مستقبلا، بعد بروز الاقتصاديات الآسيوية

وخاصة الصين كدولة مستوردة للبترول التي تضاعف استهلاكها من البترول خلال التسعينات وتستورد ثلث احتياجاتها الداخلية ولها معدلات نمو اقتصادي قياسية تفوق % 10 خلال الفترة 2003-2010 [1]،وأصبحت ثاني مستورد للبترول بعد الولايات المتحدة وستحتاج إلى كميات متزايدة من الطاقة مستقبلا.

فوضع الجزائر الجغرافي وبعدها عن هذه السوق يجعل منتجاتها أقل تنافسية بالمقارنة مع دول الشرق الأوسط ودول وسط آسيا التابعة للاتحاد السوفياتي سابقا.

واضح أن السوق الطبيعية الأفضل لدول شمال أفريقيا المصدرة للنفط هي أوروبا، والسوق الطبيعية لدول المنتجة المصدرة من الشرق الأوسط وآسيا هي سوق آسيا، والسوق الطبيعية للمنتجين في الأمريكتين ومنطقة الكاريبي هي البلدان المستهلكة في الأمريكتين، وعندما نتكلم عن البعد الجغرافي فهذا لا يعني بالطبع عدم إمكانية أو جدوى دخول هذه الأسواق، لأن الصفة الغالبة لتجارة النفط هي العولمة، ولكن لأن النقل يعتبر من أهم التكاليف بالنسبة للمحروقات، وخاصة نقل الغاز المميع، فالدول المصدرة إلى المسافات البعيدة تضطر إلى استعمال ناقلات غاز عملاقة لها مواصفات خاصة، بدلا من الضخ عبر أنابيب الغاز وهذا يزيدمن تكاليف الغاز ويقلل الريع المحصل[2].

2- جودة النفط الجزائري:

فإن النفط الجزائري يتميز بنوعية جيدة مقارنة بأنواع النفوط المصدرة من قبل دول الأوبك ، فالبترول المستخرج من واد قطرين بلغت كثافة 6.57 فهو يحتوي على % 79 بنزين 09%غازوال ، % 70 وقود التدفئة، 5% زيت و 1% برافين[3] .

[1] - The World Bank, http://www.worldbank.org/, consulté le 25/01/2011.

[2]-ميهوب مسعود. مرجع سبق ذكره.ص60.

[3]- موري سمية، مرجع سبق ذكره،2015.

و يتضمن بترول الجزائر الأساسي المعروف ب" صحاري بلند "خصائص إيجابية من حيث خلوه من الكبريت و تميزه مقارنة بالنفط العربي الخفيف كما أنه قريب الشبه بنفط بحر الشمال، و الجدول التالي يبين مميزات الجودة بين أنواع مختلفة من البترول لبعض دول الأوبك.

الجدول رقم(3-4) : مقارنة بين البترول الجزائري وبعض نفوط دول أوبك

البلد	نوع البترول	درجة الكثافة النوعية API*	نوع المنتجات البترولية المستخرجة		
			ثقيل	متوسط	خفيف
السعودية	متوسط	34.2			
	ثقيل	27.3	48.5	31.0	20.5
الكويت	متوسط	31.3	60.75	23.25	16.0
	متوسط	34.3	55.23	25.30	19.36
إيران	متوسط	31.3	47.5	30.25	22.25
	ثقيل	36.1	52.0	26.85	21.15
العراق	متوسط	34.0	44.4	30.6	25.0
	ثقيل	44.0	50.0	28.0	22.0
الجزائر	خفيف	27.1	29	36	35
نيجيريا	ثقيل	34.2	48.0	40.0	12.0

المصدر :محمد أحمد الدوري،" محاضرات في الاقتصاد البترولي"، د .م . ج، الجزائر، 1983 ، ص ص.12-13.

إن ميزة انخفاض التكاليف المتعلقة بالنقل بسبب الموقع الجغرافي، وميزة النوعية تجعلان المحروقات الجزائرية ذات قدرات تنافسية كبيرة كما يعطي للجزائر قوة تفاوضية أفضل نسبيا في إبرام العقود ومراجعة الأسعار من غيرها من الدول المصدرة، ولذلك يمكن أن تطالب بشروط أفضل في الاتفاقيات المبرمة مع الدول المستهلكة.

المطلب الرابع : نفطلة الاقتصاد الجزائري

الجزائر تنتمي جغرافيا إلى دول البحر المتوسط، فإمكانياتها خاصة الزراعية والسياحية والبشرية تماثل الإمكانيات المتاحة لهذه الدول، عدا بعض الخصوصيات والفوارق القليلة التي تختلف من دولة لأخرى،حيث نجد أن جلّ دول البحر المتوسط تتنوع فيها مصادر الدخل، وخاصة تنوع عائدات التجارة الخارجية من زراعية وصناعية تحويلية أو عائدات سياحية هامة. غير أن الاقتصاد الجزائري تفرد عن باقي بلدان المتوسط المماثلة لها، وأصبح اقتصادا نفطيا يعتمد على الريع البترولي، أما الأنشطة الاقتصادية الأخرى فلم تحقق النمو المبتغى، ولم تستطع صادرات البلاد -خارج النفط- أن تجد طريقها بعد نحو السوق الدولية

1- تغير هيكل الإقتصاد الوطني:

جذور مشكلة تبعية الاقتصاد الجزائري للخارج تعود إلى فترة أواخر العهد الكولونيالي، فحتى عام 1956 لم تقدم "البرجوازية الوطنية" ما يمكن أن يجعل منها طبقة قادرة على أن تنهض بمهمة التنمية الاقتصادية بعد الاستقلال وخاصة في القطاع الصناعي [1]، وهي خاصية الدول المتخلفة التي عرفت الاستعمار، مع أنه خلال الفترة الاستعمارية تم إنشاء عدة فروع لصناعات فرنسية بالجزائر وذلك بسبب آثار الحرب العالمية الثانية على فرنسا، وكان القطاع الصناعي يمثل 32 % من الناتج المحلي الخام، وقد تم سنة 1956 إحصاء 2600 مؤسسة - التي توظف أكثر من 5 عمال- وتشغل في مجموعها 210 آلاف عامل (95 % من المؤهلين هم أوروبيون)، وهذه المؤسسات كلها في مجال الصناعات الخفيفة، وهي بالطبع ملك للمعمرين، فمن مجموع 1139 مؤسسة في "عمالة الجزائر" آنذاك نجد 40 مؤسسة فقط ملك الجزائريين، كما يعود 60 % من دخل القطاع الزراعي للأوروبيين، أما الفلاحة التقليدية فكانت توفر الحد الأدنى للعيش لحوالي 600 ألف فلاح صغير [2].

[1] - Hachemi LARBI," Opinions sur l'économie algérienne", SNED, 1973. p. 69.

[2] - Hachemi LARBI, Op. cit, p. 105.

ويمكن أن نلاحظ أن الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال كان يعتمد على أنشطة اقتصادية مختلفة نسبيافي توفير حاجيات السكان (وإن كان يعاني من اختلالات هيكلية)،كما نلاحظ

أيضا في مجال التجارة الخارجية اختلاف مصدر المنتجات الموجهة نحو الخارج، مما يجعل معامل التركز في صادرا.ا أقل مما هو عليه في الوقت الراهن حيث أصبح عامل التركيز في الصادرات عاليا جدا ويتمثل في تصدير منتوج وحيد هو النفط.

الجدول رقم (3-5) : تطور المبادلات التجارية حسب القطاع في الستينات

المواد/السنوات	الصادرات %				الواردات %			
	1963	1964	1965	1966	1963	1964	1965	1966
مواد غذائية واستهلاكية	31.2	39.1	36.2	30.8	54.6	60.6	56.6	56.1
مواد طاقوية وتشحيم	57.9	53.8	53.7	59.0	7.2	-	0.8	1.1
التجهيزات(منتجات مصنعة ونصف مصنعة)	10.9	7.1	10.1	10.2	38.2	39.4	42.6	42.8

Source : G. Chaliand & J. Minces, "L'Algérie Indépendante, Collection Maspero", Paris, 1972, P 95.

من الجدول أعلاه يمكن أن نلاحظ أنه في بداية الستينات، كانت كل المواد الطاقوية والتشحيم المصدرة تمثل أقل من الثلثين (ما بين 53.7 إلى 59 %) من مجموع الصادرات، كما أن المواد الغذائية تمثل أكثر من ثلث الصادرات الكلية في ذلك الوقت .

أما من حيث الناتج المحلي الخام، فكانت نسبة مشاركة البترول تتراوح بين 14.2 % سنة 1963

و 16.8 % فقط في سنة 1966[1] ، وقد انقلب الوضع الآن حيث تشارك المحروقات بنسبة 45.3 %[2] ولا تزيد كل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات عن 3 % في أحسن الأحوال .

[1] G. Chaliand & J. Minces, "L'Algérie Indépendante", Collection Maspero,Paris , 1972. p105

[2]-النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، سبتمبر 2009 ، ص 26

وقد أصبحت هذه الظاهرة سمة بارزة لدى كل الدول المصدرة للبترول، فحالة المكسيك مثلا، كان البترول يمثل 16 % فقط من صادراتها عام 1975 ثم أصبح يمثل¾ الصادرات سنة1981 ، وتضاعفت الواردات ثلاث مرات في نفس السنة، كما ساهمت عائدات النفط في النفقات الحكومية بنسبة 55 % بعد أن كانت 5% فقط، وبسبب ضعف مردودية وتنافسية مؤسساتها مع الرغبة في توفير مناصب عمل، خلق حالة من التضخم وارتفاع المديونية التي انتقلت من 11 مليار دولار حتى وصلت إلى 90 مليار دولار سنة 1982[1]

وفي الجزائر ظهر الأثر الواضح لضخ الفوائض المالية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية، حيث ان الزيادة المفرطة في استخدام الأموال لم تقتصر فقط على استيراد المواد الغذائية الاستهلاكية، وإنما توسعت إلى استثمارات صناعية ضخمة ومكلفة ولا تخلق مناصب عمل على نطاق واسع يقلل من حجم البطالة، تدخل أحيانا ضمن نطاق التباهي (أكبر مصنع وأضخم معمل على مستوى معين...) ، دون أخذ بعين الاعتبار دراسة الجدوى وسوق تصريف المنتوج النهائي مما قلل من فرص تطورها بسبب ضعف منافستها لمثيلاتها في الخارج، ويمكن تحديد بعض مظاهر نفطلة الاقتصاد والاعتماد الكلي على المحروقات في النقاط التالية:

-إن تدفق العائدات المالية أدى إلى زيادة الاستهلاك الاستيرادي، وإلى الجري وراء زيادة

انتاج المحروقات ورفع الصادرات لزيادة المداخيل، مما قلب الهيكل الاقتصادي، من اقتصاد يقوم على أنشطة متنوعة نسبيا إلى هيكل اقتصادي أحادي التصدير Mono-exportateur ويكاد يكون أحادي المنتوج Mono-producteur يعتمد حصريا على نمو قطاع المحروقات والجباية البترولية وقلل في المقابل الاعتماد على نمو القطاعات. الاقتصادية الأخرى والجباية العادية من مختلف المصادر.

- نمو الثروة وتوزيعها أفقد العمل المنتج قيمته من حيث الانضباط ورفع القدرات الإنتاجية، وأثبت عزيمة النشاط الخلاق في القطاعات الاقتصادية [2]، مما جعل الأجور التي ينالها العمال

في مؤسسات الدولة والشركات الوطنية تفقد العلاقة الكلاسيكية القائمة بين الأجر وإنتاجية العمل.

- رغم وفرة مناصب العمل التي تحققت في القطاع الصناعي بسبب إنشاء شركات وطنية متعددة فإن منتجاتها غير تنافسية، ولم تصمد أمام مثيلا.ا من السلع الأجنبية المستوردة بعد تحرير التجارة الخارجية،

[1] عيسى مقليد، مرجع سبق ذكره، ص 73

[2] Abdelkader SID-AHMED: "Développement sans croissance", OPU, Alger,1983. p 376.

ولم تشهد الجزائر خلال فترة التنمية حصيلة تراكم نقل التكنولوجيا، وأصبحت صناعاتها بعد فترة من الزمن شبه معدومة .

- تحولت الدولة إلى حارسة لتوزيع الريع البترولي على فئات ا.تمع، حيث أصبحت مسؤولة عن توفير حاجيات المواطن من السكن والسلع الاستهلاكية المستوردة وبأسعار مدعمة في غالب الأحيان، ولا تعكس سعرها الحقيقي، وهي أحدى مظاهر الاقتصاد الريعي التوزيعي، وتحولت الأسر الجزائرية التي كانت تنتج معظم احتياجاتها الغذائية إلى أسر تعيش على ما توفره الدولة من السلع المستوردة المعروضة في الأسواق.

2-الأثر السلبي لنمو قطاع المحروقات على الصناعة والزراعة:

إن اكتشاف ثروة طبيعية ذات توسع سريع له تأثير سلبي على النشاطات الاقتصادية الأخرى وهوالتخلي التدريجي عن أهم قطاعين في الاقتصاد وهما الزراعة والصناعة، بحيث يصبح الاعتماد الكلي على الثروة الجديدة.

كما ان توفر عائدات البترول من السلع الزراعية والصناعية المستوردة بأسعار دولية رخيصة تنافس السلع المنتجة محليا،يؤدي إلى انكماش قطاعي الصناعة والزراعة الوطنيين ، وتسمى هذه الظاهرة بالمرض الهولندي.

و يمكن تطبيق هذه الظاهرة على الإقتصاد الجزائري حيث ادى تطور قطاع النفط في الجزائر على تفاقم الثنائية الإقتصادية حيث اصبحت قطاعات التصدير وهي النفط تحظى بأولويات في سياسات التنمية الوطنية ، وتحتكر نصيبا وافرا من الغمتيازات والدعم على حساب القطاعات الإنتاجية الضرورية والهامة التي تلبي الحاجات الإستهلاكية المحلية وهو ما انعكس على مساهماتها في الناتج الداخلي الخام حيث لم تتجاوز مساهمة قطاع الزراعة نسبة 10 % طول العشر السنين الاخيرة ، ونفس الشيء بالنسبة للقطاع الصناعي بنسبة لم تتجاوز 07 % في حين لا تقل مساهمة قطاع المحروقات عن 30 % من الناتج الداخلي الخام[1] و هذا ما يترجم في النهاية على الاعتماد الكبير والمتزايد على قطاع المحروقات.

3-التبعية التامة للنفط:

تزخر الجزائربثروات ومواد طبيعية هامّة في مقدّمتها المحروقات اللذين تعتمد الدولة على تصديرها بالدرجة الأولى وبشكل يكاد يكون مطلقا، مهملة الموارد الأخرى وعاجزة عن إنعاش القطاع الصناعي،

[1]-النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر،سبتمبر2010،ص26

حيث تراجعت نسبة الصادرات وارتفعت الواردات نتيجة حقّقت في ظلّ الاعتماد على مصدر واحد دون غيره، الأمر الذي أصبح يشكّل عائقا كبيرا أمامنمو الاقتصاد الوطني الذي تحوّ ل إلى (اقتصاد تصدير البترول).

غاصت الجزائر في دوامة التبعية الاقتصادية لغيرها باستيراد جل المواد الاستهلاكية حتى البسيطة منها وأصبحت تستهلك أكثر ممّا تنتج،فهي تعتبر من البلدان الأقل تنوعها في صادراتها إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات وبنسبة تفوق 95 % في المتوسط كما تشكل الجباية البترولية أكثر من 60 % من إيرادات الميزانية العامة للدولة ، وهو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد

الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط في ظل صعوبة التنبؤ بسعر النفط

ويبدو أن دور النفط اقتصر أكثر على مفهوم النمو الاقتصادي، حيث تحسنت المؤشرات الاقتصادية كنمو الدخل الوطني ودخل الفرد والتحكم في التضخم، أكثر منه على التنمية الشاملة على اعتبار أن النموهو نوع من التطور والتحول التدريجي الكمي وهو يمثل الزيادة) الكمية الاقتصادية (الثابتة التي تحدث في جانب

معين من جانب الحياة دون أن يكون شاملا، أي يمثل تراكما لرأس المال أو الزيادة في الدخل وذلك بناء على مؤشرات إحصائية، كالتركيز على عنصر رأس المال والزيادة في معدل الاستثمار 1 بينما التنمية

الاقتصادية والتغيير الاجتماعي المأمول خارج النفط فلا تزال بعيدة المنال، لأن نمو الناتج الوطني الإجمالي أومتوسط دخل الفرد كمتوسط حسابي) بقسمة الدخل الوطني على عدد المواطنين (لا يعني دائما زيادة في

الرفاه الاجتماعي وتحسن مستوى المعيشة لكافة فئات المجتمع.

من المفترض وفق النموذج الكيتري، أن يؤدي كل من عاملي الزيادة في الإنفاق العام للدولة وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك أي الزيادة في نسبة الاستهلاك بسبب الزيادة في الدخول (إلى تنشيط الطلب الكلي الفعال،

المتمثل في الطلب على سلع الاستهلاك وعلى سلع الاستثمار الذي ستسعى الشركات لتلبيته، وهذا سينشط الاقتصاد الوطني وعالم الشغل، غير أن تأثير هذين العاملين سيبقى محدودا للأسباب التالية:

-الزيادة في الاستهلاك يتم تغطيته بالواردات بسب تحرير التجارة الخارجية وبالتالي فإنه لا يعمل على

تنشيط الصناعات المحلية وزيادة الطلب عليها، بل إن السلع الأجنبية بقدرتها الشديدة على منافسة السلعالوطنية هي التي ستلبي الطلب الاستهلاكي المتزايد.

-ضيق السوق المحلية وضعف النسيج الصناعي الوطني القائم حاليا، وعدم قدرته على توفير سلع التجهيزالتي تحتاجها القطاعات الاقتصادية المنتجة، مما يستدعي استقدام الشركات الأجنبية وعمالها لإنجاز أغلب المشاريع الكبرى المخططة، وبالتالي فإن عوائد البترول سيبقى لها الدور الأساسي في توفير التمويل اللازم لكافة المشاريع الإنمائية وتوفير الحاجيات الاجتماعية الاستهلاكية للمجتمع المستوردة غالبا، على الأقل في المديين القريب والمتوسط[1].

المبحث الثاني:الأداء الإقتصادي الكلي بالجزائر

لقد عرفت فترة السبعينات من القرن العشرين عدة إختلالات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، مما أدى إلى انخفاض الأداء الاقتصادي للجزائر حتى أواخر الثمانينات، وانعكست هذه الاختلالات على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، وهذا ما أدى بالجزائر للجوء إلى صندوق النقد الدولي لإبرام اتفاقات على عدة إصلاحات اقتصادية وهيكلية مقابل الحصول على قروض ومساعدات للخروج من الأزمة .

و في هذا المبحث سوف نقوم بدراسة تحليلية لمكونات الأداء الإقتصادي الجزائري من خلال أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 1970-2014.

المطلب الاول : تطور النمو الإقتصادي

لتشخيص تطورمعدل النمو الإقتصادي[2] في الجزائر حسب فترات أساسية 1970-1989 ،1990-1999 ،2000-2014 ،تم الإعتماد على المنحنى التالي :

الشكل رقم (3-4)تطور النمو الإقتصادي في الجزائر (1970-2014)

%

[1]- ميهوب مسعود.مرجع سبق ذكره .ص68

[2]- معدل النمو الإقتصادي هو التغير في الناتج الإجمالي الحقيقي مقسوم على الناتج الأجمالي للسنة السابقة * 100.

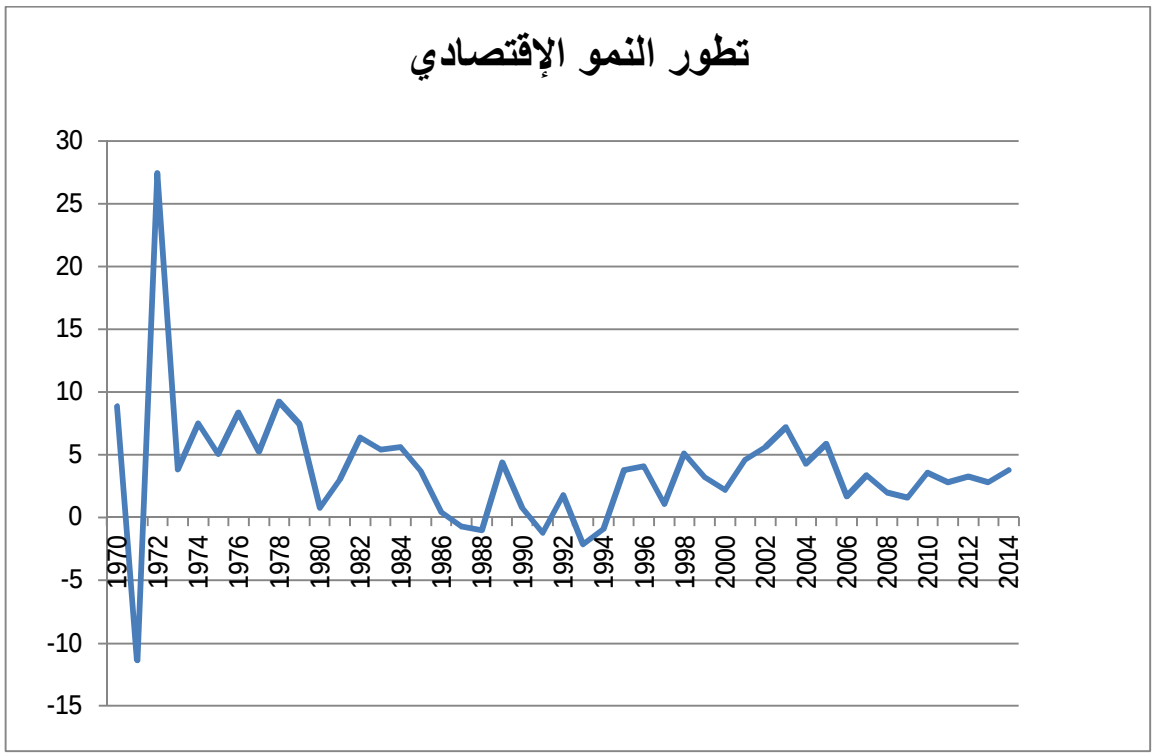

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق رقم (1)

الفترة 1970-1989 **:**

شهدت هذه الفترة تذبذبات حادة في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي يمكن تفسيرها بالتقلبات الحادة في أسعار النفط و الأزمات المالية العالمية العديدة التي بدورها تأثر على الطلب العالمي للطاقة ،كما أن قرار تأميم المحروقات سنة 1971 كان له أثر كبير في رفع الإيرادات النفطية ، حيث بلغ معدل النمو الإقتصادي 27.42 % سنة 1972.ونتيجة للحرب العربية الإسرائيلية سنة 1973 انخفض معدل النمو إلى 3.81 % ، بالمقابل ارتفعت أسعار النفط الخام أربعة أضعاف من 2.29 دولار للبرميل سنة 1972 إلى 10.43دولار للبرميل سنة 1974 ، .هذا الارتفاع كان بسبب حظر النفط العربي و الذي ساعد فيما بعد على ارتفاع العوائد المالية لقطاع المحروقات، الشيء الذي أدى إلى الحصول على إيرادات وفوائد هامة كانت تعتبر الحل الأمثل لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية المعتمدة على الصناعات الثقيلة والتي ساهمت في رفع معدل النمو الإقتصادي إلى 7.5 % .

كما أن اندلاع الثورة الإيرانية سنة 1979 وكذا الحرب الإيرانية العراقية سنة 1980 ،أدت إلى ارتفاع أسعار البترول حبث وصلت 37.42 دولار للبرميل سنة 1980 ،كما ان معدل النموالإقتصادي انخفض

الى % 0.79 ،وذلك لانخفاض نسبة حصص دول الأوبك في السوق البترولية حيث بلغت [1] في السداسي الاول من سنة 1982 حولي33 % .

كان للأزمة النفطية سنة 1986 (انخفاض حاد في اسعار النفط الذي أدى إلى انخفاض العائدات النفطية وبالتالي عجز في ميزان المدفوعات) اثر سلبي على النمو الإقتصادي الذي بلغ في السنوات 1986 ، 1987 ،1988 على التوالي 0.4 ،-0.7 ،- 1 % .

فترة التسعينيات 1990-1999 **:**

عرفت معدلات النمو الإقتصادي خلال هذه الفترة عدة تقلبات نتج عنها عدم استقرار في الإقتصاد الوطني ،وهذا نظر للحالة التي كانت تعيشها الجزائر في هذه الفترة ، خاصة الوضعية الامنية التي مست البلاد .

ولقد عرف معدل النمو الإقتصادي خلال المرحلة 1990-1994 إنخفاضا ملحوظا حيث بلغ متوسط معدل النمو خلال هذه الفترة -0.32% ، و هذا راجع إلى مخلفات الأزمة النفطية التي عصفت بالاقتصاد الجزائري سنة 1986 ، كما أن هذه المرحلة شهدت انتقال الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق عن طريق الصدمة،و ترجم هذا الانتقال بتدهور معدلات النمو الاقتصادي.

أما المرحلة الثانية و الممتدة من سنة 1995 إلى سنة 1999 فقد شهدت نموا اقتصاديا متذبذبا حيث ارتفع معدل النمو من 3.8 %سنة 1995 إلى 4.10 %سنة 1996 ،كما عرفت سنة 1997 انخفاض جديد في معدل النمو 1.10 % و أرجع الخبراء ذلك إلى تدهور الظروف المناخية التي أدت إلى انخفاض الإنتاج الزراعي ب[2] 24% ،وقد بلغ متوسط النمو خلال هذه الفترة ب3.46 % ،و هذا راجع إلى تعاقب الاتفاقيات مع مختلف المؤسسات المالية الدولية، وتعددالشر وط التي قدمها صندوق النقد الدولي[3].

الفترة 2000-2014**:**

[1] . قويدري قوشيح بوجمعة ،مرجع سبق ذكره ، 2009 ،ص93 .

[2]-زروخي صباح وبرحومة عبد الحميد ،"دراسة قياسية للعلاقة بين معدل البطالة والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013) باستخدام التكامل المشترك"،أبحاث إقتصادية و ادارية ،العدد15،جوان 2014،ص101.

[3]- معط الله امال ،"أثار السياسة المالية على النمو الإقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر(1970-2012)"، مذكرة ماجستير،جامعة ابو بكر بلقايد ،تلمسان،2015/2014،ص308.

لقد كان لبرنامج التعديل الهيكلي اثر كبير في استعادت التوازنات الاقتصادية الكلية ، كما ان عودة ارتفاع اسعار البترول ابتداءا من الثلاثي الاخير من سنة 1999 ، أضفى نوع من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الإقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية،التي كان لها أثركبير في تقليص حجم المديونية[1]. وشهدت هذه المرحلة بداية فترة جديدة لبرنامج الإنعاش وبرنامج د عم النمو الاقتصادي وعرفت معدلات النمو نسب مقبولة ، أعلى معدل نمو في هذه الفترة سنة 2003 هو 7.2 % ، وسجلت ادنى معدل نمو سنة2009 ب 1.6% وهذا راجع [2]لبروز أزمة مالية عالمية سنة 2008 (أزمة الرهن العقاري) جعلت أسعار النفط تتأثر بشكل واضح حيث انخفضت من $ 137.33 دولار شهر جويلية 2008لتصل إلى حدود $ 39.74 خلال شهر جانفي 2009، ثم فيما بعد عاودت اسعار البترول الارتفاع نتيجة الطلب العالمي الكبير والمتزايد و بروز الصين والهند كزبو ن مهم في السوق النفطية ، بقيت معدلات النمو الاقتصادي موجبة وعند مستويات منخفضة وصلت 3.8 % سنة 2014.

المطلب الثاني: تطور التضخم

لقد اختلف الإقتصاديون في تعريفهم للتضخم ، فمنهم من عرفه على انه "زيادة كمية النقود بمعدلات تفوق معدلات النمو في الناتج " ، ومنهم من قال انه "عجز مستمر في الميزانية العامة للدولة" ، ومنهم من راى انه حركة صعودية في الأسعار " و لكن التعريف الشائع للتضخم عند الكثير من الإقتصاديين هو أنه الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار[3] .

ويحسب معدل التضخم وفق العلاقة التالية :

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام لأسعار السنة الحالية – المستوى العام لأسعار السنة السابقة}}{\text{مستوى الأسعار للسنة السابقة}} \times 100\%$$

وقد واجه الاقتصاد الجزائري خلال سنوات كثيرة من الفترة محل الدراسة ضغوط تضخمية شديدة

[1]- زروخي صباح وبرحومة عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ،2014،ص103.

[2]-دحماني محمد أدريوش،"إشكالية التشغيل في الجزائر :محاولة تحليل"،اطروحة دكتوراه ،جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان ،2013/2012، ص147.

[3]-بناني فتيحة ،مرجع سبق ذكره ،2009/2008 ،ص151.

ولتشخيص تطور معدل التضخم في الجزائر خلال فترات أساسية 1970-1989، 1990-2000، 2001-2014 تم الإعتماد على المنحنى التالي :

الشكل رقم (3-5) :تطور التضخم في الجزائر(1970-2014)

%

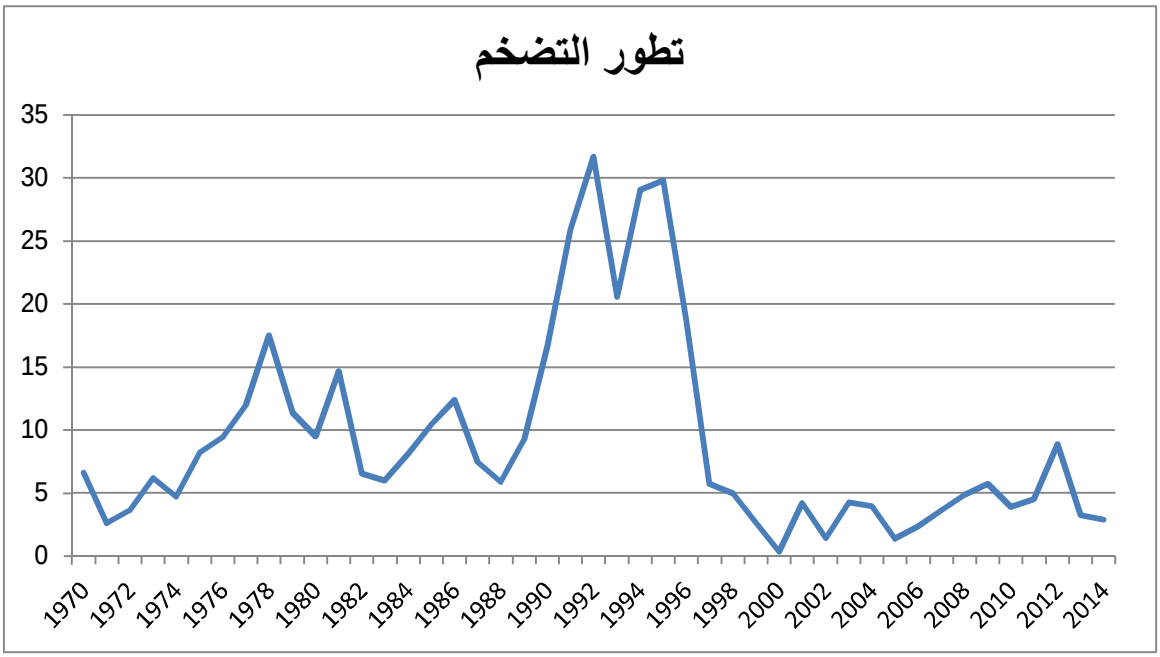

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق رقم (1)

الفترة 1970-1989 :

عرفت هذه المرحلة تذبذبا في معدلات التضخم ، ويوضح الجدول التالي متوسط معدل التضخم لهذه الفترة- في كل خمس سنوات-:

الجدول رقم (3-6) : معدل التضخم المتوسط في الفترة (1970-1989)

الفترة	74-70	79-75	84-80	89-85
متوسط معدل التضخم %	4.75	11.70	8.96	9.10

المصدر : من اعداد الطالب بالإعتماد على الملحق رقم (1)

يتضح من خلال الجدول أن متوسط معدل التضخم بلغ أعلى نسبة له خلال الفترة 1975 - 1979 نتيجة للأزمة النفطية سنة1973 ، وما أنجر عنها من ارتفاع في أسعار الواردات ليعود للانخفاض خلال الفترة 1980-1984 ليرتفع بشكل طفيف خلال الفترة 1985-1989 . وهي الفترة التي قامت فيها السلطات النقدية بتعديل أسعار الفائدة الاسمية على القروض إبتداءا من سنة 1986 حيث ارتفع متوسط معدل سعر الفائدة إلى نسبة 7 % سنة1989 [1].

الفترة 1990-2000 **:**

تميزت هذه المرحلة بالانتقال التدريجي من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق .بحيث بدأت الحكومة تنسحب من التدخل المباشر في النشاط الاقتصادي وبدأ تقليص الدعم المقدم لأسعار السلع الضرورية، وهذا ما أدى إلى ارتفاع الأسعار التي كانت مقيدة سابقا.

حيث أن معدل التضخم ارتفع من % 9.3 سنة 1989 إلى 31.66 سنة 1992 ، و يرجع هذا الارتفاع إلى دعم السلطات للنشاط الاقتصادي بإتباع سياسة مالية توسعية مما أدى إلى حدوث عجز موازني قدر سنتي 1992 و 1993 ب % 1.2 و % 8.7 على التوالي، أثرت هذه السياسة على التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية ذلك العجز في الميزانية[2]، حيث أن معدل نمو M2 قدر سنتي 1992-1993 على التوالي ب% 23.9 و .% 21.5 كما عرف معدل التضخم ارتفاعا آخر سنة1992- 1994 بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية، إذ انتقل من 20.54 %سنة 1993 إلى 29.77 % سنة 1995 ، وهذا الارتفاع كان نتيجة لزيادة تحرير الأسعار ورفع الدعم على السلع الغذائية ، بالإضافة إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري في أفريل 1994 بنسبة [3] 40.17 % .

أما بعد سنة 1995 فنلاحظ انخفاض ملحوظ وكبير في معدل التضخم، حيث بلغت اصغر قيمة له سنة 2000حيث بلغ 0.3% ، وهذه النتائج تحققت بفضل برنامج الإصلاح الاقتصادي المبرم مع صندوق النقد الدولي .إن هذا النجاح في تخفيض معدلات التضخم تزامن مع سياسة تحرير الأسعار خاصة مع نهاية

[1]- حمادي خديجة ،" علاقة التضخم بالاجور في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)"،مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر ،2008-2009 ، ص57.

[2]-ضيف احمد ،" اثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي المستديم في الجزائر (1989_2012)"،جامعة الجزائر -3- ،2015/2014 ،ص176.

[3] - لقد تم تخفيض قيمة الدينار الجزائري منذ بداية الاصلاحات الإقتصادية ، وذلك لأن سعر صرف الدينار الجزائري لم يكن حقيقيا (وسعر الصرف الحقيقي هو عدد تلك الوحدات من تلك السلع الأجنبية والتي تكون لازمة للقيام بشراء وحدة واحدة فقط من تلك السلع المحلية)، حيث كان مقيم باكبر من قيمته الحقيقة ولذلك أجريت عدة تخفيضات لقيمة الدينار الجزائري، بحيث انخفض من 7.61 د.ج لكل دولار امريكي سنة 1989 إلى 35,06د.ج لكل دولار أمريكي سنة1994 .وواصل انخفاضه ليبلغ اقل قيمة له سنة 2002 حيث وصل الدولار الأمريكي إلى 79,68 د.ج. وهذه التخفيضات جاءت لأجل إعطاء سعر العملة قيمتها الحقيقية وبذلك تشجيع الصادرات.

سنة 1997 أين أصبحت معظم الأسعار حرة والغي الدعم الحكومي بلع مجموعة كبيرة من السلع الاستهلاكية ءانثتساب عدد قليل منها.

الفترة 2001-2014:

و بعد ةنس 2000 نلاحظ انخفاضا في معدلات التضخم مع عودة ظهور الموجات التضخمية ولكنها بأقل حدة من سنوات التسعينات، حيث عاد المعدل إلى الارتفاع حتى وصل سنة 2009 إلى 5.73% و 8.9 %سنة 2012، وذلك بسبب زيادة الأرصدة النقدية الصافية الناجمة عن تحسن أسعار البترول والانطلاق في تنفيذ برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو 2001-2009 ، وكذا الرنامج الخماسي (2010-2014) [1].

المطلب الثالث : تطور البطالة

تعرف البطالة وفق منظمة العمل الدولية ILO هو أن العاطل عن العمــل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل و هو قادر على العمل و راغب فيه و يبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده [2].

إن الديوان الوطني للإحصاء يستخدم في حساب معدلات البطالة العلاقة التالية[3]:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} \times 100$$

متوسط معدل البطالة خلال الفترة 1970-2014 هو 19.33% و هو معدل مرتفع نسبيا ، و لتشخيص وضعية البطالة في الجزائر خلال الفترات الأساسية 1970-1979 ،1980-1989، 1990-1999،2000-2014 تم الإعتماد على المنحنى التالي :

الشكل رقم (3- 6):تطور البطالة في الجزائر (1970-2014)

%

[1]-ضيف احمد ، مرجع سبق ذكره ،2015،ص177.

[2]- رمزي زكي، " الاقتصاد السياسي للبطالة"، مجلة عالم المعرفة، العدد226، الكويت،أكتوبر1997، ص39.

[3]- مقراني حميد ،" أثر الانفاق الحكومي على معدل البطالة والتضخم في الجزائر(1988-2012)" ،مذكرة ماجستير ،جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس،2015/2014،ص103.

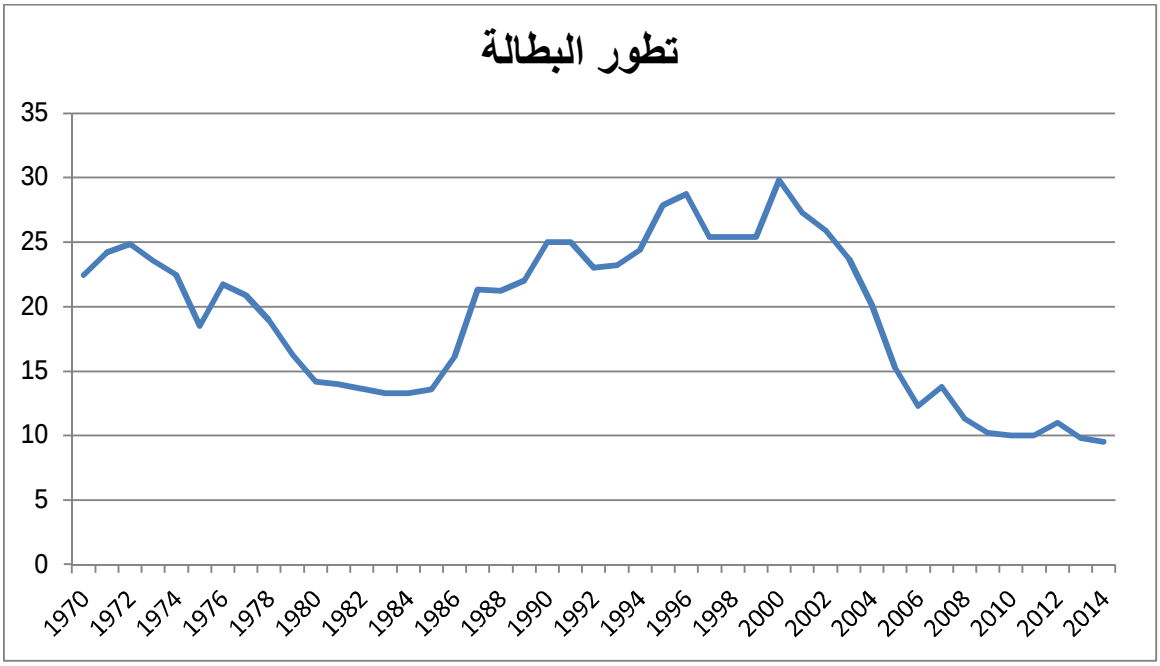

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق رقم (1)

فترة السبعينيات 1970-1979 :

تميزت مرحلة الاقتصاد المخطط بحجم الاستثمارات العمومية الكبير، حيث انتقل من 10.428 مليار دج خلال المخطط الرباعي الأول (1970-1973) إلى 26.552 مليار دج خلال المخطط الرباعي الثاني (1974-1977). وتم تمويل هذه الاستثمارات من مداخيل المحروقات والتي اعتبرت كافية لتغطية الاحتياجات من المواد التجهيزية المستوردة والضرورية لتشغيل الجهاز الإنتاجي، كما وفرت مبالغ ضخمة من أجل تحديث قطاع المحروقات وتطوير إنتاجه. ولقد سمح هذا المستوى من الاستثمارات خلال هذه الفترة من التقدم بشكل محسوس في ميدان التشغيل، حيث ارتفعت نسبة التشغيل بمتوسط 4.4 % سنويا، وتم إحداث 100 ألف منصب شغل سنويا، أي 800 ألف منصب شغل خلال الفترة 1970-1977. ولقد ساهمت قطاعات الصناعة، البناء والأشغال العمومية على التوالي بـ 30% و 28%، بينما عرفت الفلاحة انخفاضا في عدد المشتغلين في هذا القطاع، وهذا يعني انتقال السكان النشطين فيه نحو القطاعات الأخرى، أساسا الصناعة، الأشغال العمومية والبناء. أن هذه الوتيرة المرتفعة من التشغيل جعلت البطالة تستقر عند معدل متوسط يقدر بـ: 22.33% من 1970 إلى 1977، مقابل معدل 33% سنة 1966. إلا أنه تم تسجيل عدة نقائص تمثلت في ضعف استخدام الطاقات الإنتاجية الصناعية و الفلاحية، وهو ما سبب نقص في إنتاج هذين القطاعين، كما أن أكثر من 50% من هذه البرامج لم يتم انجازها ضمن إطارها الزمني وهو الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى أن قدرات الانجاز الفعلي في الجزائر آنذاك لم تستوعب تلك الاستثمارات الضخمة، بالإضافة إلى غياب التجربة اللازمة لتسيير هذا النوع من المشاريع الضخمة.

Ø فترة الثمانينيات 1980-1989:

خلال هذه المرحلة وتزامنا مع ارتفاع حجم الاستثمارات العمومية تم خلق[1] 561000 منصب شغل بين 1980 و1984، أي بمتوسط 140 ألف منصب شغل سنويا.وعرفت البطالة انخفاضا ملحوظا نظرا لأنه تم الدخول في مرحلة الاقتصاد اللامركزي وإتباع سياسة اللامركزية للهيئات المكلفة بالإنجاز لتسهيل عملية مراقبة المشاريع وتفادي التأخر في إنجازها، بهدف التقليص من التبعية للخارج وخلق التكامل الاقتصادي والتحكم في اتخاذ القرارات وقيادة الاستثمارات. وتميزت هذه المرحلة بكثافة حجم الاستثمارات العمومية التي بلغت خلال المخطط الخماسي الأول (1980-1984) حوالي 156.86 مليـار دينار، وهذا نتيجة الارتفاع في أسعار البترول التي انتقلت من 17.25 دولار للبرميل سنة 1979 إلى 32.51 دولار للبرميل سنة 1981.

سنة 1985 كانت بداية المخطط الخماسي الثاني الذي كان كتكملة للمخطط السابق، وهي مرحلة تميزت بحدوث الأزمة النفطية لسنة 1986 وتزايد المطالب الاجتماعية. حيث انخفضت أسعار البترول إلى 13.35 دولار للبرميل بعدما كان 27.01 دولار للبرميل، وقد عكس الأثر الكبير الذي أحدثه هذا الانخفاض سلبية الاعتماد على المحروقات في تحصيل العملة الصعبة ، فانخفضت إيرادات الدولة من المحروقات بنسبة 43%. وكان أثر هذا التدهور كبيرا على ميزان المدفوعات الخارجية، الذي تضاعف عجزه عن تغطية المستحقات للخارج من الواردات وخدمات الدين، تمويل هذا العجز استوجب اللجوء السنوي إلى الاقتراض الخارجي القصير الأجل، مما أدى إلى تزايد المديونية الخارجية للبلاد، فانتقلت من[2] 18.37 مليار دولار سنة 1985 إلى 27.7 مليار دولار سنة 1989.

في ظل هذه الظروف فإن معدل نمو حجم الاستثمارات العمومية تراجع عن معدل نموها في المخطط الخماسي الأول والذي قارب 16.50% سنويا. هذه الوضعية انعكست بصفة سلبية على التشغيل حيث أدت إلى انخفاض كبير في مستواه وصل إلى نصف عدد مناصب الشغل التي تم خلقها خلال المخطط الخماسي الأول، حيث تم خلق ما يعادل 75 ألف منصب شغل سنويا خلال المخطط الخماسي الثاني. كما ارتفعت البطالة بشكل كبير مقارنة بعدد العاطلين عن العمل المسجل سنة 1985 (435 ألف عاطل عن العمل). حيث انتقل متوسط معدل البطالة من 13.67 % في المخطط الخماسي الأول إلى 18.85 % كمتوسط معدل البطالة خلال المخطط الخماسي الثاني.

---

[1]-بلقاسم رحالي و ركن الدين فلاك ،"دراسة تحليلية قياسية لأثر الإستثمار العمومي على البطالة في الجزائر خلال 1970-2010 " ، مداخلة متعلقة بالملتقى الدولي حول إستراتيجيات الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ،مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر،جامعة مسيلة،2011،ص3.

[2]- بلقاسم رحالي وركن الدين فلاك ،مرجع سبق ذكره ،2011،ص4.

3- فترة التسعينيات1990-1999:

عرفت الجزائر في هذه المرحلة تزايدا مستمرا في معدل البطالة، حيث انتقلت من 22% سنة1989 إلى 29.8% نهاية سنة 1999 ، و يفسر هذا التصاعد بانخفاض النشاط التنموي نتيجة الضائقة المالية التي مرت البلاد خلال هذه الفترة بسبب انخفاض أسعار البترول، أضف إلى ذلك عجز المؤسسات العمومية بسبب انخفاض الدينار، بحيث عرف نسبة انخفاض ب[1] 27.8 % في سنة 1994 مثلا، و 6 % في سنة 1995 ، ما أدى إلى غلق هذه المؤسسات أو خوصصتها ، فنتج عن ذلك تسريح عدد كبير من العمال وارتفاع معدلات البطالة ، بالإضافة إلى ما رأينا من أسباب فإن الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الجزائر في تلك الفترة كانت لها الأثرالكبير في زيادة معدلات البطالة، فلقد أدى اللجوء الاضطراري إلى صندوق النقد الدولي من أجل طلب القروض ، إلى قبول جملة من الشروط[2] المملاة من هذا الأخير.

4- الفترة 2000-2014 :

عرفت معدلات البطالة خلال هذه المرحلة انخفاضا كبيرا و متتاليا، فقد انتقلت من 29,8 %سنة 2000 إلى % 10 سنة 2010 ،ثم وصل إلى 9.5 سنة 2014 ، وهذا راجع إلى توجه الجزائر إلى سياسة توسعية بزيادة الإنفاق العمومي لانتعاش إيراداتها بعد الارتفاع الذي عرفته أسعار المحروقات، و ذلك بإطلاق البرامج الخماسية الواعدة التي سطرت أهداف معينة لبلوغها و تحقيقها، و من بينها تخفيض معدلات البطالة عن طريق زيادة الطلب الكلي و من ثم خلق فرص عمل جديدة.

إضافة إلى هذه البرامج و المخططات الخماسية، فقد قامت الدولة خلال هذه المرحلة بتطبيق مجموعة من الإجراءات و التدابير ضمن أطر مؤسساتية تخضع لأحكام تشريعية بإنشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل سواء كانت مسيرة من قبل الوزرة المكلفة بالعمل، أو المسيرة من قبل وكالة التنمية

[1]- مقراني حميد ، مرجع سبق ذكره ،2015، ص 105.

[2]-تتمثل أهم هذه الشروط في :
- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي.
-تحرير الأسعار و تجميد الأجور و تطبيق أسعار فائدة موجبة.
-الحد من التضخم و تخفيض قيمة الدينار.
-تحرير التجارة الخارجية و السماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
-التقليص من عجز الموازنة العامة و ذلك بتخفيض النفقات العامة.

الاجتماعية أو الصندوق الوطني للتأمين أو أجهزة دعم الشباب،و أغلب هذه الاجهزة تأسست في التسعينيات إلا ان ثمرتها ظهرت في الألفية الثالثة و سنحاول تلخيص هذه الأجهزة في النقاط التالية[1] :

أ- الأجهزة المسيرة من طرف الوزارة المكلفة بالعمل:

-برنامج تشغيل الشباب .

-جهاز الإدماج المهني للشباب DIPJ[2] .

ب- أجهزة تسيرها الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية:

-التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة IAIG[3].

-الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة TUP-HIMO[4].

-عقود ما قبل التشغيل CPE[5].

-برنامج القرض المصغر MC[6].

ج- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC[7].

د- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ[8] .

- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI[9] .

[1]- للمزيد من التفصل : أنظر ، سليم عقون ،" قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة-دراسة قياسية تحليلية-حالة الجزائر-" ،رسالة ماجستير ، جامعة فرحات عباس سطيف،2009-2010 ،من ص57 إلى ص69.

[2] - Dispositif d'Insertion Professionnelle des Jeunes.

[3] - les activités d'intérêt général

[4] - les travaux d'utilité publique à haute intensité de main-d'oeuvre.

[5] - Les contrats de pré-emploi.

[6] - le Microcrédit.

[7] - la caisse nationale de l'assurance chômage.

[8] - Agence nationale de soutien de l'emploi de jeunes.

[9] - Agence nationale de développement de l'investissement.

كل هذه الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الدولة خلال هذه المرحلة ، ساهمت بشكل كبير في تخفيض معدل البطالة .

المطلب الرابع : تطور التوازن الخارجي

يتكون ميزان المدفوعات من حسابين (ميزانين)، حساب العمليات الجارية والذي يشمل الميزان التجاري وحساب التحويلات، و حساب العمليات الرأسمالية (المتعلقة بالاستثمار سواء قصير أو طويل الأجل)[1].

وسوف نعتمد في تحليلنا لتطورالتوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات) رصيد الميزان التجاري[2] وذلك لكون[3] الميزان التجاري هو المعبر الحقيقي عن التغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات عن غيره من مكونات هذاالأخير.

ولتشخيص تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال فترات أساسية 1970-1989، 1990-2000، 2001-2014 تم الإعتماد على المنحنى التالي :

الشكل رقم (3-7):تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر (1970-2014)

الوحدة :مليار دينار

[1]-ضيف أحمد ، مرجع سبق ذكره ،2015،ص184.

[2]- رصيد الميزان التجاري=إجمالي صادرات البلد(X) - إجمالي واردات البلد (Y)

[3]-بن عزة محمد ،"ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالاهداف . دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق اهداف السياسة الإقتصادية في الجزائر "،اطروحة دكتوراه،جامعة ابو بكر بلقايد ، تلمسان ،2015/2014،ص251.

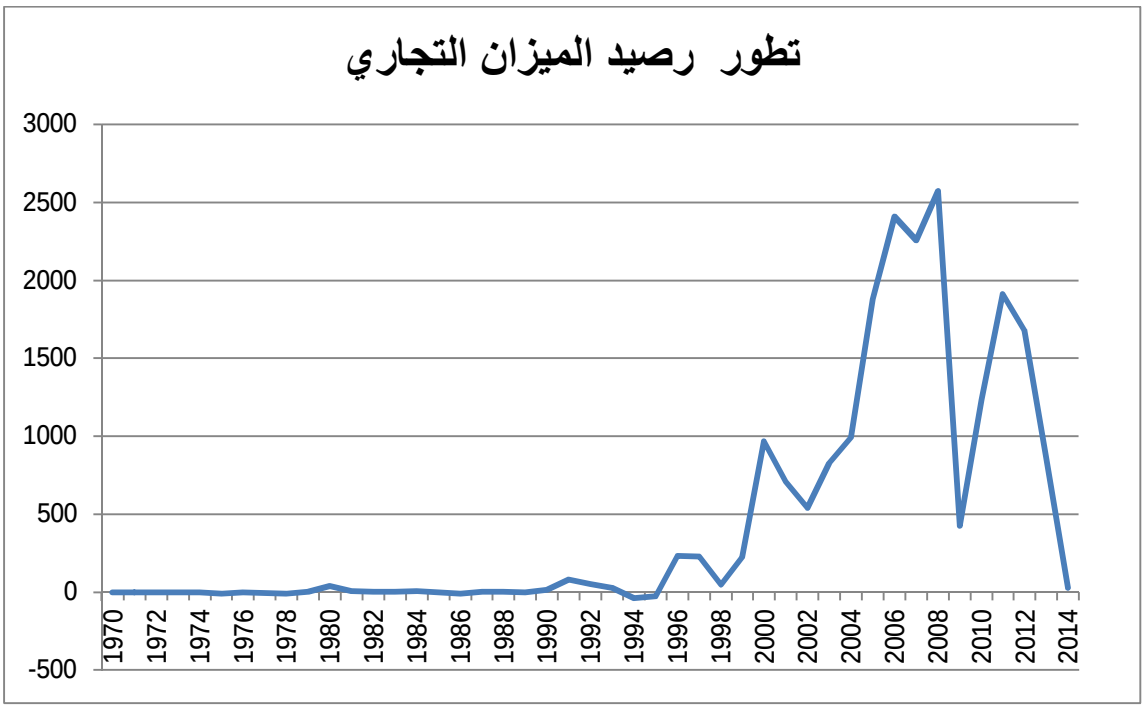

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق رقم (1)

الفترة 1970-1989 :

سجل الميزان التجاري فائضا سنة 1974 بسبب ارتفاع أسعار البترول خلال الفترة (1973-1974) نتيجة الحرب العربية الإسرائيلية ،ونفس الشيء حدث في الفترة (1979-1980) نتيجة الثورة الإيرانية ،إلا ان حدث عجز في الميزان التجاري في السبعينيات نتيجة اِرتفاع الطلب المحلي، على السلع والخدمات خاصة السلع التجهيزية التي تطلبتها المشاريع الإستثمارية الضخمة المقررة في تلك الفترة التي صادفت المخطط الثلاثي والمخططين الرباعيين الأول والثاني ،حيث أولى الاهتمام بالجانب الصناعي دون الزراعي ،اما خلال الفترة (1979-1985) تميز الميزان التجاري بفائض حيث وصلت نسبة تغطية الصادرات للمستوردات[1] 147.8% سنة 1985 ، غير أن إنهيار أسعار البترول سنة 1986 ادى إلى إنخفاض الفائض في الميزان التجاري بنسبة 96% مقارنة بالسنة الماضية ، والذي اوضح جوانب الضعف في هيكل الإقتصاد الوطني ومن أجل الخروج من هذه الأزمة قامت الدولة برفع معدلات الإقتراض وفرض قيود على الواردات. وكذلك سجل انخفاض في الواردات في سنة 1987 و1988، وكانت هذه الإجراءات بمثابة الحافز لظهور السوق الموازية للعملة الوطنية .

[1]-دوحة سلمى ،"أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها –دراسة حالة الجزائر-"،اطروحة دكتوراه ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2014-2015،ص189.

الفترة 1990- 2014:

في نة 1994 سجل الميزان التجاري عجزا بقيمة 37.23 مليار دج و بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات ب 97.2 % ، حيث صادفت هذه السنة تخفيض الدينار ب 40.17 % .كما انه في السنة الموالية سجلت عجز بسبب عجز المؤسسات الوطنية على الإستيراد و إمتناع البنوك عن تقديم القروض اللازمة لذلك واستفادة الجزائر في ظل اتفاق القرض الموسع المنعقد مع صندوق النقد الدولي من قرض قيمته[1] 116.928 مليار وحدة حقوق سحب خاصة مدة ثلاث سنوات ساعد على انتعاش الميزان التجاري ، وذلك بسبب ارتفاع اسعار البترول و تحسن قيمة الدولار و زيادة عائدات الصادرات من المحروقات .

كما عرفت سنتي 1996 و1997 إنتعاشا بسبب إرتفاع أسعر البترول ، اما سنة 1998 فسجلت عجزا نتيجة انخفاض أسعار البترول إلى اقل من 12 دولار للبرميل .

فإذا تحدثنا عن الصادرات الجزائرية فإننا نعني قطاع المحروقات الذي بقي مهيمنا بنسبة تتراوح ما بين (97% _ 98%) من الصادرات الإجمالية ،مما يشكل تحدي كبير أمام السلطات الجزائرية للتحوط على إقتصاد ما وراء النفط .

من سنة 1999 إلى سنة 2014 سجل الميزان التجاري فائضا نتيجة ارتفاع أسعار النفط ما عدا سنة 2009 سجل عجزا نتيجة تداعيات الازمة العالمية المالية و تأثيرها على الطلب العامي للنفط (وصل سعر البترول هذه السنة إلى 61.8 دولار للبرميل مقارنة بالسنة الماضية ب 91.50 دولار للبرميل).

المبحث الثالث : دراسة قياسية لإنعكاسات تغير اسعار البترول على المربع السحري لكالدور بالجزائر خلال الفترة (1970-2014)

بعد أن قمنا بدراسة تحليلية لتطور مكونات الأداء الإقتصادي الكلي الجزائري من خلال اهم المؤشرات الإقتصادية ، سوف نتطرق في هذا المبحث إلى الجانب القياسي لمعرفة مدى تأثير أسعار البترول على المربع السحري لكالدور ، والذي يمكننا بعد تحليل النتائج من فهم دقيق لأهم الآثار التي يمكن أن تحدثه تغيرات اسعار البترول على النمو الاقتصادي ، معدل البطالة، معدل التضخم و التوازن الخارجي .

[1]- نفس المرجع السابق ،ص189.

المطلب الاول : مفاهيم أساسية

1- الإقتصاد القياسي:

إن إهتمام الباحثين في مجال القياس الاقتصادي الذي من شأنه دراسة وتحليل العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية ، لذلك يلزم الإلمام الكبير والواسع بالجوانب النظرية الاقتصادية المتعلقة بالظاهرة المدروسة ، بالإضافة إلى استعمال الأدوات القياسية من أجل تسهيل الوصول إلى النتائج الدقيقة في هذا المجال .

لذلك يعتبر الاقتصاد القياسي من بين أدوات التحليل الاقتصادي والذي يهتم بالتقدير العددي (الكمي) للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية معتمدا في ذلك على النظرية الاقتصادية و الرياضيات والإحصاء، للوصول إلى هدفه الخاص باختبار الفروض و التقدير و من ثم التنبؤ بالظواهر الاقتصادية[1] .

وعموما فإن الاقتصاد القياسي ينقسم إلى قسمين اساسيين هما الاقتصاد القياسي النظري (Econometricts Theoretical) والذي يهتم بتطوير الطرق الملائمة لقياس العلاقات الاقتصادية المحددة بواسطة نماذج الاقتصاد القياسي، و في هذا الاعتبار فإن الاقتصاد القياسي يعتمد بنحو كبير على الإحصاء الرياضي (Mathematical Statistic) ، بينما القسم الثاني والذي يتمثل في الاقتصاد القياسي التطبيقي (Applied Econometrics) ، و فيه نستعمل أدوات الاقتصاد القياسي النظري لدراسة حقول خاصة في الاقتصاد مثل دالة الإنتاج، و دالة الاستهلاك و دالة الاستثمار، و دوال العرض و الطلب ... الخ[2].

نموذج الانحدار الخطي المتعدد [3]:

يستند النموذج الخطي المتعدد على افتراض وجود علاقة خطية بين متغير تابع Y_i وعدد من المتغيرات المستقلة $X_1,X_2,...X_K$ وحد عشوائي E_i , ويعبر عن هذه العلاقة ، بالنسبة لn من المشاهدات وk من المتغيرات المستقلة ، بالشكل آلاتي :

$$Y_i = B_0 + B_1X_{i1} + B_2X_{i1} + ... + B_KX_{ik} + E_i \quad .... (1)$$

[1]-حسين بخيت، سحر فتح الله، " الاقتصاد القياسي "،الطبعة العربية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن،2007 ،ص18.

[2]-.محمد صالح تركي القريشي، "مقدمة في الاقتصاد القياسي "، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع،الأردن، 2004 ،ص3 .

[3] -www.ssnpstudents.com/wp/wp.../02/**الانحدار**-الخطي-**المتعدد**.doc

وفي واقع الآمر فان هذه المعادلة هي واحدة من جملة معادلات يبلغ عددها (n) تكون نظام المعادلات كالاتي:

$$Y_1 = B_0 + B_0X_{11} + B_2X_{12} + \dots + B_KX_{1K} + E_1$$

$$Y_2 = B_0 + B_1X_{21} + B_2X_{22} + \dots B_KX_{2K} + E_2$$

....

$$Y_n = B_0 + B_1X_{n1} + B_2X_{n2} + \dots + B_KX_{nK} + E_n$$

هذه المعادلة تتضمن (k+1) من المعلومات المطلوب تقديرها علما بان الحد الأول منها (B_0) يمثل الحد الثابت , الآمر الذي يتطلب اللجوء إلى المصفوفات والمتجهات لتقدير تلك المعلمات. عليه يمكن صياغة هذه المعادلات في صورة مصفوفات وكآلاتي :

$$\begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ . \\ Y_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 & X_{11} & X_{12} & \dots & X_{1K} \\ 1 & X_{21} & X_{22} & \dots & X_{2K} \\ . & . & . & \dots & . \\ 1 & X_{n1} & X_{n2} & \dots & X_{nk} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} B_0 \\ B_1 \\ . \\ B_K \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} E_0 \\ E_1 \\ . \\ E_n \end{bmatrix} \quad \dots . (2)$$

وباختصار :

$$Y = XB + E$$

Y: متجه عمودي أبعاده (n+1) يحتوي مشاهدات المتغير التابع .

X : مصفوفة أبعادها (n × k+1) تحتوي مشاهدات المتغيرات المستقلة يحتوي عمودها الأول على قيم الواحد الصحيح ليمثل الحد الثابت .

B: متجه عمودي أبعاده (1× K + 1) يحتوي على المعالم المطلوب تقديرها .

E: متجه عمودي أبعاده (1× n) يحتوي على الأخطاء العشوائية .

و ما أهم افتراضات هذا النموذج عدم وجودعلاقة خطية تامة بين المتغيرات المستقلة .

Ø برنامج [1] Eviews:

لتوضيح دور البرنامج Eviews في سياق التحليل القياسي يجب تذكر الأسس التي يبنى عليها التحليل

[1] - http://faculty.ksu.edu.sa/72604/DocLib1/eviewsمقدمة في برنامج.pdf

الإقتصادي ، اولا ما يعرف بالمنطق الإقتصادي وهي الصياغة المنطقية المشتقة والمبنية على فرضيات النظرية الإقتصادية البحثة .و ياتى بعد ذلك محاولة صياغة هذا المنطق الرياضي في بعض الصور والعلاقات الرياضية بين المتغيرات الإقتصادية ،سواء في شكل معادلة واحدة او نظام معادلات وهو ما يعرف بالإقتصاد الرياضي . وعند بناء نموذج لعلاقة اقتصادية ما يصعب جمع جميع بيانات المتغيرات ذات العلاقة من جهة و من جهة اخرى يجب تبسيط النموذج في عدد محدود من المتغيرات المفسرة (المتغيرات المستقلة)وبالتالي يبقى جزء من مكونات المتغير المفسَّر (المتغير التابع) لم يتم تفسيره بالمتغيرات المستقلة في النموذج (و يسمى هذا الجزء الباقي بالحد العشوائي). و عند إضافة هذا الحد العشوائي إلى المعادلات يصبح إسم النموذج الذي يستخدم لوصف العلاقات الإقتصادية بنموذج الإقتصاد القياسي ، وفي نموذج الإقتصاد القياسي يقوم الباحث بعدة مهام منها :

1- تقير معاملات النموذج .

2-اختبار المعنوية (دلالة) الإحصائية .

3-معالجة مشاكل القياس و التقدير .

و تظهر هنا اهمية البرنامج Eviews في أنه يجمع مجموعة متكاملة من الإمكانات التي تمكن الباحث من استخدام هذه الطرق القياسية في معالجة مشاكل القياس ، وذلك من خلال التقدير القياسي Econometric و استعراض مظاهر مختلفة لعرض نتائج هذه الطرق القياسية Views ومن هنا جاء إسم البرنامج Eviews ،و تتسلسل خطوات التعامل مع بيانات المتغيرات الإقتصادية من ما يعرف بالتحليل الإحصائي الوصفي للبيانات ثم التحليل الكمي القياسي لها .

و تتمثل خطوات استخدام البرنامج فيما يلي:

- انشاء ملف العمل في ذاكرة البرنامج.
- إدخال البيانات.
- استعراض ومراجعة البيانات ومن ثم تصحيح الأخطاء.
- استحداث المتغيرات الجديدة للتحويلات الرياضية.
- إجراء التقدير القياسي.
- –حفظ ملف العمل.

4- مفهوم المربع السحري لكالدور وعناصره :

نقصد بالمربع السحري لكالدور تحقيق الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية، وسمي بالمربع لوجود أربعة أهداف اقتصادية رئيسية، وعند تحديد قيم هذه الأهداف بنقاط على معلم متعامد متجانس وربط هذه النقاط يبعضها البعض تعطي لنا شكلا مربعا .وسمي مربعا سحريا لصعوبة تحقيق الأهداف الأربعة بقيم مثلى في نفس الوقت وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي [1]:

-تحقيق معدل نمو اقتصادي مقبول :ونقصد هنا معدل النمو الحقيقي وليس الاسمي، لأن الاسمي يعكس نمو الإنتاج ككميات للسلع والخدمات كذا يعكس نمو الأسعار، والذي يهمنا في الاقتصاد الزيادة في كميات السلع والخدمات المنتجة، ولذلك يستعمل معدل النمو الحقيقي في التحليل الاقتصادي.

-تحقيق معدل تضخم منخفض ومناسب للاقتصاد :المقصود بمعدل تضخم مناسب للاقتصاد بأنه لا يكون مرتفع جدا، و بذلك يكون مضر بالمستهلك وبالتالي الطلب الكلي ومن ثم الإنتاج والنمو الاقتصادي .كما لا يجب أن يكون مساويا للصفر لأنه يمكن أن يؤدي إلى حدوث ركود اقتصادي انه توجد دراسات قليلة نسبيا عن Stanley Fischer باستطاعته تدمير النظام المالي ككل، لذلك يرى الهدف الأمثل لمعدل التضخم، لذا تعد الحجج السابقة مبررا لكي يتراوح هدف التضخم بين 1- 3 % .

-تحقيق معدل بطالة منخفض :كل الدول تسعى إلى تحقيق التشغيل الكامل وبالتالي القضاء على مشكلة البطالة ، إلا أن تحقيق ذلك أمر صعب حتى في الدول المتقدمة مما يبقى على معدل بطالة طبيعي موجود في أي اقتصاد حتى لو كان متقدما.

-تحقيق توازن اقتصادي خارجي (توازن ميزان المدفوعات): إن التوازن الاقتصادي الخارجي مهم جدا بالنسبة لأي دولة، فحدوث عجز في ميزان المدفوعات يعني بأن هذه الدولة تعيش في مستوى أكبر منإمكانيتها، أما الفائض فيعني العيش في مستوى معيشي أقل من إمكانيات هذه الدولة، ولذلك تسعى كل الدول إلى تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها .ويعبر عن التوازن الخارجي بنسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لأن الأهداف السابقة كلها عبارة عن نسب مئوية (معدلات نمو).

المطلب الثاني :دراسة العلاقة بين أسعار البترول والمربع السحري لكالدور

[1]-ضيف أحمد ، مرجع سبق ذكره ، 2015،ص206.

بعد أن تعرفنا على بعض المفاهيم الأساسية سوف نقوم باعتماد نموذج الإنحدار المتعدد في تحديد العلاقة بين كل عنصر من عناصر المربع السحرى لكالدور مع سعر البترول وندخل متغيرات مفسرة أخرى على حسب كل عنصر، وقمنا باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews للحصول على النتائج .

1- وصف تحليلي لمعطيات الدراسة:

الهدف من الدراسة كما اسلفنا سابقا البحث عن التأثير المتوقع لأسعار البترول على الأهداف المربع الاقتصادية والتي تتمثل في أربعة أهداف وبالتالي يمكن اجمال معطيات الدراسة في المتغيرات التالية:

- اسعار البترول oil.

-النمو الاقتصادي واعتمدنا في ذلك على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي [1] rgdp.

- معدل البطالة u.

-معدل التضخم واعتمدنا في ذلك على الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك[2] ipc.

-التوازن الخارجي واعتمدنا في ذلك على رصيد الميزان التجاري bc (وذلك لكون الميزان التجاري هو المعبر الحقيقي عن التغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات عن غيره من مكونات هذاالأخير).

وسو ف نقوم بتقدير أربع معادلات لكل من النمو الإقتصادي و البطالة والتضخم والميزان التجاري وسندخل في كل عنصر متغيرات جديدة سنذكرها عند التقدير.

و تعتبر متغيرات الدراسة على بيانات سنوية للإقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 1970 إلى 2014 [البيانات السنوية موجودة في الملحق (1) و (2)]، تحرينا فيها المعطيات الفعلية الصادرة عن الهيئات الدولية والوطنية الرسمية وتتمثل مصادر الحصول على البيانات فيما يلي :

- الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

- بنك الجزائر.

-تقرير التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة 1963 - 2010 .

[1]- عند حساب الناتج المحلي الحقيقي (Real GDP) فاننا نقيسه طبقا للاسعار السوقية للسلع والخدمات ولكن اخذا بعين الاعتبار الفروقات في المستوي العام للاسعار (التضخم).

[2]- الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك يحسب بقسمة مجموع أسعار *السلع و الخدمات* الاستهلاكية في نة ما *على* مجموع أسعار *السلع و الخدمات في* سنة *الأساس في 100.*

- التقريرالإقتصادي العربي الموحد.

- صندوق النقد الدولي FMI.

- البنك العالمي BM.

- التقاريرالسنوية لمنظمة الأقطار العربية الأوابكOAPEC.

2- تقدير معادلات النموذج :

سوف نقوم بتقدير معادلة كل عنصر من عناصر المربع السحري لكالدور، بعض المتغيرات التي تحتوي على أرقام كبيرة ندخل اللوغارينتم عليها لتجانس المعاملات .

2-1-النمو الإقتصادي :

2-1- 1- تقدير معادلة النموالإقتصادي :

لنتمكن من قياس مدى تأثير أسعار البترول على النمو الإقتصادي سوف نقوم بتقدير معادلة النمو الإقتصادي التالية:

$$Logrgdp = c + a_1 logoil + a_2 inv + a_3 hu$$

و تتمثل متغيرات الدراسة القياسية على النحو التالي :

rgdp: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

oil:أسعار البترول .

inv: نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت[1] من الناتج المحلي الإجمالي(الإستثمار).

hu: رأس مال العامل البشري (نسبة الإلتحاق بالتعليم الأساسي (٪ من الإجمالي)

و بعد إدخال البيانات إلى برنامج Eviews، كانت النتائج في الجدول التالي :

الجدول رقم (3-7) :نتائج تقدير معادلة النمو الإقتصادي

[1]- راس المال الثابت وهو الجزء من رأس المال الذي يوجد على شكل وسائل أنتاج تشمل الأبنية والمنشآت والآلات، والأجهزة، والطاقة المحركة، والتجهيزات، والمواد الأولية، والمواد المساعدة.

Logrgdp c logoil inv hu

Dependent Variable: LOGRGDP
Method: Least Squares
Date: 05/24/16 Time: 20:18
Sample (adjusted): 1970 2013
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	21.93008	0.241037	90.98224	0.0000
LOGOIL	0.124882	0.045167	2.764917	0.0086
INV	0.007272	0.002142	3.394614	0.0016
HU	0.026738	0.003569	7.492474	0.0000

R-squared	0.905393	Mean dependent var	24.91119
Adjusted R-squared	0.898297	S.D. dependent var	0.411636
S.E. of regression	0.131274	Akaike info criterion	-1.136550
Sum squared resid	0.689316	Schwarz criterion	-0.974351
Log likelihood	29.00409	Hannan-Quinn criter.	-1.076398
F-statistic	127.6003	Durbin-Watson stat	1.836687
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : مخرجات برنامج Eviews

وبعد تقدير النموذج يمكن كتابة معادلة النمو كما يلي :

$$Logrgdp = 21.93008 + 0.124882\ logoil + 0.007272\ inv + 0.026738\ hu$$

2-1-2- الدراسة الإحصائية والإقتصادية للنموذج :

بعد تقدير معلمات النموذج نقوم الآن بالدراسة الإحصائية والاقتصادية له، وذلك بطبيعة الحال بالإعتماد على نتائج الجدول رقم (3-7).

أولا :الدراسة الإحصائية : نقوم اولا بدراسة معلمات النموذج عند مستو ى معنوية 1%.

- دراسة معنوية المتغيرات الإقتصادية المستقلة :

نلاحظ بأن Prob(t-Statistic) لكل معاملات المتغيرات المفسرة للتابع rgdp أقل من 0.01 ، مما يعني أن من كل من oil و inv و hu لهم معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 1 % في تفسير

معدل النمو الإقتصادي خلال الفترة ، وبالتالي فالمتغيرات المستقلة تؤثر إيجابا في المتغير التابع rgdp .

- دراسة المعنوية الكلية للنموذج:من خلال معامل التحديد R-squared ، و إختبار فيشر F .

- **معامل التحديد R^2** : إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد R^2= 0.905393 ، و هي قريبة من الواحد ، حيث ان المتغيرات المفسرة تتحكم ب 90.54 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) ،مما يدل ان هناك إرتباط قوي بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و المتغيرات المفسرة ،أما الباقي 9.46 % فتفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ.
- **إختبار فيشرF :**نلاحظ بأن prob (F-static)= 0.0000 ، و بالتالي يمكن القول بأن هناك علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، وبالتالي النموذج ككل له معنوية.

ثانيا :الدراسة الإقتصادية :بعد التاكد من صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية ، نقوم الأن بدراسة النموذج من الناحية الإقتصادية **:**

- بالنسبة لمعامل أسعار البترول oil كان موجب وبقيمة 0.124882 وهذا يعني بان الزيادة في أسعار البترول ب 1% سيؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ب0.124882 % .
- بالنسبة لمعامل نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت من الناتج المحلي الإجمالي(الإستثمار) فهو موجب وبقيمة 0.007272 وهذا يعني زيادة في هذه النسبة ب 1 % ستؤدي الى الزيادة في الناتج المحلي الحقيقي ب 0.0072 %.
- بالنسبة لمعامل hu فهو موجب و بقيمة 0.026738 و هذا يعني أن زيادة نسبة مساهمته في الإجمالي ب 1 % سوف تؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي الحقيقي ب 0.0267% .

2-2- التضخم :

2-2-1- تقدير معادلة التضخم:

لنتمكن من قياس مدى تأثير أسعار البترول على التضخم سوف نقوم بتقدير معادلة التضخم على النحو التالي :

$$Ipc = c + a_1 logoil + a_2 m2 + a_3 reer + a_4 rgdp$$

حيث : reer هو سعر الصرف الحقيقي الفعلي و m2: هي نسبة الكتلة النقدية m2 من الناتج المحلي الإجمالي gdp.

و باستخدام برنامج Eviews، تحصدنا على النتائج المدونة في الجدول التالي :

الجدول رقم (3-8) :نتائج تقدير معادلة التضخم

ipc c logoil m2 reer rgdp

Dependent Variable: IPC
Method: Least Squares
Date: 05/24/16 Time: 20:35
Sample (adjusted): 1980 2014
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2743.711	202.0838	-13.57710	0.0000
LOGOIL	234.5543	99.22630	2.363832	0.0248
M2	19.83847	4.644286	4.271587	0.0002
REER	0.987024	0.766427	1.287826	0.2077
RGDP	5.27E-08	4.41E-09	11.95708	0.0000

R-squared	0.984041	Mean dependent var	1454.279
Adjusted R-squared	0.981913	S.D. dependent var	1333.353
S.E. of regression	179.3198	Akaike info criterion	13.34778
Sum squared resid	964667.6	Schwarz criterion	13.56997
Log likelihood	-228.5862	Hannan-Quinn criter.	13.42448
F-statistic	462.4510	Durbin-Watson stat	1.748586
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : مخرجات برنامج Eviews

وبعد تقدير النموذج يمكن كتابة معادلة التضخم كما يلي :

$$Ipc = -2743.711 + 234.5543 logoil + 19.83847\, m2 + 0.987024 reer + 5.27E\text{-}08\, rgdp$$

2-2-2- الدراسة الإحصائية والإقتصادية للنموذج :

بعد تقدير معلمات النموذج نقوم الآن بالدراسة الإحصائية والاقتصادية له، وذلك بطبيعة الحال بالإعتماد على نتائج الجدول رقم (3-8).

أولا : الدراسة الإحصائية :

نقوم اولا بدراسة معلمات النموذج عند مستو ى معنوية 1%(البترول عند 5%).

- دراسة معنوية المتغيرات الإقتصادية المستقلة :

نلاحظ بأن Prob(t-Statistic) لمعاملات المتغيرات المفسرة (rgdp, m2) للتابع ipc أقل من 0.01 ،و ان Prob(t-Statistic) لمعامل المتغير المفسر oil أقل من 0.05 ، مما يعني أن كل المتغيرات لها تأثير إيجابي معنوي في تفسير معادلة التضخم خلال الفترة عند مستوى معنوية 1 % (البترول عند 5%) باستثناء سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي لا يؤثر فيه فهو مرفوض إحصائيا(لأن Prob(t-Statistic) أكبر من 0.01).

- دراسة المعنوية الكلية للنموذج:من خلال معامل التحديد R-squared ، و إختبار فيشر F .

- **معامل التحديد R^2** : إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد R^2= 0.984041 ، و هي قريبة جدا من الواحد ، حيث ان المتغيرات المفسرة تتحكم ب 98.40 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (ipc) ،مما يدل ان هناك إرتباط قوي بين الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك و المتغيرات المفسرة ،و بالتالي جودة عالية في تفسير النموذج ،أما الباقي 1.60 % فتفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ.
- **إختبار فيشرF :**نلاحظ بأن prob (F-static)= 0.0000 ، و بالتالي يمكن القول بأن هناك علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، و بالتالي النموذج له معنوية إحصائية .

ثانيا : الدراسة الإقتصادية :

بعد دراسة النموذج من الناحية الإحصائية ، نقوم الأن بدراسة النموذج من الناحية الإقتصادية :

- بالنسبة لمعامل أسعار البترول oil كان موجب وبقيمة 234.5543 وهذا يعني بان الزيادة في أسعار البترول ب 1% سيؤدي إلى الزيادة في الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك ب 23.45 % .
- بالنسبة لمعامل m2 فهو موجب وبقيمة 19.83847 وهذا يعني زيادة في نسبة الكتلة النقدية m2 من الناتج المحلي الإجمالي ب 1 % ستؤدي الى الزيادة في الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك ب 19.83%.
- بالنسبة لمعامل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي rgdp فهو موجب و بقيمة 5.27E-08 و هذا يعني أن rgdp ب 1 % سوف تؤدي إلى الزيادة في معدل التضخم ب 5.27E-08 % إلا أن المعامل ضعيف جدا وبالتالي الزيادة تكون ضئيلة جدا .

ü بالنسبة لسعر الصرف الفعلي الحقيقي reer لم تكن هناك معنوية إحصائية بينه وبين الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك ، وبالتالي لي سعر الصرف الفعلي الحقيقي ليس له تأثير على التضخم.

2-3- البطالة :

2-3-1-تقدير معادلة البطالة:

لنتمكن من قياس مدى تأثير أسعار البترول على البطالة سوف نقوم بتقدير معادلة البطالة على النحو التالي :

$$u = c + a_1 logrgdp + a_2 inv + a_3 oil + a_4 logrg$$

حيث:rg هي النفقات العامة

و باستخدام برنامج Eviews، تحصلنا على النتائج المدونة في الجدول التالي :

الجدول رقم (3-9) :نتائج تقدير معادلة البطالة

u c logrgdp inv oil logrg

Dependent Variable: U
Method: Least Squares
Date: 05/24/16 Time: 20:29
Sample: 1970 2014
Included observations: 45

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-318.3715	80.75419	-3.942476	0.0003
LOGRGDP	-19.19729	4.615569	-4.159246	0.0002
INV	-0.027828	0.058250	-0.477727	0.6354
OIL	-0.189655	0.029661	-6.394083	0.0000
LOGRG	-12.06483	3.644277	-3.310624	0.0020

R-squared	0.709798	Mean dependent var	19.33156
Adjusted R-squared	0.680778	S.D. dependent var	6.087096
S.E. of regression	3.439193	Akaike info criterion	5.412790
Sum squared resid	473.1218	Schwarz criterion	5.613530
Log likelihood	-116.7878	Hannan-Quinn criter.	5.487624
F-statistic	24.45879	Durbin-Watson stat	1.625715
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : مخرجات برنامج Eviews

وبعد تقدير النموذج يمكن كتابة معادلة البطالة كما يلي :

$$u = -318.3715 + -19.19729 logrgdp + -0.027828 inv + -0.189655 oil + -12.06483 logrg$$

2-3-2- الدراسة الإحصائية والإقتصادية للنموذج :

بعد تقدير معلمات النموذج نقوم الآن بالدراسة الإحصائية والاقتصادية له، وذلك بطبيعة الحال بالإعتماد على نتائج الجدول رقم (3-9).

أولا : الدراسة الإحصائية : نقوم أولا بدراسة معلمات النموذج عند مستو ى معنوية 1%.

- دراسة معنوية المتغيرات الإقتصادية المستقلة :

نلاحظ بأن Prob(t-Statistic) لمعاملات المتغيرات المفسرة (oil,rg ,rgdp) للتابع u أقل من 0.01 ، مما يعني أن كل المتغيرات لها تأثير سلبي معنوي في تفسير معادلة البطالة خلال الفترة عند مستوى معنوية 1 % ، باستثناء الإستثمار inv (نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت من الناتج المحلي الإجمالي) الذي لا يؤثر فيها فهو مرفوض إحصائيا (لأن Prob(t-Statistic) أكبر من 0.01).

- دراسة المعنوية الكلية للنموذج:من خلال معامل التحديد R-squared ، و إختبار فيشر F .

- **معامل التحديد R^2** : إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد R^2= 0.709798 ، و هي ليست قريبة جدا من الواحد ، حيث ان المتغيرات المفسرة تتحكم ب 70.97% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (البطالة) ،مما يدل ان هناك إرتباط ليس بالقوي بين معدل البطالة و المتغيرات المفسرة ،أما الباقي 29.03 % فتفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ.
- **إختبار فيشرF :**نلاحظ بأن prob (F-static)= 0.0000 ، و بالتالي يمكن القول بأن هناك علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، وبالتالي النموذج له معنوية إحصائية .

ثانيا :الدراسة الإقتصادية :بعد أن قمنا بدراسة النموذج من الناحية الإحصائية ، نقوم الأن بدراسة النموذج من الناحية الإقتصادية :

- بالنسبة لمعامل rgdp فهو سالب وبقيمة 19.19729- وهذا يعني بأن الزيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ب 1 % ستؤدي الى إنخفاض معدل البطالة ب 19.19%.

- بالنسبة لمعامل أسعار البترول oil فهو سالب وبقيمة 0.189655- وهذا يعني بان الزيادة في أسعار البترول ب 1% سيؤدي إلى إنخفاض في معدل البطالة ب 0.189 % .
- بالنسبة لمعامل rg فهو سالب و بقيمة 12.06483- و هذا يعني أن زيادة النفقات العامة ب 1 % سوف تؤدي إلى إنخفاض في معدل البطالة ب 12.60 % .
- أما بالنسبة للإستثمار (نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت من الناتج المحلي الإجمالي) لم تكن هناك معنوية إحصائية بينه وبين معدل البطالة ، وبالتالي inv ليس له أي تأثير على البطالة .

2-4- التوازن الخارجي:

2-4-1- تقدير معادلة التوازن الخارجي :

لنتمكن من قياس مدى تأثير أسعار البترول على التوزان الخارجي سوف نقوم بتقدير معادلة رصيد الميزان التجاري bc (وذلك لعدم توفر الإحصائيات عن تطور ميزان المدفوعات، و كون الميزان التجاري هو المعبر الحقيقي عن التغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات عن غيره من مكونات هذاالأخير) على النحو التالي :

$$Bc = c + a_1 logoil + a_2 reer$$

و باستخدام برنامج Eviews، تحصلنا على النتائج المدونة في الجدول التالي :

الجدول رقم (3-10) :نتائج تقدير معادلة الميزان التجاري

bc c logoil reer

Dependent Variable: BC
Method: Least Squares
Date: 05/28/16 Time: 00:08
Sample (adjusted): 1980 2014
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1408.542	576.9938	-2.441173	0.0204
LOGOIL	699.9496	144.2891	4.851023	0.0000
REER	-2.301569	0.828703	-2.777316	0.0091

R-squared	0.587134	Mean dependent var	577.7450
Adjusted R-squared	0.561330	S.D. dependent var	801.7549
S.E. of regression	531.0195	Akaike info criterion	15.46929
Sum squared resid	9023413.	Schwarz criterion	15.60261

Log likelihood	-267.7126	Hannan-Quinn criter.	15.51531
F-statistic	22.75354	Durbin-Watson stat	1.738358
Prob(F-statistic)	0.000001		

المصدر : مخرجات برنامج Eviews

وبعد تقدير النموذج يمكن كتابة معادلة الميزان التجاري كما يلي :

$$Bc = -1408.542 + 699.9496\ logoil + -2.301569\ reer$$

2-4-2- الدراسة الإحصائية والإقتصادية للنموذج :

بعد تقدير معلمات النموذج نقوم الآن بالدراسة الإحصائية والاقتصادية له، وذلك بطبيعة الحال بالإعتماد على نتائج الجدول رقم (3-10).

أولا : الدراسة الإحصائية :

نقوم اولا بدراسة معلمات النموذج عند مستو ى معنوية 1%(الثابت Cعند مستوى معنوية 5%).

- دراسة معنوية المتغيرات الإقتصادية المستقلة :

نلاحظ بأن Prob(t-Statistic) لمعامل المتغير المفسرة (oil,reer) للتابع bc أقل من 0.01 ، معامل الثابت C أقل من 0.05 ،مما يعني أن كل من الثابت والمتغيرات المفسرة المتغيرات لها تأثير معنوي في تفسير معادلة الميزان التجاري خلال الفترة عند مستوى معنوية 1 % (الثابت c عند 5 %).

- دراسة المعنوية الكلية للنموذج:من خلال معامل التحديد R-squared ، و إختبار فيشر F .

- **معامل التحديد R^2** : إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد R^2= 0.587134 ، و هي ليست قريبة من الواحد ، حيث ان المتغيرات المفسرة تتحكم ب 58.71 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (bc) ،مما يدل ان هناك ارتباط متوسطبين المتغير التابع و المتغيرات المفسرة ، ،أما الباقي 41.29 % فتفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج (لم ندخل متغيرات مهمة في النموذج) ومتضمنة في حد الخطأ.
- **إختبار فيشيرF :**نلاحظ بأن prob (F-static)= 0.000001 ، و بالتالي يمكن القول بأن هناك علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، و بالتالي النموذج ككل له معنوية إحصائية .

ثانيا : الدراسة الإقتصادية :

بعد التاكد من صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية ، نقوم الأن بدراسة النموذج من الناحية الإقتصادية:

- بالنسبة لمعامل أسعار البترول oil كان موجب وبقيمة 699.9496 وهذا يعني بان الزيادة في أسعار البترول بـوحدة واحدة سيؤدي إلى الزيادة في رصيد الميزان التجاري ب 699.94 وحدة و ذلك لكون الإقتصاد الجزائري إقتصاد بترولي (تمثل الصادرات النفطية 97% من اجمالي الصادرات).

- بالنسبة لمعامل reer فهو سالب وبقيمة 2.301569- ،وهذا يعني بأن الزيادة في سعر الصرف الحقيقي الفعلي ب 1 % ستؤدي إلى إنخفاض في رصيد الميزان التجاري ب 2.30%.

خلاصة الفصل :

عرفت الصناعة البترولية في الجزائر تطورا ملحوظا إذا ما قورنت بالصناعات الأخرى باعتبارها العصب الأساسي للاقتصاد الوطني، هذا التطوركان راجعا للشراكة التي تضاعفت خلال السنوات الأخيرة بحيث ساهمت في رفع قدرات الجزائر في الاستثمار بصفة معتبرة خاصة في مجال البحث والتنقيب.

- لقد بينت الإمكانات البترولية الجزائرية، وخاصة ما يتعلق بالموقع الجغرافي وجودة البترول، أن الجزائر في موقع تنافسي جيد مقارنة بالدول المصدرة للبترول الأخرى، وبالتالي فهي تمتلك هامشا مريحا من القوة التفاوضية والتي ستسمح لها مستقبلا من رفع حصتها التصديرية داخل منظمة أوبك.

-إن تطور قطاع النفط في الجزائر أدى إلى تفاقم الثنائية الاقتصادية حيث أصبحت قطاعات التصدير(وهي النفط) تحظى بأولوية في سياسات التنمية الوطنية، وتحتكر نصيبا وافرا من الامتيازات والدعم على حساب القطاعات الإنتاجية الضرورية والهامة التي تلبي الحاجات الاستهلاكية المحلية.

-تميز الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة(1970-2014) بتباين شديد ، وذلك حسب الظروف الاقتصادية والسياسات المطبقة .حيث شهدت المؤشرات الاقتصادية الكلية تغيرات مهمة .فمؤشر التضخم في الجزائر اخذ منحى تصاعديا خلال بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي حيث وصل إلى 29.8% سنة 1995 لينخفض تدريجيا حتى وصل إلى اقل قيمة له سنة 2000 (0.34 %) ولكن دخول الجزائر في برامج انفاقية ضخمة أدى إلى عودة الضغوط التضخمية تدريجيا حيث وصل إلى معدل 8.89 سنة 2012 ويمكن إرجاع ذلك إلى زيادة الطلب الكلي وكذا زيادة تكاليف الإنتاج .أما مؤشر معدل البطالة فاخذ منحى تصاعديا قبل 2000 حيث وصل إلى 29.7 % في هذه السنة وذلك بسبب الإصلاحات الاقتصادية ثم بدأ المعدل في الانخفاض تدريجيا إلى أن وصل إلى 9.5 % سنة 2014 .

أما بخصوص التوازن الخارجي فإن رصيد الميزان التجاري حقق فائضا منذ سنة 1999 ، و هذا ما اثبت لنا تبعية الميزان التجاري الجزائري إلى صادرات المحروقات والتي مثلت نسبة أكبر من 97 % من الصادرات، أما مؤشر النمو الاقتصادي فقد كان متذبذبا وخاضعا بالدرجة الأولى إلى قطاع المحروقات، ولم يتعد في السنوات الأخيرة 4 % .

فيما يخص الدراسة القياسية فقمنا بدراسة أثر تغيرات أسعار البترول على عناصر المربع السحري لكالدور كل على حدى :

- قمنا بتقدير معادلة النمو الاقتصادي و توصلنا إلى ان كل المتغيرات المفسرة المدرجة في المعادلة لها تأثير إيجابي معنوي على النمو عند مستوى معنوية 1 % ، و انه يوجد علاقة طردية بين أسعار البترول و النمو الإقتصادي بحيث أن الزيادة في سعر البترول ب 1 % سوف تؤدي إلى الزيادة في في الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي ب 0.12 %.

- قمنا بتقدير معادلة التضخم و توصلنا إلى ان كل المتغيرات المفسرة المدرجة في المعادلة لها تأثير إيجابي معنوي على التضخم عند مستوى معنوية 1 %(البترول عند 5%) بإستثناء سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي لايؤثر فيه (يعتبر مرفوض احصائيا)، و خلصنا إلى علاقة طردية بين أسعار البترول و الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك (ipc) بحيث أن الزيادة في سعر البترول ب 1 % سوف تؤدي إلى الزيادة في في ipc ب 23.45 % .

- قمنا بتقدير معادلة البطالة و توصلنا إلى ان كل المتغيرات المفسرة المدرجة في المعادلة لها تأثير سلبي معنوي على معدل البطالة عند مستوى معنوية 1 % ، بإستثناء الإستثمار الذي لايؤثر فيه (يعتبر مرفوض احصائيا)، و خلصنا إلى علاقة عكسية بين أسعار البترول و معدل البطالة بحيث أن الزيادة في سعر البترول ب 1 % سوف تؤدي إلى الانخفاض في معدل البطالة ب 19.19 % .

- قمنا بتقدير معادلة رصيد الميزان التجاري و توصلنا إلى ان كل المتغيرات المفسرة المدرجة في المعادلة لها تأثير معنوي على bc عند مستوى معنوية 1 % ، و أنه توجد علاقة طردية بين أسعار البترول و رصيد الميزان التجاري بحيث أن الزيادة في سعر البترول بوحدة واحدة سوف تؤدي إلى الزيادة في bc ب 699.99 وحدة .

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

لقد أكدت الأزمات البترولية ضعف الإقتصاد الجزائري بوجه عام، وقابليته الكبيرة للتأثر بالصدمات الخارجية، ويعزى ذلك بصورة رئيسية لضيق القاعدة الإنتاجية وتركز هيكل الصادرات حول البترول، فهذه السلعة وكما رأينا تتحدد أسعارها في السوق الدولية المعرضة لتقلبات حادة نتيجة تأثرها بعوامل عدة تصب معظمها في مصلحة الدول الصناعية.

هدفت الاصلاحات الإقتصادية في الجزائر منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين إلى تغيير بنية الإقتصاد الكلي ، و بالرغم من الجهود الإصلاحية المبذولة إلا انها لم تستطع تحرير الإقتصاد الجزائري من هيمنة البترول عليه ، بحيث يعتبر قطاع البترول المحرك الاساسي للإقتصاد بحيث تزيد نسبة مساهمته في الصادرات الجزائرية 97% .

لقد هدفنا من خلال هذه الدراسة المتواضعة التي تصب في إطار الدراسات الاقتصادية الكلية حيث تعرضنا من خلالها إلى معالجة و توضيح جانب مهم في الإقتصاد الوطني و هو القطاع النفطي في الجزائر من خلال التطرق إلى الجوانب الفنية للنفط ثم دراسة الأثر الإيجابي و السلبي للموارد الطبيعية على النمو الإقتصادي ثم قمنا بدراسة تحليلية و قياسية لأثر تغيرات أسعارالبترول على الأداء الإقتصادي الجزائري من خلال أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر(النمو الإقتصادي ، التضخم ، البطالة ، التوازن الخارجي) و التي هي مكونات المربع السحري لكالدور ، والتي شكلت جميع فصول هذا البحث التي شملت ثلاث فصول وتمثلت نتائج إختبار **الفرضيات** فيما يلي :

- فيما يخص الفرضية الاولى فإن الدراسة بينت ان نمو قطاع المحروقات الجزائرية كان له أثر سلبي على القطاعات الإقتصادية الأخرى خصوصا الصناعي والزراعي، وهو ما أدى إلى اعتماد سياسة الكل بترول حيث تتوقف كل الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية وسياسة التنمية على عائدات المحروقات، وهو ما خلق تبعية تامة للنفط .
- فيما يخص الفرضية الثانية التي أكدتها الدراسة، فمن خلال القيام بالتحليل الاقتصادي والقياسي لأثرتغيرات أسعار البترول على مكونات الأداء الإقتصادي الجزائري من خلال أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر(النمو الإقتصادي ، التضخم ، البطالة ، التوازن الخارجي) ،كل على حدى حيث تبين لنا ان :

- لسعر البترول تأثير إيجابي معنوي على النمو الإقتصادي عند مستوى معنوية 1 % ،بحيث توجد علاقة طردية بينهما .
- لسعر البترول تأثير معنوي على التضخم عند مستو ى معنوية 5% ، و هناك علاقة طردية بينهما .

- لسعر البترول تأثير سلبي معنوي على معدل البطالة عند مستوى معنوية 1% ،حيث توجد علاقة عكسية بينهما.

- لسعر البترول تأثير إيجابي معنوي على رصيد الميزان التجاري عند مستوى معنوية 1% ،حيث توجد علاقة طردية بينهما .

وهو ما يجعل الاقتصاد الجزائري رهين التغيرات الحاصلة في السوق البترولية العالمية، مما يجعل التفكير في تطوير القطاعات الأخرى غير البترولية أمر ضروري خاصة في وجود الأموال السانحة لذلك.

نتائج البحث :

على ضوء ما جاء في الدراسة يمكننا الخروج بالنتائج التالية:

- البترول سلعة تتميز بالنفاذية والنضوب والتنوع، ،وأهميته تتعدى الجانب الإقتصادي إلى مختلف الجوانب الإجتماعية والسياسية، مما خلق صراعا كبيرا للسيطرة على سوقه.

- يتحدد السعر البترولي بمجموعة من العوامل تؤثر في الأخير على عرض وطلب السلعة البترولية إلا أنه يبقى معدل النمو الاقتصادي العامل الأساسي في تحديد السعر ذلك بسبب الارتباط الكبير بين النمو الاقتصادي والطلب البترولي معبرا عنه بالعلاقة الطردية بينهما.

-تتأثر أسعار البترول بمختلف الأحداث السياسية والإقتصادية، مما يدفع بها إلى عدم الإستقرار، ويتولد عن ذلك أزمات متتالية انعكست نتائجها على مختلف الإقتصاديات العالمية، سواءا بالسلب أو بالإيجاب، حيث تتأثر اقتصاديات الدول المنتجة طرديا مع حركة الأسعار، وتنعكس تقلبات تلك الأسعار عكسيا مع اقتصاديات الدول المستهلكة.

- الثراء النفطي في الجزائر هو ثراء ريعي ظاهري لا ينبئ عن تطور اقتصادي أو تكنولوجي ، لأن ارتفاع الأسعار وزيادة الفوائض المالية تؤدي إلى نمو المؤشرات الكمية الاقتصادية كنمو الناتج الداخلي الإجمالي والميزان التجاري ...، أي أنها مؤشرات إحصائية وتوحي بتحسين الأوضاع الاقتصادية، مع أن التنمية الشاملة باعتبارها إحداث تغييرات جذرية في الهيكل الاقتصادي الوطني للخروج من حالة التخلف تبقى بعيدة، وهو ما تأكده حصيلة باقي القطاعات.

- لقد ظل الإعتقاد سائدا و لعقود طويلة أن وفرة الموارد الطبيعية تعتبر نعمة تؤدي إلى تنمية اقتصادية سريعة و شرط أساسي لتحقيق نمو اقتصادي دائم بالنظر لتأثيراتها على الاقتصاد الكلي و المتمثلة في تحسين ميزان المدفوعات و زيادة الإيرادات العامة ، غير أن هذا لم يكن في الغالب هو الحال فأصبحت وفرة الموارد نعمة لقلة من الاقتصادات و نقمة (لعنة) لاقتصادات أخرى.

- تعتبر كل من النرويج والإمارات العربية المتحدة مثالان بارزان لبلدان غنية بالموارد الطبيعية الناضبة نجحت في إدارة اقتصاداتها بصورة جنبتها نقمة الموارد التي تعاني منها معظم البلدان الأخرى الغنية بالموارد ، حيث سعت النرويج إلى وضع ما يقارب جميع إيراداتها النفطية التي جنتها منذ عام 1990 في حساب أُطلق عليه "صندوق النفط"الذي له فضل كبير في تجنيب النرويج "لعنة النفط" ، أما الإمارات فقد نجحت الإستراتيجية التي تبنتها في تنويع مصادر الدخل والانفتاح الاقتصادي وتؤكد المؤشرات جميعها قوة الاقتصاد الإماراتي ومتانته وحصانته في مواجهة الأزمات العابرة، وأنه يمتلك كل مقومات النمو والتطور، و بالتالي فإن كلتا التجربتان جديرتان بالاهتمام والدراسة ومحاولة الاستفادة منهما.

- لقد دلت العديد من الأبحاث التطبيقية الحديثة أن لوفرة الموارد الطبيعية تأثير سلبي على النمو الاقتصادي و في هذا السياق تقدم لنا النظرية الاقتصادية مجموعة من التفسيرات الاقتصادية و السياسية لهذه الظاهرة التي أطلق عليها مصطلح نقمة الموارد الطبيعية ، و تتمثل هذه التفسيرات في كل من :

- المرض الاقتصادي الهولندي الذي يترتب عليه ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي و في مستويات الأجور مما يسبب انخفاضا في صادرات القطاع الصناعي وتباطؤ في النمو الاقتصادي.
- تطاير أسعار و بالتالي عائدات تصدير الموارد الطبيعية والتي تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي من خلال دورية سياسة الإنفاق العام ، ارتفاع و عدم استقرار سعر الصرف الحقيقي ، و تقييد الابتكار و الإبداع في القطاعات الاقتصادية خاصة في ظل تخلف النظام المالي .
- المرض السياسي الهولندي حيث يرى العديد من الباحثين أن للجانب السياسي دور مهم في تفسير ضعف الأداء الاقتصادي لمعظم البلدان المصدرة للموارد الطبيعية ، لأن هذا الريع الناتج عن عائدات الموارد يعيد توجيه الحوافز الاقتصادية للأفراد للمشاركة في التنافس على الوصول إلى الإيرادات النفطية وبعيدا عن الأنشطة الإنتاجية التي تدعم النمو الاقتصادي .
- التفسير المؤسساتي فالتأثير العام لإنتعاش الموارد على الاقتصاد يرتبط بشكل واضح بالمؤسسات (و المقصود هنا بالمؤسسات تلك التي لها صلة بالجانب السياسي و التي تضمن شفافية عمل الحكومة و قدرة المواطنين على محاسبتها) باعتبارها هي التي تحدد مدى الحافز السياسي في السياسات المتبعة ، حيث أن في البلدان الغنية بالموارد تنتشر مؤسسات تشجع على توسع الأنشطة المؤثرة غير المنتجة بسبب ضعف القانون في حماية الأشخاص و الملكية و غياب استقلال و كفاءة القضاء و انتشارالبيروقراطية والفساد و الرشوة مما يجعل لهذا النوع من المؤسسات تداعيات سيئة على النمو خاصة عندما تحفز وفرة الموارد المشروعات على العمل خارج الأنشطة الإنتاجية.

- إن دراسة وتحليل الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة(1970-2014) بين لنا تباين واضح في المؤشرات الإقتصادية الكلية ، وذلك حسب تغيرات أسعار البترول وكذا الظروف الاقتصادية والسياسات المطبقة خلال كل فترة .حيث شهدت المؤشرات الاقتصادية الكلية تغيرات مهمة فمؤشر النمو الاقتصادي كان متذبذبا وخاضعا بالدرجة الأولى إلى قطاع المحروقات ، ولم يتعد في السنوات الأخيرة 4 % . أما مؤشر التضخم في الجزائر اخذ منحى تصاعديا خلال بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي حيث وصل إلى 29.8% سنة 1995 لينخفض تدريجيا حتى وصل إلى اقل قيمة له سنة 2000 (0.34 %) ولكن دخول الجزائر في برامج انفاقية ضخمة أدى إلى عودة الضغوط التضخمية تدريجيا حيث وصل إلى معدل 8.89 سنة 2012 ويمكن إرجاع ذلك إلى زيادة الطلب الكلي وكذا زيادة تكاليف الإنتاج،لكنه سجل معدلا مقبولا سنة 2014 ب 2.92% ، أما مؤشر معدل البطالة فاخذ منحى تصاعديا قبل 2000 حيث وصل إلى 29.7 % في هذه السنة وذلك بسبب الإصلاحات الاقتصادية ثم بدأ المعدل في الانخفاض تدريجيا إلى أن وصل إلى 9.5 % سنة 2014 .

أما بخصوص التوازن الخارجي فإن رصيد الميزان التجاري حقق فائضا منذ سنة 1999 ، و هذا ما اثبت لنا تبعية الميزان التجاري الجزائري إلى صادرات المحروقات والتي مثلت نسبة أكبر من 97 % من الصادرات.

- أثبتت الدراسة القياسية أن:

- ✓ تغيرات أسعار البترول تؤثر على النمو الإقتصادي(وجود علاقة طردية بينهما).
- ✓ - تغيرات أسعار البترول تؤثر على معدل التضخم (وجود علاقة طردية بينهما).
- ✓ - تغيرات أسعار البترول تؤثر سلبا على معدل البطالة (وجود علاقة عكسية بينهما).
- ✓ تغيرات أسعار البترول تؤثر على رصيد الميزان التجاري (وجود علاقة طردية بينهما).

توصيات البحث :

إنه ومن خلال النتائج السالفة الذكر إرتأينا تقديم التوصيات والإقتراحات التالية:

1- ينبغي على الجزائر تنويع اقتصادها خارج المحروقات ، خاصة في قطاع الصناعة ، فالجزائر منذ سنوات السبعينات تمتلك بعض المؤسسات الصناعية و التي رغم تراجعها في الإنتاج إلا أنها تبقى قابلة لإعادة هيكلتها من جديد ، و توجد هذه المؤسسات في مجال صناعة الحديد ، عتاد البناء ، الإلكترونيك ، الصيدلة ، الصناعة الغذائية ، الكيمياء و البيتروكيمياء ، و تمتلك هذه المؤسسات تجربة صناعية يمكن استغلالها من خلال إعادة هيكلة ذكية ترتكز على توجه جديد لإدماجها في اقتصاد السوق ، وهذا عبر الشراكة مع المؤسسات العالمية المعروفة في هذا المجال كي يتسنى للمؤسسات الجزائرية الحصول على

التكنولوجيا و القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية ، بالإضافة إلى تطوير الصناعات الجديدة مثل صناعة السيارات و تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ، و إعادة تأهيل المؤسسات العامة و الخاصة، بالإضافة إلى الاهتمام بالقطاع الفلاحي ، حتى تتمكن الجزائر من مواجه النفاذ المحتمل للبترول الجزائري في العقود القليلة القادمة.

2- الاهتمام بقطاعي الخدمات و السياحة باعتبارهما يلعبان دورا مهما في تنويع صادرات البلد غير النفطية ، و خلق مناصب الشغل ، حيث أشار البنك الدولي (2009) أنه ينبغي على الجزائر أن تستغل طاقاتها في تصدير الخدمات و تشجيع السياحة ، على غرار كل من المغرب و تونس و مصر.

3- تطوير البحث و الإبتكار في مجال الطاقات المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية، خاصة وأن الصحراء الجزائرية تعتبر من أكثر المناطق في العالم عرضة لأشعة الشمس، لهذا فالصحراء الجزائرية ليست مصدرا فقط للثروة النفطية بل هي أيضا مصدر كبير للطاقة الشمسية .

4-الرقابة الصارمة للإيرادات النفطية والحد من الإختلاسات والتي كثرت في الآونة الأخيرة، وهذا بمعاقبة كل المتسببين في هدر المال العام وبعقوبات صارمة.

5- الإستفادة من التجارب الناجحة التي تجنبت لعنة النفط (النرويج والإمارات).

❖ **وفي الأخير نحمد الله عزوجل الذي أعاننا على إتمام هذا العمل الذي يبقى قطرة في بحر العلم ، و ان يزيدنا تواضعا، ولا يسعنا في النهاية إلا أن نقول بعد جهد مضن ، ان كل عمل إنسان يبقى ناقصا جراء سهو ونسيان او عدم تركيز.**

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

❖ المراجع باللغة العربية :

الكتب:

1. أحمد مندور، أحمد رمضان، "اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية"، الدار الجامعية،بيروت،1990.
2. بلعيد عبد السلام،" الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال"، ترجمة محمد هناد ومصطفى ماضي، دار النشر بوشان، الجزائر ، 1990 .
3. حافظ البرجاس" الصراع الدولي على البترول العربي"، ,بيسان للنشر، لبنان الطبعة 1 سنة 2000.
4. حسين بخيت، سحر فتح الله، " الاقتصاد القياسي "،الطبعة العربية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن،2007.
5. حسين عبد الله،"مستقبل النفط العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006 .
6. حمد بن محمد آل الشيخ،" اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية"، العبيكات، الطبعة الأولى،2008.
7. ضياء مجيد الموسوي،"ثورة أسعار النفط 2004"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2005.
8. عبد الحي زلوم ،"مستقبل الإقتصاد العربي بين النفط وال إستثمار"،مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان الأردن ،2008 .
9. عبد القادر سيد أحمد،" الأوبك ماضيها، حاضرها وآفاق تطورها"، ديوان المطبوعات الجامعية 1982.
10. عبد المطلب عبد الحميد+.محمد شبانة ،"أساسيات في الموارد الاقتصادية"، الدار الجامعية،2005.
11. محمد أحمد الدوري ،"محاضرات في اللإقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية،1983.
12. محمد صالح تركي القريشي، "مقدمة في الاقتصاد القياسي "، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع،الأردن2004.

المذكرات الجامعية والأطروحات :

1. بن عزة محمد ،"ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالاهداف . دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق اهداف السياسة الإقتصادية في الجزائر "،اطروحة دكتوراه،جامعة ابو بكر بلقايد ، تلمسان ،2015/2014.

2. بنابي فتيحة ، "السياسة النقدية والنمو الإقتصادي-دراسة نظرية-" ،مذكرة ماجستير ،جامعة امحمد بوقرة ،بومرداس،2009/2008.
3. بهلول لطيفة،"نظرية المرض الهولندي وسعر الصرف في الدول المصدرة للمحروقات -حالة الجزائر-" ،أطروحة دكتوراه ، جامعة باجي مختار ، 2012 .
4. بودخدخ كريم، "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009" ،مذكرة ماجستير ، جامعة دالي ابراهيم ،الجزائر ،2010/2009 .
5. بوزاهر سيف الدين ،" اسعار الصرف و اسعار النفط –دراسة قياسية لإختبار العلة الهولندية حالة الجزائر-"،مذكرة ماجستير،جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان ،2011 .
6. حمادي خديجة ،" علاقة التضخم بالاجور في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)"،مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر ،2008-2009.
7. حمادي نعيمة "تقلبات اسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008 "،مذكرة ماجستير ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف،السنة الجامعية 2008_2009.
8. خاير فاتح ،"أثر المرض الهولندي في الإقتصاد الجزائري الفترة 2000-2012 " ،مذكرة ماستير ، جامعة المدية ،2014 .
9. خويلدان محمد مجاهد و وذان بشير ،" اثر تقلبات أسعار النفط العالمية على النمو الإقتصادي(دراسة حالة الجزائر-الإمارات العربية المتحدة) ،مذكرة ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،2013/2012.
10. دحماني محمد أدريوش،"إشكالية التشغيل في الجزائر :محاولة تحليل"،اطروحة دكتوراه ،جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان ،2013/2012.
11. دكمة محمد ،"أهمية الغاز الطبيعي في الجزائر و تنمية صادراته في السوق الدولية-صادرات الغاز الجزائري نحو الإتحاد الاوروبي-"،مذكرة ماستير،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،2013.
12. دوحة سلمى ،"أثر تقلبلت سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها –دراسة حالة الجزائر-"،اطروحة دكتوراه ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2014-2015 .
13. زروخي صباح وبرحومة عبد الحميد ،"دراسة قياسية للعلاقة بين معدل البطالة والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013) باستخدام التكامل المشترك"،أبحاث إقتصادية و ادارية ،العدد15،جوان 2014.
14. زغبي نبيل،"اثر السياسات الطاقوية للإتحاد الاوروبي على قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري"، مذكرة ماجستير ،جامعة فرحات عباس سطيف،السنة الجامعية 2012/2011 .

15.زير زيان ،"أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر الفترة (2005-2014) "،مذكرة ماستر ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2015/2014 .

16.السعيد رويجع،"التطور التاريخي لاسعار البترول و اثره على الإقتصاد الجزائري(1970_2009)"،مذكرة ماستر اكاديمي.جامعة قاصدي مرباح ورقلة .2013/2012 .

17.سليم عقون ،" قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة-دراسة قياسية تحليلية-حالة الجزائر-" ،رسالة ماجستير ، جامعة فرحات عباس سطيف،2009-2010.

18.شكوري سيدي محمد : "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي -دراسة حالة الاقتصاد الجزائري "، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص: نقود ، بنوك ومالية ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، السنة الجامعية : 2011-2012 .

19.ضيف احمد ،" اثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي المستديم في الجزائر (1989_2012)"،جامعة الجزائر -3- ،2015/2014.

20.العمري علي ،" دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر(1970-2006)"،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،2008/2007.

21.عيسى مقيلد،"قطاع المحروقات في ظل التحولات الاقتصادية".مذكرة ماجستير ،جامعة الحاج لخضر باتنة.السنة الدراسية 2007_2008.

22.قويدري قوشيح بوجمعة : "انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر".-رسالة ماجستير تخصص نقود ومالية ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف- السنة الدراسية 2008-2009.

23.مشدن وهيبة : "أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي ملال فترة 1973-2003 "، رسالة ماجستير ، فرع النقود والمالية ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2004-2005.

24.معط الله امال ،"أثار السياسة المالية على النمو الإقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر(1970-2012)"، مذكرة ماجستير،جامعة ابو بكر بلقايد ،تلمسان،2015/2014 .

25.موري سمية،"أثر تقلبات اسعار البترول على التنمية الإقتصادية في الجزائر دراسة قياسية" شهادة دكتوراه . جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان.2015/2014 .

26. ميهوب مسعود :" دراسة قياسية لإنعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة الممتدة بين 1986-2010" ، مذكرة ماجستير تخصص تقنيات كمية التسيير ،جامعة المسيلة ،الموسم الجامعي 2011-2012 .

27.وعيل ميلود،" المحددات الحديثة للنمو الإقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة: الجزائر،مصر،السعودي.دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990"،اطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر3،2014/2013.

المجلات والمقالات والدوريات:

1. بن زيدان الحاج ." أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية 200-2010" ، بحث علمي في مجلة الإستراتيجية والتنمية ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، تاريخ النشر : جويلية 2011 .
2. بلمقدم مصطفى وبن رمضان أنيسة : "الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة البترول في الجزائر" ، بحث علمي في المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، العدد3،2012 .
3. بن رمضان أنيسة ، " تطاير اسعار البترول و دورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول – حالة الجزائر-"، مجلة الإستراتيجية والتنمية ،جامعة مستغانم ،العدد التاسع ،جويلية 2015.
4. عماد الدين محمد المريني "العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار البنفط العالمية"مجلة جامعة الأزهر-غزة، المجلد 15 ، العدد1 ، سلسلة العلوم الإنسانية 2013 .
5. فرحات عباس + سعود وسيلة ،"حوكمة الصناديق السيادية –دراسة كل من النرويج والجزائر "، مجلة الباحث الإقتصادي ،العدد 4، ديسمبر 2015،جامعة المسيلة.
6. امنة محمد علي ،"مقومات نجاح النظام السياسي النرويجي"،مركز الدراسات الدولية ،العدد45، جامعة بغداد،2010..
7. مايح شبيب الشمري ، "تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح القطاع الريعي في العراق "،مجلة الغري للعلوم الإقتصادية و الادارية ، جامعة الكوفة ، العراق.
8. رودريك داني وسوبارمانيان ارفيند ،"أسبقية المؤسسات (ماذا تعني او لا تعني) " صندوق النقد الدولي ، التمويل والتنمية ، المجلد 40، العدد 2 ، جوان 2003.
9. مجلة الاقتصاد والأعمال ، عدد خاص أكتوبر1999.
10. بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، "الغاز الطبيعي الجزائري و رهانات السوق الغازية "،مجلة شمال إفريقيا ،العدد الثاني ماي 2005 .
11. رمزي زكي، " الاقتصاد السياسي للبطالة"، مجلة عالم المعرفة، العدد226، الكويت،أكتوبر1997.

الملتقيات والمؤتمرات والندوات :

1. بلقاسم رحالي و ركن الدين فلاك ،"دراسة تحليلية قياسية لأثر الإستثمار العمومي على البطالة في الجزائر خلال 1970-2010 " ، مداخلة متعلقة بالملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ،مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر،جامعة مسيلة،2011.
2. غربي هشام ومحمد مداحي،" في ظل التحديات البيئية : الدول النامية النفطية بين المسؤولية الإجتماعيةو المسؤولية التنموية " الملتقى الدولي الثالث حول :منظمات الاعمال و المسؤولية الإجتماعية ،جامعة بشار ،2012.

تقارير الهيئات والمنظمات الوطنية و الدولية :

1. تقارير البنك العالمي BM.
2. تقارير الديوان الوطني للإحصائياتONS.
3. التقارير السنوية لمنظمة الأقطار العربية الأوابكOAPEC.
4. تقارير صندوق النقد الدولي FMI.
5. التقرير الإقتصادي العربي الموحد.
6. تقرير التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة 1963 – 2010 .
7. النشرات السنوية الثلاثية لبنك الجزائر.

❖ **المراجع باللغة الأجنبية :**

1. Aarón González and Sherzod Nabiyev(janvier 2009). « les fluctuations des prix du pétrole et son effet sur la croissance du PIB (Une étude des Etats-Unis et la Suède cas) », Bachelor sein Economics, l'Université de Jönköping, en Suède.
2. Abdelhamid MEDFOUNI," L'économie industrielle dans la filière gaz naturel dans les pays sous-développés",Thèse présentée pour l'obtention du diplôme

de Doctorat d'Etat es sciences économiques , Université de Constantine, 2002.

3. Abdelkader SID-AHMED: "Développement sans croissance", OPU, Alger,1983.
4. Brian DePratto, Carlos de Resende, and Philipp Maier (2009). « How Changes in Oil Prices Affect theMacroeconomy ». International Economic Analysis Department Bank of Canada Working Paper 2009-33.
5. Ethan Ilzetzki and Carlos A. Vegh , « Procyclical Fiscal Policy in Developing Countries: Truth or Fiction? » , NBER Working Paper No. 14191, July 2008.
6. G. Chaliand & J. Minces, "L'Algérie Indépendante, Collection Maspero", Paris, 1972 .
7. Garey Ramey, Valerie A. Ramey, Cross-country evidence on the link between volatility and growth, The American Economic Review, Vol 85 N°5, December 1995.
8. Hachemi LARBI," Opinions sur l'économie algérienne", SNED, 1973.
9. Jean Philipe **.** le syndrome hollandaise : théorie et vérification empirique au congo et cameroun . universite montesquier , bordeaux 4 , France : http://ged.u-bordeaux4.fr/ceddt24.pdf .
10. L. M. VAAS et MHEIGEL, "L'industrie du gaz dans le Monde", Technip, Paris, 1977 .
11. Lam Ricky & Wantchekan Leonard " , Political Dutch Disease" , Working paper, April 2003 , P:6-16.
12. Leite C. & Weidman J. " Does Mother Nature Corrupt ? Natural Resources , Corruption , and Economic Growth " ,International Monetary Fund , Working Paper , July 1999 , pp.36-38**.**
13. Mahmud Suleiman(october2013). « Oil Demand, Oil Prices, Economic Growth and the Resource Curse: An Empirical Analysis ». Thesis submitted for the degree of Doctor of Philosophy. Surrey Energy Economics Centre (SEEC),University of Surrey. Britain.

14. Manasse Paolo , " Procyclical Fiscal Policy: Shocks, Rules, and Institutions—A View From MARS " , International Monetary Fund , working Paper ,2006.
15. Mark Gallagher , Steve Rozner, Tools for treating resource curse, From Curse to Cures, Developing Alternatives, volume 11, issues 1, Spring 2007.
16. Martin Schneider(2004) . « The Impact of Oil Price Changes on Growth and Inflation ».Monetary Policy & the Economy Q2/04 ,(2004), Oesterreichische Nationalbank, Austria .
17. Micheal Gavin, Roberto Perotti, Fiscal Policy in Latin America, NBER Macroeconomics Annual 1997, Volume 12.
18. Mousli Abdenadir (2015). « l'impact de la variation des prix du pétrole sur les variables macroéconomiques en algérie : approche économétrique, contribution au colloque (les politiques d'utilisation des resources énergitiques , entre les exigences du développement national et la sécurité des besoins internationaux) université de béjaia.
19. Nildag Basak Ceylan and Hakan Berument(2006). “T he iumpact of oil price shocks on the economic growth of the selected MENA countries”. journal of Bilkent University, 06800, Ankara, Turkey.
20. Rabah Arezki, Thorvaldur Gylfason, Commodity price volatility, democracy and economic growth, CESifo Working Paper N°3619, 2011.
21. Rebeca Jiménez-Rodríguez and Marcelo Sánche. « OIL PRICE SHOCKS AND REAL GDP GROWTH EMPIRICAL EVIDENCE FOR SOME OECD COUNTRIES ». European Central Bank, working paper series , no.362, May 2004.
22. Robinson j. , Torvik R. & Verdier T. ," Political Foundation of The Resource Curse " , Journal of Development Economics, V 79 , 2006 , pp: 447-468.
23. Sahbi FARHANI(2012). « Impact of Oil Price Increases on U.S. Economic Growth:Causality Analysis and Study of the Weakening Effects in

Relationship ». International Journal of Energy Economics and Policy. Vol. 2, No. 3, 2012, pp.108-122. University of Tunis El Manar, Tunisia.

24. Tiru K. Jayaraman1, Evan Lau(May2011). « Oil Price and Economic Growth in Small PacificIsland Countries.sientific research ». *Modern Economy. N :2. pp*153-162. The University of the South Pacific, Suva, Fiji Islands. Malaysia.
25. Uyiosa Omoregie(December2015) . « The Oil Price Crash of 2014: Implications for a Multi-Billion Dollar LNG Project ». *Natural Resources*, N : 6. pp 577-582. Nigeria.
26. Zhenbo Hou, Jodie Keane, Jane Kennan and Dirk Wille(2015). «The oil price shock of 2014». Overseas Development Institute .Working paper 415. London, britain.

❖ المواقع الإلكترونية:

- www.opec.org.

- http://errorpage.aljazeera.net/AJA-error/index.htm.

- http://nationshield.ae/home/details/files/-اقتصاد-مابعد-النفط...-الامارات-نموذج-رائد-في-التنمية-المستدامة/ #.VzJTDiFVU2H .

- http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/301081.html .

- http://www.almrsal.com/post/184099 .

- http://www.ecssr.com/CDA/ar/Activities/ActivitesProgramDetail/0,,1187-2421,00+en-USS_01DBC.html .

- http://www.jadidpresse.com/انخفاض اسعار النفطالاسباب-والعواق/ .

-- https://arabic.rt.com/news/807747-محمد-بن-راشد-سنحتفل-بأخر-برميل-نصدره-من-النفط/

- https://sites.google.com/site/benazzamedcom/ .

- mawdoo3.com/ أهمية -موقع - الجزائر .

- The World Bank, http://www.worldbank.org/.

- uae.dzbatna.com/ .

- www.ssnpstudents.com/wp/wp.../02/**الانحدار**-الخطي-**المتعدد**.doc.

-http://alphabeta.argaam.com/article/detail/92333 .

-http://faculty.ksu.edu.sa/72604/DocLib1/eviewsمقدمة في برنامج .pdf .

-http://www.alriyadh.com/1106020.

-http://www.noonpost.net/?الطاقة /كيف-تستفيد-السعودية_منتجربة-النرويج-في-قطاع-النفط .

-https://ar.wikipedia.org/wiki/مؤشر-مدركات-الفساد #cite_note-corruptionindex2014-

-https://ar.wikipedia.org/wiki/معدن .

-http://iraqieconomists.net/ar/2012/12/04/فاروق-القاسم-النرويج-كسبت-نعمة - النفط-و/ .

- http://elbadil.com/2016/01/31/في-4-نقاط-كل-ما-تريد-معرفته-عن-نفط-داعش-ك .

- economicobservatory.tn/2016/04/07/الأمارات-العربية- المتحدة-الاست/ .

الملاحق

الملحق رقم (1): تطور المتغيرات الاقتصادية المستعملة في الدراسة للجزائرخلاللا الفترة (1970-2014)

السنة	معدل النمو الاقتصادي %	معدل البطالة %	معدل التضخم %	رصيد حساب الميزان التجاري الوحدة مليار دينار	سعر البترول بالدولار
1970	8,86	22,45	6,60	-1,23	3,39
1971	-11,33	24,20	2,63	-1,82	3,60
1972	27,42	24,87	3,66	-0,84	3,60
1973	3,81	23,58	6,17	-1,40	4,75
1974	7,49	22,48	4,70	0,98	9,35
1975	5,05	18,50	8,23	-6,72	12,21
1976	8,39	21,73	9,43	-1,42	13,10
1977	5,26	20,86	11,99	-5,38	14,40
1978	9,21	18,93	17,52	-10,16	14,95
1979	7,48	16,29	11,35	5,63	25,10
1980	0,79	14,18	9,52	39,82	37,42
1981	3,00	13,98	14,65	8,74	35,75
1982	6,40	13,63	6,54	3,39	31,83
1983	5,40	13,28	5,97	3,67	29,08
1984	5,60	13,29	8,12	7,85	28,75
1985	3,70	13,58	10,48	1,53	26,92
1986	0,40	16,13	12,37	-6,56	14,44
1987	-0,70	21,34	7,44	5,70	17,75
1988	-1,00	21,22	5,91	4,63	14,87
1989	4,40	22,00	9,30	-1,83	18,33
1990	0,80	25,00	16,65	14,52	23,19
1991	-1,20	25,00	25,89	80,14	20,20
1992	1,80	23,00	31,67	52,10	19,25
1993	-2,10	23,20	20,54	30,46	16,75
1994	-0,90	24,40	29,05	-37,23	15,66
1995	3,80	27,90	29,78	-24,92	16,75
1996	4,10	28,70	18,68	233,97	20,46
1997	1,10	25,40	5,73	230,94	18,64
1998	5,10	25,40	4,95	47,54	11,91
1999	3,20	25,40	2,65	224,16	16,56
2000	2,20	29,80	0,34	968,94	27,39
2001	4,61	27,30	4,23	710,11	23,00
2002	5,60	25,90	1,42	543,39	22,81
2003	7,20	23,70	4,27	830,17	27,69
2004	4,30	20,10	3,96	992,74	37,66
2005	5,90	15,30	1,38	1880,92	50,04

2006	1,70	12,30	2,31	2408,47	58,30
2007	3,40	13,80	3,67	2255,90	64,20
2008	2,00	11,30	4,86	2570,64	94,40
2009	1,60	10,20	5,73	428,02	61,00
2010	3,60	10,00	3,91	1232,94	77,40
2011	2,80	10,00	4,52	1912,01	107,40
2012	3,30	11,00	8,89	1676,22	109,50
2013	2,80	9,80	3,25	863,07	105.90
2014	3,80	9,50	2,92	28,93	96.29

المصدر :

- ✓ الديوان الوطني للإحصائيات ons
- ✓ التقرير الإقتصادي العربي الموحد.
- ✓ تقارير منظمة الاقطار العربية الاوابك OAPEC.
- ✓ تقارير صندوق النقد الدولي FMI.
- ✓ تقارير البنك العالميBM.
- ✓ تقرير التجارة الخارجية خلال الفترة 1963-2010.

الملحق رقم(2): تطور المتغيرات الاقتصادية المستعملة في الدراسة للجزائر خلال الفترة (1970-2014)

السنة	راس مال العامل البشري SCHOOL ENROLLMENT, PRIMARY (% GROSS) HU	النفقات العامة rg مليون دينار	نسة الكتلة النقدية M2إلى الناتج المحلي الإجمالي (m2/gdp)	سعر الصرف الفعلي الحقيقيreer (الدينار الجزائري مقابل سلة للشركاء التجاريين للجزائر)	GDP AT MARKET PRICES (CONSTANT 2005 US$) RGDP	الإستثمار: GROSS FIXED CAPITAL FORMATION (% OF GDP) inv	Inflation الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك CPI
1970	74,02	22767,02	54,45		28426520038,64	29,66	26,42
1971	78,15	21960,72	55,83		25205306619,66	-1,06	30,95
1972	82,82	26181,68	59,83		32117602213,61	16,67	29,52
1973	86,59	30630,87	59,01		33342303008,62	18,43	32,36
1974	88,71	25930,19	46,66		35841281179,60	20,23	48,19
1975	91,70	34790,54	54,92		37649596253,27	21,68	51,04
1976	93,65	35667,59	59,07		40807176207,93	17,55	56,57
1977	94,70	40229,53	59,74		42953056656,91	12,67	63,32
1978	94,43	43192,30	64,52		46911110256,13	19,48	69,70
1979	94,33	42182,66	62,21		50419041715,29	-7,90	79,45
1980	93,25	44016,00	57,56	312,75	50817658173,56	0,18	100,00
1981	92,13	50417,13	57,03	346,64	52342185931,72	3,20	114,35
1982	90,92	62144,30	66,42	362,77	55692087985,39	2,80	116,57
1983	90,51	68778,11	71,00	380,49	58699462421,12	5,10	124,50
1984	89,63	85726,55	72,76	414,63	61986630279,75	3,60	135,00
1985	88,59	95471,99	76,85	446,58	64280133897,57	2,30	141,72

1986	89,77	86435,45	75,80	412,41	64537255077,24	-6,30	145,13
1987	91,26	70475,91	79,67	364,82	64085495889,35	-16,50	157,96
1988	91,50	69483,33	83,82	301,35	63444637411,37	-5,20	172,27
1989	92,08	62295,29	72,80	258,24	66236202827,45	4,70	199,85
1990	93,91	52433,49	61,77	218,41	66766092834,85	-1,70	260,33
1991	95,93	52977,65	49,11	130,33	65964899330,80	-14,70	400,36
1992	96,23	86067,66	51,94	133,74	67152269036,72	2,10	488,14
1993	96,85	70405,18	50,10	160,57	65742070875,92	-3,20	554,65
1994	96,88	64517,94	45,32	138,63	65150394508,79	0,50	715,92
1995	98,05	63996,78	37,17	116,18	67626106104,50	3,00	920,52
1996	99,23	63470,87	33,01	118,50	70398775420,24	3,50	1141,64
1997	100,45	69181,04	36,08	127,90	71173161906,26	0,80	1221,58
1998	102,38	74003,10	42,38	134,16	74802995731,95	3,30	1183,33
1999	104,91	73311,71	42,21	124,02	77196692756,95	2,70	1311,80
2000	103,90	71955,93	37,83	117,93	78895020531,74	2,40	1634,47
2001	105,16	82476,64	54,33	121,83	82534072086,34	2,50	1601,67
2002	106,03	95550,04	60,30	113,10	87155980107,41	7,60	1622,81
2003	107,05	96211,23	60,34	101,83	93431210691,16	5,10	1758,01
2004	107,74	95868,84	56,69	102,20	97448752753,82	8,10	1973,32
2005	108,29	89547,31	50,18	97,80	103198229168,23	7,90	2291,53
2006	109,63	96821,96	53,33	97,62	104952599062,37	7,20	2533,21
2007	109,31	115334,08	60,05	96,39	108520987428,80	9,80	2695,21
2008	112,43	132818,22	58,82	100,64	110691407177,38	9,80	3120,05
2009	115,45	152420,46	67,40	99,52	112462447170,83	29,68	2771,81
2010	116,75	140209,35	62,92	100,00	116511285405,20	7,00	3218,62
2011	118,27	153677,88	60,97	99,43	119773622661,78	2,90	3809,01
2012	119,75	172281,98	59,64	104,80	123726141889,73	7,20	4096,83

2013	118,75	162151,68	62,85	103,26	127190473862,64	8,60	4092,23
2014		171659,86	70,93	105,40	132023711881,93	6,40	4075,37

المصدر :

- ✓ التقارير السنوية لبنك الجزائر.
- ✓ الموقع الإلكتروني لوزارة المالية http://www.mf.gov.dz .
- ✓ الديوان الوطني للإحصائيات ons.

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر اسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري(النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، التوازن الخارجي) خلال الفترة (1970-2014)،من خلال استعراض كل من الأثر الإيجابي لوفرة الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي من خلال تجربة اقتصاديات دول نفطية ناجحة (النرويج)، وكذلك الأثر السلبي من خلال التفسير الاقتصادي لنظرية نقمة الموارد الطبيعية. وبعد القيام بالدراسة التحليلية ثم القياسية باستخدام نموذج الانحدار المتعدد خلصت الدراسة التطبيقية إلى وجود تأثيرات ذات دلالة إحصائية لأسعار البترول على متغيرات الدراسة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: أسعار البترول ،المتغيرات الاقتصادية الكلية، نقمة الموارد الطبيعية، الجزائر.

Résumé :

Cette recherche vise à analyser l'impact des prix du pétrole sur certaines variables macro-économiques algériens (La croissance économique, l'inflation, le chômage, la balance extérieure) durant la période 1970-2014 en passant en revue de l'ensemble de l'impact positif de l'abondance des ressources naturelles sur la croissance économique Grâce à d'expérience des économies réussie des pays pétroliers (Norvège) , En plus de l'impact négatif de l'interprétation économique de la théorie de la malédiction des ressources naturelles . Après avoir fait l'étude analytique et économétrique, avec l'utilisation de modèle de régression multiple, L'étude a conclu d'une existence d'un effet statistiquement significatif positive du prix du pétrole sur les variables macro-économiques en Algérie.

Mots clés : Prix du pétrole, variables macro-économiques, la malédiction des ressources naturelles, Algérie.

Abstract:

This research aims to analyze the impact of oil prices on some Algerian macroeconomic variables (Economic growth, inflation, unemployment, external balance) during the period 1970-2014 Through a review of all of the positive impact of the natural resources abundance on economic growth by using the successful oil countries' economies experience (Norway), as well as the negative impact by the economic interpretation of the theory of Natural resource curse. After doing analytical study and then using the multiple regression model, applied study concluded the existence of positive statistically significant effects of oil prices on the macroeconomic variables in Algeria.

Key words: Oil prices, macroeconomic variables, Natural resource curse, Algeria.